فـي ســبيل الـعـربـيـة

تأليف

الأستاذ الدكتور محمود أحمد السيّد

بسم الله الرحمن الرحيم

في سبيل العربية

كثيرة هي الدراسات التي تنضوي تحت هذا العنوان في ثقافتنا العربية، وكثيرة هي الكتب التي أنجزت وتنحو هذا المنحى في خدمة اللغة العربية وتعزيز مكانتها في حياتنا، ومع تلك الكثرة في البحوث والدراسات والكتب ما تزال الشكوى قائمة في الضعف من أدائنا اللغوي، وقد يرجع السبب في هذه الشكوى إلى فتور الانتماء من جهة، وضآلة ما ينفذ من التوصيات على الصعيد العملي من جهة أخرى.

ومع ذلك كله سنظل دعاة إلى التمسك بعربيتنا الفصيحة، حريصين على سلامتها، وعاملين على العناية بها والاهتمام بشؤونها، والارتقاء بواقعها، والتمكين لها في حياتنا، ولن نتخلى عن رسالتنا وواجبنا تجاهها.

وها هي ذي باقة من البحوث التي ألقيت في عدد من المؤتمرات العلمية اللغوية، وقد اشتملت في معظمها على توصيات ومقترحات هدفت إلى العناية باللغة العربية ومعالجة بعض مشكلاتها، وإني لعلى يقين بأن العبرة ليست في كثرة التوصيات، وإنما هي في التنفيذ، وكلي أمل في أن تعمل الجهات المعنية على إنفاذ بعضها، ويا ليت قرار هذا الإنفاذ كان بيدنا، ورحم الله الدكتور طه حسين القائل: «من المؤلم حقاً أن تكون لديك الرغبة، ولكن ليس بيدك القرار».

ولقد رتبت البحوث في تقديمها ترتيباً زمنياً، فكان أولها «تصميم المناهج الجامعية» قد أنجز لمصلحة الشبكة العربية لتطوير أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات العربية بالإسكندرية عام ١٩٩٥، وكان ثانيها «أثر اللغة في الكيان العربي» قد ألقي في مؤتمر العروبة والمستقبل الذي عقد في دمشق في شهر أيار عام ٢٠١٠. وثمة أربعة بحوث ألقيت في المؤتمرات السنوية لمجمع اللغة العربية في القاهرة، وهذه البحوث هي: مستقبل اللغة العربية ومتطلبات العصر القادم عام ٢٠١٢، ومشكلات اللغة العربية عام ٢٠١٣، وقضايا تنسيقية

ملحة في مسيرة التعريب عام ٢٠١٤، والاستثمار في اللغة العربية ثروة قومية في عالم المعرفة عام ٢٠١٥، وهنالك بحث «واقع تدريس اللغة العربية في الجامعات العربية» ألقي في ندوة استخدام اللغة العربية في التعليم العالي في الوطن العربي المنظمة من المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بالتنسيق مع اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو، وذلك في شهر كانون الأول من عام ٢٠١٤ في بيروت.

أما بحث «التجربة السورية في التمكين للغة العربية» فقد ألقي في مؤتمر المجلس الدولي للغة العربية المنعقد في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في شهر أيار من عام ٢٠١٥.

تلك هي دعوات صادقة إلى ضرورة العض بالنواجذ على ما تبقى لدينا من ثوابتنا القومية متمثلاً في هذه اللغة الشريفة التي وسعت كتاب الله، وحافظت على الهوية العربية والثقافة العربية رغم المحن التي ألمت بالأمة العربية والأرزاء التي انتابتها.

ورحم الله أستاذنا الدكتور عبد الكريم اليافي القائل:

لم يبق شيء بأيدينا سوى لغة نصونها بسواد القلب والهدب

وكل ما نرجوه أن نكون حريصين على صون الأمانة، وأن نكون جديرين بلغتنا الأم (العربية الفصيحة)، وأبناء بررة لها في عصر من سماته العقوق والجحود والنكران لقيم الحق والخير والجمال، ولكن ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٨﴾ الصف: ٨ صدق الله العظيم.

والله الموفق

دمشق في ١/ ٦/ ٢٠١٥ **المؤلف**

الفصل الأول

تصميم المناهج الجامعية *

* بحث أنجز لمصلحة الشبكة العربية لتطوير أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات العربية- الإسكندرية- أوكتوبر «تشرين الأول» ١٩٩٥.

الفصل الأول

تصميم المناهج الجامعية

أولاً: المنهج الجامعي

ترى التربية الحديثة أن المنهج الجامعي نظام "System" أو منظومة، وهذا المصطلح مستمد من العلوم البيولوجية التي تهتم بدراسة النظم أو الأجهزة التي يتكون منها جسم الكائن الحي، ويطلق على كل منها اسم جهاز أو نظام، فهناك النظام الهضمي والعصبي والتنفسي... الخ.

والمنهج الجامعي في ضوء ذلك يتكون من مجموعة من الأجزاء أو المكونات التي ترتبط فيما بينها ارتباطاً عضوياً وثيقاً، بحيث يؤثر كل منها في غيره ويتأثر به. أما مكوناته فتتمثل في الأهداف والمقررات الدراسية والكتب والمراجع وطرائق التدريس والوسائل التعليمية "التقنيات التربوية" والمناشط والامتحانات والمباني والمعدات...الخ، وهذه العناصر تعمل متكاملة بحيث لا تنفصل المقررات في المنهج عن طرائق التدريس ولا عن المناشط والوسائل وأساليب التقويم... الخ.

ثانياً: أهداف المناهج الجامعية

تتمثل الأهداف المرسومة للجامعات في التدريس وإعداد الأطر الكفيَّة والقادرة لرفد قطاعات المجتمع بها، كما تتمثل في تقديم الخدمات للمجتمع الذي يحتضنها وفي إجراء البحوث العلمية، وتقديم الحلول للمشكلات التي يعانيها المجتمع في مختلف مناحي الحياة.

والجامعات في عالمنا المعاصر خضعت لحقيقتين راهنتين أولاهما: هي أنها لم تعد تحتكر إنتاج المعرفة والإعداد والبحث، ولا يسعها البحث في اكتفاء ذاتي منعزل، وثانيهما هي أن الجامعة إذ تغير نظرتها إلى الاستقلالية وتنفتح على المجتمع لتلبي طلباته وحاجاته يتعين عليها أن تستفيد من حريتها الفكرية ورسالتها الناقدة لتنفتح على المجتمع بحق فتتعاون

وتعقد مشاركات مع قطاعات أخرى كمؤسسات الإنتاج، وإن لم تفعل ذلك فستجد نفسها مهمشة أكثر فأكثر، بسبب البحث النظري والتطبيقي والتدريبات العملية ذات التطبيق الفوري الذي يجري في خارجها.

وتستلزم الحياة المعاصرة إعادة النظر في سلم أولويات الأهداف بحيث تتحول إلى مؤسسات تعليمية بحثية متفاعلة مع المجتمع وزاخرة بالخبرات التي يفيد منها في مختلف قطاعاته.والمناهج الجامعية ينبغي لها أن تحقق هذه الأهداف، فتكوِّن الدارس المتعلم والباحث والعامل في خدمة مجتمعه، والرامي إلى النهوض والارتقاء به.

وتجدر الإشارة إلى أن أهداف المناهج الجامعية تشتق من فلسفة تربوية واضحة المعالم، تربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، وتنسجم مع فلسفة المجتمع، وتعمل على تطويره، وتشمل جوانب العملية التربوية كافة، وتحقق تفاعلها وتكاملها، وترمي إلى تحقيق السياسات والاستراتيجيات والخطط الموضوعة في ضوئها.

ثالثاً: تصميم المناهج الجامعية

يتضح من المفهوم الجديد للمنهج أنه عبارة عن حصيلة تفاعل عضوي مستمر لمجموعة متشابكة من العوامل، تشمل المجتمع بثقافته وفلسفته ومشكلاته، والطالب من حيث النظر إلى أساليب تعلمه، كما تشمل العصر الذي يحيا فيه الطالب باتجاهاته ومناشطه وآفاقه.

وفي عملية تصميم المناهج الجامعية ينظر إلى هذه الأسس في إطار علاقاتها المتشابكة. ويجري بناء المناهج الحديثة في خطوات تبدأ بتحديد الأهداف تحديداً واضحاً، وتحديد الموضوعات الأساسية في المقررات الدراسية تحديداً علمياً، ثم يختار من هذه الأساسيات أكثرها فائدة للطالب من حيث مساعدته على الإسهام في حل مشكلات مجتمعة ومواجهة مشكلات حياته الخاصة، وإشباع حاجاته وتنمية ميوله وتكوين اتجاهاته، ثم تهيأ الظروف والإمكانات الجامعية المناسبة لتحقيق الأهداف التي وضعت هذه المناهج من أجلها. ومن هنا نرى أن أركان تصميم المناهج تتمثل في المادة الدراسية والدارس والمجتمع والعصر.

1 – المادة الدراسية

عُنيت المناهج الجامعية التقليدية بالمادة الدراسية على أنها وسيلة وغاية في الأعم الأغلب، إلا أن التطور الذي حدث في الميدان التربوي مع تقدم الدراسات في المجالات النفسية والاجتماعية دفع بعض المربين إلى إدراك بعض الآثار السيئة التي تترتب على هذا المفهوم التقليدي للمنهج، من حيث إن العناية فيه تقتصر على الناحية العقلية من نمو الطالب، وتهمل ما عداها من نواحي شخصيته الاجتماعية والنفسية، بل إنه لا يُعنى بإنماء النواحي العقلية ذات الدلالة في مجتمعنا العصري كتنمية التفكير الابتكاري عند الطالب، ولا يسهم في مساعدته على التكيُّف للحياة المعاصرة، والإسهام في حل مشكلاتها، والعمل على تطويرها.

وكان المختصون في الجامعات يعملون على تنظيم حقائق المادة تنظيماً منطقياً، الأساس فيه أن تكون كل دراسة متممة لما قبلها وممهدة لما بعدها بحيث تربط الأسباب بالنتائج. وعلى الطالب أن يحفظ الحقائق والمبادئ التي تتضمنها المواد الدراسية ويتذكرها ويسترجعها في الامتحانات. وطالما فَرَضَ المتخصصون على الدارسين كثيراً من الحقائق والمبادئ رأوا أنها لازمة لهم في حياتهم المستقبلية بقَطع النظر عن حاضرهم، متجاهلين أن الإعداد للمستقبل لا يمكن أن يتم بإهمال الحاضر، كما أن الخبرة لا تتم عن طريق تلقي المعلومات وصبّها في العقول، وإنما عن طريق التعامل مع البيئة، إذ إن هناك دوافع تدفع الإنسان إلى التفاعل مع بيئته والاحتكاك بها كي يقضي حاجاته وينال مآربه.

وقد اتجه الاهتمام في ظل التعليم المنطقي للمادة الدراسية إلى الحقائق العلمية لذاتها دون الاهتمام بالظروف التي أدت إلى اكتشافها، أو الأسلوب الذي اتبع في تحقيقها، فتجرد المادة بذلك عن أصولها وجذورها وعلاقتها بالحياة، فإذا ما عرضت على الدارسين فإنها لا تثير فيهم الخيال، ولا تنقلهم إلى الظروف التي مر بها الباحثون في دراستهم وأبحاثهم.

ولقد لوحظ منذ القديم أن الترتيب الذي يحدث في التعليم يختلف عن الترتيب الذي يعطى في محتوى التعلم عندما ينظم في عملية التواصل.

والاتجاه الحالي في اختيار المقررات الدراسية، هو التركيز على الأساسيات فيها، التي تساعد الطالب على التفاعل البنّاء والإيجابي في حياة مجتمعه، ذلك لأن التكاثر المتسارع للمعرفة في عصرنا الحاضر لا يمكن للفرد أن يجاريه إلا إذا ركّز على المفاهيم الأساسية لأشكال المعرفة المنهجية التي تعتمد طرائق خاصة في البحث والتفكير. وحاجة الفرد إلى التربية المستمرة ومواصلة التعلم طَوَال العمر تستدعي السيطرة على المفاهيم الأساسية للمعرفة وعلى طرائقها في البحث والتفكير. ومن هنا كانت ثمة رغبة متزايدة في أن يجري تعلم المعرفة من خلال بنيتها ومفاهيمها وطرائقها الخاصة، لا بالحفظ غيباً، والطرقة الرئيسية لتحقيق ذلك هي الاكتشاف.

والشكل الآتي يقدم فكرة مجملة عن الأبعاد المختلفة للمعرفة المنهجية التي يتضمنها محتوى المواد الدراسية.

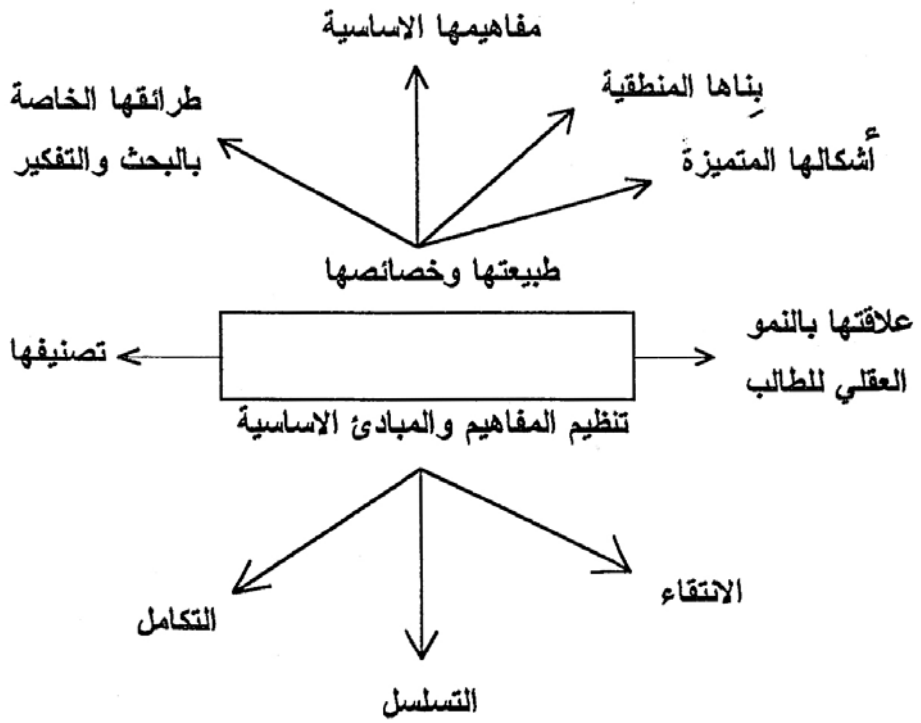

وتعد أساسيات المواد ذات نفع عام في معظم المواقف التي يتعرض لها الفرد في تفاعله مع

بيئته. وهذه الأساسيات ترتبط على نحو واضح بمطالب الدارس وبالمبادئ الاجتماعية وواقع المجتمع وظروفه حتى يمكنه أن يدرك أهميتها في حياته وحياة مجتمعه. ومن هنا كان لابد من التركيز في محتوى المناهج الجامعية على:

1- وظيفية المواد الدراسية لأن عدم وظيفيتها يؤدي إلى وجود هوَّة بينها وبين الحياة.

2- تنظيم أساسياتها لأن عدم تنظيمها يؤدي إلى نسيانها.

3- تعلمها من خلال بنيتها ومفاهيمها وطرائقها الخاصة.

4- تكاملها عضوياً.

وخلاصة القول إن نتائج البحث في المواد الدراسية المختلفة كشفت عن حقيقيتن على جانب عظيم من الأهمية أولاهما ظهور أغراض تعليمية أخرى إلى جانب المعلومات، أو بعبارة أدق لم تعد المعلومات هي الغرض الوحيد أو الغرض الأساسي من تعليم المواد، بل ظهرت إلى جانبها أغراض أخرى أهمها تكوين الاتجاهات والاهتمامات والمهارات. وثانيتهما أن كثيراً من المعلومات التي كان يظن أنها أساسية في هذه المواد ظهر أنها لا تستخدم في الحياة العملية. ومن هنا عكف واضعو المناهج على دراسة ما له صلة بالحياة من المواد الدراسية فعملوا على استبقائه والتركيز عليه، واستبعاد ما ليس له وظيفة مهما تكن أهميته في نظر أصحاب المادة.

2- الطالب

يُعدُّ الدارسون ركناً من أركان بناء المنهج، إذ لابد من معرفة حاجاتهم واهتماماتهم. وللحاجات جانبان أولهما شخصي والثاني اجتماعي، وهي التي تدفع الدارسين إلى التفاعل مع البيئة تفاعلاً مستمراً والقيام بنشاط يرمي إلى إشباعها. وفي وضع المناهج ينظر إلى حاجات المتعلمين على أنها دوافع في عملية التعلم، وأهداف تربوية يعمل على بلوغها.

وأدت بعض النتائج التي ظهرت في ميدان التعلم إلى ما يلي:

أ. إن التعلم لم يعد عملية بسيطة تقوم على عرض المعلومات من جانب المدرس واستقبالها من الطالب، بل أصبحت عملية معقدة يقوم فيها الطالب بنشاط إيجابي لحل

مشكلة تواجهة، ويكتسب في أثناء ذلك المهارات والمعلومات والاتجاهات التي يراد منه اكتسابها.

ب. لم تعد مواقف التعلم مواقف شكلية يقصد منها إكساب الدارسين معلومات معينة أو تدريبهم على مهارات معينة يستعملونها في حياتهم المستقبلية، بل أصبحت مواقف منتزعة من الحياة، يكتسبون منها المعلومات التي يستعملونها في حياتهم الحاضرة.

ج. لم يعد قطبا العملية التعليمية التعلمية هما المدرس والطالب، بل أصبح الموقف مكوناً من متعلم وبيئة يتفاعل معها.

د- تحول الأنظار إلى الخبرة على أنها كل متكامل، وأن العملية التعليمية التعلمية هي عملية إحداث تغيير في سلوك الدارسين إذا أريد بالسلوك معناه الواسع الذي يشمل الإدراك والانفعال والعمل، وهذه التغيرات تحدث بطريق الخبرة. والخبرة هي ثمرة التفاعل بين الفرد والبيئة. ويتوقف التفاعل بين الجانبين على مدى ملائمة الموقف بكل عناصره لأغراض الدارسين وحاجاتهم واستعداداتهم وقدراتهم. فإذا كان الموقف ملائماً دفع الدارس على النشاط والتفكير والعمل فينمو، أي يكتسب معلومات لم تكن لديه، أو يشعر بمشاعر لم يحس بها من قبل، أو يقوم بعمل لم يكن قادراً على القيام به وعندئذ تكون الخبرة قد أدت وظيفتها. وإذا كان الموقف غير ملائم للدارس من حيث شعوره بأنه بعيد عن أغراضه، أو لا يشبع حاجة عنده أو أعلى من مستواه فإنه لا ينشط ولا يحاول ولا يفكر، من ثَم لا يستفيد ولا يتعلم. وقد يحفظ الدارسون المعلومات ولكن الأمر لا يتعدى على أي حال ترديد الالفاظ والعبارات دون فهم حقيقي لمحتوياتها.

٣- متطلبات المجتمع:

لما كانت الجامعة معقلاً من معاقل المجتمع، ومصنعاً يمد قطاعاته بالأطر الكفيَّة القادرة على تطويره وتنميته والارتقاء به، كان لا بد أن يدرَّب الدارسون في داخل أسوار الجامعات على كيفية التعامل مع الناس في المجتمع، وأن يزودوا بالمهارات الخاصة بالتفكير وطرائق

العيش مع الجماعة والمهارات الخاصة بالمواطنة، والكفايات اللازمة للبحث وحل المشكلات، وتبصيرهم بالقيم التي تسود المجتمع.

وتحتم الوظيفة الاجتماعية للجامعة ربط برامجها الدراسية ومناشطها العامة بحالة المجتمع. ويستلزم ذلك دراسة تاريخ المجتمع وواقعه تحليلاً وكشفاً عن مشكلاته وتوجهات حياته المستقبلية، ذلك لأن خبرات الجامعة تتأثر باستمرار بنوع العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي توجد في المجتمع في ظروفه المتغيرة والمتطورة.

والمناهج الجامعية ينبغي أن تضطلع بدورها في تطوير ثقافة المجتمع وحل مشكلاته، وأن تساعد الدارسين على تنمية اتجاهات سليمة نحو ظاهرة التغير الثقافي كي يتقبلوا هذه التغيرات، ويحسنوا التكيف لها، وان تزودهم بالمهارات والاتجاهات التي تساعدهم على أن يكونوا هم أنفسهم من عوامل التجديد الثقافي والتقدم الاجتماعي، وأن تساعدهم على فهم أسباب التغيرات الثقافية والنتائج التي تؤدي إليها لمساعدتهم على كشف ما في ثقافتهم من قصور ومواطن ضعف. وعلى المناهج أن تزود الدارسين في الوقت نفسه بأساليب البحث العلمي لمواجهة مشكلات حياتهم مواجهة علمية، ذلك لأن المجتمع لا يمكن له أن يتطور إلا بالتفكير العلمي لدى أبنائه، فإذا ارتقى المجتمع، وكان بعيداً عن الأخذ بأسبابه وطرائقه كان متخلفاً ومهمشاً. وعلى الجامعة أن تسهم في نقل التقانة الأجنبية وتوطينها واستثمارها في قواعد الإنتاج المحلي للمجتمع العربي وفي التعامل مع سوق التقانة الدولية.

ومن الملاحظ أن الغزو الثقافي الأجنبي يشتد مع اشتداد مخاطر الغزو التقاني، وأن التقانة اليوم أضحت مسلحة بأسلحة حديثة فعالة بعد انبثاق ثورة المعلومات والاتصال بوجهٍ خاص، ويملي هذا على المناهج التربوية الجامعية ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية للأمة العربية ودرء مخاطر الغزو الثقافي الأجنبي.

٤- طبيعة العصر:

يتسم العصر الذي نحيا فيه بأنه عصر العلم والتقانة والتغيرات السريعة المتلاحقة في

جميع الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهو عصر تفجر الثورات التقانية الكبرى "ثورة المعلومات والتواصل، وثورة علوم الحياة (البيولوجية) وآثارها الخطرة في هندسة النسل، وثورة علوم الفضاء وعلوم البحار والأتمتة، وثورة الروبوت وما أحدثته من تغيرات في علاقة العامل بالآلة، وفي إعداد العمال وأعدادهم" ورافق ظهور ثورة المعلومات تغير في نظم الحياة كافة، ولاسيما نظم المال والاقتصاد من جانب، ونظم التربية والثقافة وحياة المجتمع من جانب آخر، وبرزت المنافسة بين الشركات الكبرى من أجل السيطرة على السوق المالية، واشتهرت ظاهرة تدفق استثمار الأموال عبر القارات نتيجة للاقتصاد العالمي المفتوح.

ويتسم العصر أيضاً بأنه عصر الانتشار الثقافي الخاطف، وبالتأثير القوي لرسائل التواصل في هوية الشعوب وذاتيتها من خلال ما تبثه من برامج وما تحمله في طياتها من اتجاهات.

وهو عصر التفجر المعرفي والتفجر السكاني وتلوث البيئة وانتشار الأوبئة والأمراض الجديدة، وهو عصر القلق والاضطراب وتزايد مظاهر العنف والعدوان، وانحسار القيم الإنسانية، والاجتياح المادي وسيادة منطق الغلبة والقوة. وهو في الوقت نفسه عصر انتشار القيم الديموقراطية والدعوة إلى حقوق الإنسان والتفاهم الدولي.

وتملي التحديات المختلفة التي يحملها العصر بين جوانبه على المناهج الجامعية أن تجدد من بنيتها ومحتواها وطرائقها تجديداً يستجيب لتلك التحديات. وأهم جوانب هذا التجديد الأخذ بمبدأ المرونة، وتعزيز منحى التربية المستمرة، وتكوين الاتجاهات العلمية، والتزود بأساليب البحث العلمي.. الخ.

رابعاً- التكامل بين الأسس

بعد أن تعرفنا أسس بناء المنهج الجامعي متمثلة في المادة الدراسية والطالب المتعلم، والمجتمع الذي ينتسب إليه والعصر الذي يحيا تحت ظلاله، بات لزاماً علينا أن نشير إلى أن

هذه الأسس تمثل وحدة عضوية، يتمم كل منها الآخر، وأن الاعتماد على أحدها دون الأخذ بالحسبان بقية الأسس يعد عملاً مبتوراً، فالاعتماد على المادة التقليدية التي كانت العناية فيها مقتصرة على المادة وحدها على أنها غاية ووسيلة يعد عملاً قاصراً. كما أن الاعتماد على متطلبات الطالب الحالية دون النظر إلى المادة وأساسياتها أو مطالب المجتمع يعد عملاً ناقصاً، فقد تكون هناك ثغرات وفجوات، وقد يحتاج كي يفهم بيئته إلى أمور قد لا يشعر بها حالياً، ولا يحس بضرورتها ولكن تبدو قيمتها وتتضح أهميتها فيما بعد.

والاعتماد على مطالب المجتمع والعصر ـ دون الأخذ بالحسبان مستوى الطالب والموضوعات الأساسية في المواد الدراسية يعد عملاً تعسفياً لا يحقق الأهداف المرجوة من تفاعل الفرد مع بيئته.

لهذه الاعتبارات كافة اتخذت التربية الحديثة في بناء المنهج وتصميمه النظرة الشمولية لهذه الأسس مبدأ لها ومنطلقاً على أن يجري البحث عن أفضل السبل لدمج ما تسفر عنه هذه الخطوات في وحدة عضوية متسقة.

خامساً- مستلزمات التنفيذ

بغية تحقيق الأهداف المرسومة للمناهج الجامعية لابد من توفر عدة مستلزمات منها:

١- الأخذ بالمفهوم المنظومي للمنهج يساعد على عملية التنفيذ، على أن يكون هذا المفهوم متمثلاً في أذهان المصممين والمخططين والمنفذين والمقومين وكل من له علاقة بالعملية التعليمية التعلمية، ذلك لأن الأبعاد الإدارية تؤثر في الأبعاد المنهجية كما تؤثر في الأساليب في الوقت الذي تتأثر فيه الأساليب بالأبعاد الإدارية على النحو المبين فيما بعد:

الأبعاد الإدارية	الأبعاد المنهجية	الأساليب
التخطيط	تحديد الاحتياجات	برامج العمل

اتخاذ القرار	الأهداف	التقنيات والوسائل
الإدارة	المضمون	
التمويل	الطرائق	مصادر التعلم
التنظيم	المناشط	
الاختيار	التقويم	
البحث		

٢- تمثل الأهداف المرسومة للمنهج وترجمتها إلى مواقف سلوكية، ذلك لأن هذا التمثل يساعد على اختيار المحتوى والطرائق والمناشط وأساليب التقويم، كما أنه يساعد على وضوح المسار وتضافر الجهود.

٣- كفاية أعداد أعضاء الهيئة التدريسية وتدريبهم بحيث يكونون قادرين على إدراك العلاقات ومزودين بالمهارات التقانية وقادرين على ربط العلوم بالتقانة وعلى التفسير والتعليم في إطار ثقافي واجتماعي وقادرين في الوقت نفسه على الربط بين العلوم المتكاملة.

٤- توفير المستلزمات المادية من أجهزة ومواد وآلات ونشرات ومجلات وأدلة كتب وأفلام وشرائح وأشرطة.. الخ.

٥- تنويع طرائق التدريس في الجامعات، والابتعاد عن الطرائق التلقينية الإلقائية وأسلوب المحاضرات، نظراً لأن موقف الطلبة يكون سلبياً فيها، ولأنها تعوِّد الاتكالية والتعميم الفاسد. وضرورة انتهاج أساليب الاستقراء والعصف الدماغي أو القدح الذهني واعتماد الطريقة التنقيبية وحلقات البحث والورش تحقيقاً للإيجابية لدى الدارسين وتزويداً لهم بمهارات التعلم الذاتي الذي هو أساس للتعلم المستمر.

٦- إجراء البحوث والدراسات في مجال التواصل ووسائله في التعليم الجامعي كشفاً عن الفعالية النسبية للطرائق وأساليب التدريس في النهوض بالعملية التربوية والارتقاء بها.

٧- العمل على إيجاد مراكز لإنتاج الوسائل التعليمية في كل جامعة عربية، إذ إن وجود هذه المراكز يسد حاجات الكليات إلى الوسائل التي يستخدمها المدرسون في أثناء تدرسهم، وقد تكون هذه الوسائل للتدريب الفردي كما تكون للعرض الجماعي.

٨- الربط الوثيق بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية ومراكز الإنتاج وتوظيف الأبحاث الجامعية في مرافق المجتمع وتكليف الجامعات بدراسة المشكلات المجتمعية وإيجاد الحلول لها في إطار من التعاون الوثيق بين الجهات كافة.

مراجع الفصل

١- الدكتور الدمرداش سرحان - المناهج المعاصرة - مكتبة الفلاح - الكويت ١٩٨٧.

٢- الدكتور عبد الله عبد الدايم – مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – إدارة التربية ١٩٩٠.

٣- الدكتور محمد نبيل نوفل – تأملات في مستقبل التعليم العالي – مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية – القاهرة ١٩٩٢.

٤- الدكتور محمود أحمد السيد – طرائق التدريس في الجامعات العربية – مجلة التعريب – المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر – دمشق ١٩٩١.

٥- الدكتور محمود أحمد السيد – في قضايا التربية المعاصرة – دار الندوة للدراسات والنشر – دمشق ١٩٩٢.

٦- الدكتور محمود أحمد السيد – الأصالة والمعاصرة في استراتيجية تطوير التربية العربية

– المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – إدارة التربية تونس ١٩٩٥.

٧– الدكتور محمود أحمد السيد – استراتيجية تطوير التربية العربية وآفاقها المستقبلية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – إدارة التربية – تونس ١٩٩٥.

٨- Daniel Tanneur- Laurel M. Tanner – Curriculum development – Macmillan publishing co inc 1980.

٩- UNESCO – UNEP – International Environmental Education Programme Environmental Education Curriculum.

الفصل الثاني

أثر اللغة في الكيان العربي *

* بحث ألقي في مؤتمر العروبة والمستقبل المنعقد في دمشق- أيار ٢٠١٠.

الفصل الثاني

أثر اللغة في الكيان العربي

إن الأمم التي وحدت كلمتها، وبنت قوميتها، وأظهرت كيانها وشخصيتها لجأت إلى اللغة وسيلة لهذا التوحيد وذلك البناء، فالوحدة الألمانية ومن بعدها الوحدة الإيطالية قامتا على أساس وحدة اللغة، وعلى أساسها قامت القومية البولونية والبلغارية واليونانية.

وإذا كان بعض الأمم يقوم على وحدة الهدف السياسي أو على وحدة الأرض، أو على التاريخ المشترك والعادات، فإن أمتنا العربية تتجلى أكثر ما تتجلى في وحدة اللغة:

وتجمعنا جوامع كبرياتٌ وأولهن سيّدة اللغات

هذه اللغة التي وحدت بين العرب في مواضي الحقب بطريق القرآن الكريم الذي نزل به الروح الأمين على قلب الرسول العربي الكريم آيةً لنبوته وتأييداً لدعوته ودستوراً لأمته.

وعلى الرغم من أن القرآن توجه إلى الناس كافةً، فقد وصف نفسه بكونه عربياً في أكثر من آية: «إنا جعلناه قرآناً عربياً»، «أنزلناه قرآناً عربياً»، «قرآناً عربياً لقوم يعلمون»، «بلسان عربي مبين»، «فإنما يسرناه بلسانك»، وبيّن الرسول الكريم أن العربية ليست لكم بأب ولا أم، وإنما العربية اللسان فمن تكلم بالعربية فهو عربي.

وليست العروبة قومية متعصبة ضيقة، وإنما هي قومية إنسانية، وإن لغة هذه الأمة تحمل رسالة إنسانية، وعندما واجه العرب توسع الدولة الإسلامية وانتشارَ العرب في بقاع من الأرض لم يكن لهم بها عهدٌ من أجناس ولغات وأديان وحضارات متعددة، كان ذلك حرياً أن يلتهمَ هذه اللغةَ التي خرجت من نطاق ضيّق وإطار محصور في الجزيرة العربية، وأن يقضيَ عليها ويستبدلَ بها غيرَها من لغات الأمم الأخرى التي اتصلت بها وعاشت معها، وكانت أعرقَ منها في مجال العلم والثقافة والحضارة. ولكن اللغة العربية ازدادت اتساعاً في ميادين المعرفة وانتشاراً في أرجاء العالم المعروف آنئذٍ، فاحترمتِ الثقافاتِ الأخرى واقتبست منها، وسرعان ما صارت لغة الإدارة والعلم والثقافة لأهلها وللعالم المعروف آنذاك، فحملت اللغةُ

العربية علمَ الإغريق وفلسفَتهم، وعلوم العرب وأدبهم من نثر وشعر إلى أوروبا، وكان العلماء الأوروبيون يستعملون العربية لغةً للتعليم والتعلم، ويترجمون منها إلى اللاتينية.

وإذا كان بقاءُ الأمم منوطاً بقوة لغاتها، لأن الأمة هي اللغة، واللغة هي الأمة، فمن الواضح أن لغتنا العربية بقيت صامدة في وجه الهجمات العنيفة التي واجهتها أمتنا العربية في تاريخها الطويل، وهذا يرجع إلى الأصالة التي تتسم بها هذه اللغة، تلك الأصالة التي جعلتها قادرة على البقاء متحدية كلَّ وسائلِ النيلِ منها والعملِ على وأدها، تلك الأصالةِ التي يسرت للعربية أن تطوع الثقافاتِ القديمة لها من فارسية وهندية ويونانية من غير أن تنزل عن أصولها وعن قواعدها وسماتها التي تمتاز بها بين سائر اللغات.

ويرجع السبب أيضاً في صمود العربية إلى جانب الأصالة والمناعة إلى القرآن الكريم الذي يعد سياجاً للعربية حافظ عليها من الضياع، وصانها من الاضمحلال والزوال.

وإذا كانت لغتنا العربية قد انتشرت إبان قوة أمتنا انتشاراً لم تعرفه اللغات الأخرى من قبلُ، وأسهم ذلك الانتشار في إطلاع العالم على منجزات الفكر العربي في مختلف ميادين المعرفة، ثم جاءت عهود انحسر فيها ذلك المد لظروف مرت بها أمتنا، وكان لذلك الانحسار أثرٌ بارز أدى إلى العزلة الثقافية والسياسية فإن العصرَ الحاضرَ بما فرض من اتصال بين الشعوب والأمم وحوار بين الثقافات يفرِضُ على أبناء العربية بعد أن أضحت اللغة هي الوجود ذاته، وأصبح هذا الوجود مرتبطاً بثقل الوجود اللغوي على الشابكة «الإنترنيت» في عصر العلم والتقانة والمعلوماتية، أن يُطلِعوا الآخرين على ثقافتهم وأن يروا صورتهم عند الآخرين، في عصر بات فيه سؤال الهوية من أنا؟ ومن نحن؟ مطروحاً بشدة على أوسع نطاق.

وإذا أمكننا إطلاعُ الآخرين على واقعنا وعلى عدالة قضايانا في منأى عن كل تشويه وتزييف وتضليل، وإطلاعُهم على الجوانب الإنسانية في حضارتنا العربية وبيانِ ما قدمته هذه الحضارة من فوائدَ جمة وخدمة للفكر الإنساني، فإن ذلك يعزز الروابط الإنسانية بين أبناء اللغات الأخرى والناطقين بالعربية.

وإذا كنا نروم أن يتعرف أبناؤنا والآخرون الثقافة العربية على حقيقتها عبر العصور فما

عليهم إلا أن يتعرفوا لغتنا العربية فهماً واستيعاباً لأن لغتنا العربية كانت عنوان قوميتنا العربية عبر التاريخ، رافقت هذه الأمة في أطوار حياتها، وواكبتها في كل مرحلة من مراحلها في قوتها وضعفها، وفي كبوتها وبعثها.

وتعرف لغتنا ليس وقفاً على دواوين الشعر وكتب النثر، ولكنه في كتب التاريخ والجغرافيا والطب والتربية، في كتب ابن سينا والفارابي وابن الأثير وابن جرير والمسعودي وابن خلدون وابن رشد... إلخ.

وهذا التعرف يعطي صورة مشرقة عن ماضينا وغناه، ويهيئ أبناءنا لفهم حاضرنا ومستقبلنا، لأن من فهم الماضي يستطيع أن يفهم الحاضر، وأن يُعد الأبناء لفهم المستقبل.

وإذا كنا نلاحظ إعراضاً من بعض أبناء العربية عن معرفة هذا التراث الغني فقد يكون من بعض عوامل هذا الإعراض جهلهم للغتهم وعدمُ إدراكهم لدورها الفعال في الحفاظ على شخصيتهم العربية وذاتيتهم الثقافية.

أيتها السيدات، أيها السادة

تعرفون أن المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» قد أقرت التنوع الثقافي والتنوع اللغوي حفاظاً على هويات الشعوب وذاتياتها الثقافية ولغاتها الوطنية، إلا أنها وبسبب الضغوط الأمريكية التي تحول دون التنوع اللغوي، راحت تدعو بحجة حقوق التنوع على إحياء لغات الأقليات، وتقديم الدعم للقائمين بها تحت شعار حقوق الإنسان وركزت على الحق في لغة الأم، وليس اللغة الأم، والحقِّ في لغة التواصل في المجتمع ولغة المعرفة العالمية، وهذا يعني في واقعنا اللغوي العربي أن لغة الأم هي اللهجة العامية أو إحدى اللغات غير العربية، وأن لغةَ التواصل هي اللهجة العربية الدارجة، وأن لغة المعرفة العالمية هي الإنكليزية أو الفرنسية.

وفي ظل هذه العولمة الثقافية ذاتِ القطبية الواحدة تنتشر الأفلام والمسلسلات والأغاني الأجنبية التي تطالعنا في كل مكان، وتصافح أسماعنا وهي محملة بأنماط الحياة وأساليب التفكير والسلوك الغربية وخاصة الأمريكية لتغدو نمطَ حياة وأسلوبَ تفكير

وسلوك، فتذوب شخصياتُ الأجيال في شخصية البلد المصدر، ويتغربُ فكرها وشعورها.

وتروّج الدوائر المعادية لأمتنا لبعض المصطلحات، وتعمل على سيرورتها وانتشارها، ومن بين هذه المصطلحات «منطقة الشرق الأوسط»، إذ إن هذا المصطلح يشمل منطقة لا هوية لها لإزالة الهوية العربية، وليحل هذا المصطلح مكان «الوطن العربي» أو «البلاد العربية» أو «الأمة العربية». والغاية من ذلك كله القضاء على الطابع العربي وإقحام إسرائيل في المنطقة لتصبح جزءاً عضوياً مقبولاً فيها.

ومن المصطلحات، الشراكة الأوروبية المتوسطية، وأُسقط الشريك العربي، فباتت الشراكة أوروبية فقط أي بين الدول الأوروبية الواقعة على البحر المتوسط وحدها، وكان من الواجب أن يكون التعبير «الشراكة الأوروبية العربية المتوسطية»، والقصد هو تغييب الصفة العربية من كل مصطلح أو عبارة من أجل أن تغيب الهوية العربية في نفوس الناشئة والأجيال القادمة، ومن أجل إقحام إسرائيل في هذه الشراكة.

ولما كانت الجهاتُ المعاديةُ لأمتنا تعمل على إبعاد الطابع العربي الذي يميز الشخصية العربية وثقافتها ومحور هذه الثقافة اللغة، عملت مجدداً على النيل من هذه اللغة عندما تتهمها بالصعوبة والجمود والتخلف وعدم مواكبة روح العصر، وعندما تروّج للعامية على أنها لغة الحياة وليست الفصيحةُ لغة الحياة، وعندما تدعو إلى تعليم العلوم باللغات الأجنبية بحجة قصور الفصيحة عن استيعاب النهضة العلمية.

ومن الواضح أن الأهداف البعيدة لهذه الدعوات هو تفتيتُ الأمة العربية وترسيخُ التجزئة والانفصال بين أقطارها، وإبعادُ ماضيها عن حاضرها كي لا يكون عاملاً إيجابياً لها للمضي في دروب الإبداع والابتكار.

أيتها الأخوات، أيها الأخوة

أن تنطلق هذه الدعوات من أعداء الأمة أمر طبيعي نظراً لأن هؤلاء يدركون كل الإدراك، ويؤمنون أعمق الإيمان أن اللغة العربية الفصيحة هي الرابطة التي تجمع بين أبناء العربية في جميع أصقاعهم، وأن هجرانَ أبناءِ العربية للغتهم يؤدي إلى تفتيت عرى هذه الأمة

وإبعادِها عن ماضيها لأن في وحدة الأمة خطراً يهدد مصالح هؤلاء.

أن نسمع هذه الصيحات من هؤلاء أمر لا يدعو إلى الدهشة والاستغراب، أما أن يحمل لواءَ هذه الدعوة نفر من أبناء العربية، وبعضهم أعضاء في مجامع لغوية فهذا أمر يدعو إلى التعجب والدهشة، وها هم أولاء نفر من أبناء العروبة في أهم قطاعين من قطاعات المجتمع العربي ـ الإعلام والتعليم ـ ينفذون بأيديهم ما عَجَز الاستعمار عن تنفيذه، وإليكم البيان:

أولاً ـ في قطاع الإعلام

غني عن البيان أن وسائل الإعلام هي أدوات محايدة، قد تستعمل لبناء العقل والذوق، وقد تستخدم بصورة سلبية لتشويه العقل والذوق، وأن الدور الذي تقوم به في الحالتين يرتبط بطبيعة الظروف والسياقات السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية التي تعمل فيها.

لقد كان للصِحافة العربية في القرن الماضي أثر بارز في تطوير اللغة العربية على يد رعيل من الصحفيين كانوا أدباء في الوقت نفسه. إلا أن الأمر اختلف مع ظهور التلفزة على الخريطة العربية في خمسينيات القرن الماضي، ومن ثم كان الانفجار الذي وقع في دنيا الفضاء العربي مع مطلع عام ١٩٩٠، ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن تضاعف عدد القنوات الفضائية العربية ليزيد على ٦٠٠ قناة تنتشر على أقمار اصطناعية مختلفة.

ومن الملاحظ أنه كان للفضائيات التلفزية العربية دور شديدُ السلبية في الإضرار باللغة العربية وتجلى ذلك في اختيار أسماء بعضها ففي عام ١٩٩١ ظهرت قناة MBC، وفي عام ١٩٩٤ ظهرت باقة قنواتART ومجموعة قنواتOrbit، وكان اختيار الأسماء هنا دالاً على مواقف من اللغة العربية سيطر على عقل المسؤولين عنها ووجداناتهم تمشياً مع الحداثة أو ما بعد الحداثة ومع متطلبات العولمة وإفرازاتها وهيمنة الإنكليزية.

وتجلّى الإضرار بالعربية في اعتماد اللهجات المحلية المغرقة في عاميتها، ومن المعروف أن العاميات أداةُ تفكيك لنسيج الأمة الثقافي في حين أن الفصيحة عامل توحيد، وها هي

ذي البرامجُ والمسلسلاتُ المؤلفةُ والمدبلجةُ والمنوعات تبث بالعامية، وكأنها تُثبت للمواطن العربي عقم فكرة أن العرب يتحدثون بلغة واحدة على حدّ تعبير الإعلامي الدكتور محمود خليل. وهذه البرامج تنخِر في الجسد العربي وتفصُل بين أعضائه بتعزيزها اللهجات المحلية.

وإذا انتقلنا إلى الخطاب الديني على القنوات الفضائية فإن الإحصاءات تشير إلى وجود ما لا يقل عن ستين قناةً تلفزية دينية تسبح في الفضاء العربي تقدم في أحيان كثيرة خطاباً دينياً وعظياً يعتمد العامية بحجة التبسيط والوصول إلى مختلف المستويات كما يزعم أصحابه. وكان متوقعاً أن يكون الخطاب الديني بالفصيحة، والقرآن ذروتها وحارسها.

وثمة ظاهرة انتشرت بين الشباب العربي وهي استخدام الحروف اللاتينية على أنها بديل للحروف العربية في كتابة رسائل الهاتف المحمول، وتسهم القنوات الفضائية العربية أيضاً ولاسيما الغنائيةُ منها في نشر هذه الظاهرة، فهي تعمل على إحلال الحرف اللاتيني محل الحرف العربي في الكتابة العربية، ويظهر ذلك من خلال الرسائل التي يبعث بها المشاهدون الشباب بعضُهم إلى بعضهم الآخر عبر شريط الرسائل التابع للقناة.

وفي ظل هذه الأجواء يمكننا أن نتصور بعد مدة وليست ببعيدة وجودَ جيل لا يجيد القراءة والكتابة بالعربية إلا من خلال الحروف اللاتينية ليحقق بذلك ما حاول الاستعمار أن يقوم به على مدار سنوات الاحتلال لأرجاء الوطن العربي وأخفق، وكأن القنوات الغنائية العربيةَ وعددها يزيد على الستين أصبحت أكثر قدرة على محاربة الفصيحة من الاستعمار.

ثانياً ـ في العملية التعليمية التعلمية

ما يزال التعريب متعثراً في العملية التعليمية التعلمية في التعليم العالي في جامعات الوطن العربي، وإذا كان وزراء التعليم العالي ووزراء الصحة العرب قد أصدروا توصية في اجتماعهم في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي في سورية أن يكون عام ٢٠٠٠ هو إنجاز التعريب وتعليم المواد العلمية والطبية والهندسية في الجامعات العربية فها نحن أولاء في عام ٢٠١٠ وما تزال الجامعات العربية في منأى عن التعريب، كما أن الجامعات الخاصة تدرس

مواد المعرفة باللغة الأجنبية، وما نزال نسمع في عامنا هذا صيحات تنطلق من أساتذة جامعيين داعية إلى تعليم العلوم في الجامعات العربية باللغات الكونية «الفرنسية والإنكليزية» وكأن لغتنا العربية ليست من اللغات الكونية، ويا للأسف!

وفي المغرب العربي أشارت بعض البحوث إلى أن التعليم العالي قلعة حصينة للتعليم بالفرنسية وأن معظم المشرفين على التعليم العالي من أساتذة وإداريين في المغرب العربي لم يتخلصوا من هيمنة اللغة الفرنسية ويقفون في وجه العربية، وأن ثمة تشجيعاً للأمازيغية، ولقد ورد في إحدى الوثائق بوزارة الخارجية الفرنسية «أن برنامجَ شمالِ أفريقيا كما يُدرس الآن كلُّه تزييف وتحريف، ويجب على البربر أن يتحدوا ضد جريمة نكراء اسمها العروبة».

وفي الخليج تعلم المواد العلمية في المدارس المستقلة بدولة قطر باللغة الإنكليزية وإن التخصصات تدرس باللغة الإنكليزية في التعليم العالي حتى في كلية الشريعة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وثمة هيمنة للإنجليزية على التخصصات كافة في دولة الإمارات حتى في قسم اللغة العربية.

إن اكتساب اللغات الأجنبية ضرورة ماسة تمليها طبيعة العصر، أما أن نتخلى عن لغتنا العربية لندرّس مواد المعرفة باللغة الإنكليزية فهذا أمر مدهش ومستغرب، ومن المدهش أن نفراً من أبناء العروبة ينفذون بأيديهم ما عَجَز الاستعمار عن تنفيذه في بلادنا من حيث إبعادُ العربية عن التعليم في الجامعات الخاصة والمدارس الخاصة واعتمادُ الإنكليزية مكانها في بعض دول المشرق العربي والفرنسية مكانها في بعض دول المغرب العربي؟

ونتساءَل:

ألم تتمثل لغتنا العربية التراثَ العلمي والفلسفي لأعرق الحضارات المعروفة في التاريخ من دون أن تنزل عن سماتها وأصولها؟ ثم ألم تسهم اللغة العربية في نقل أفانين العلم إلى أوروبا؟ ألم تنقل رسائلُ جابر بن حيان في الكيمياء والرازي وابن سينا في الطب والخوارزمي في الرياضيات إلى اللغات الأوروبية حتى لقد أعيدت طباعةُ كتاب ابن سينا أكثر من عشرين مرة؟

كيف تمكن العلماء الأجانب من نقل علومنا العربية في الطب والكيمياء والرياضيات والجغرافيا إلى لغاتهم ولا تتمكن لغتنا العربية من استيعاب المصطلحات الأجنبية حتى ترمى بالتخلف والعقم؟

ألم يقم بعض المستشرقين بتدريس المواد العلمية باللغة العربية من أمثال الدكتور كرنيليوس الذي درّس الكيمياء والنباتَ والجيولوجيا والفلك والطبيعة بالعربية والتي له فيها مؤلفات أيضاً في الرياضيات والفلك؟

ألم تعمد الجامعات السورية منذ تأسيسها وقد مرَّ على هذا التأسيس ما يقرب من قرن إلى تدريس جميع المواد العلمية باللغة العربية، وها هم أولاء خريجوها يتسلمون أرقى المناصب العلمية في الجامعات الأوروبية والأميركية، ومن عوامل تفوقهم ونجاحهم دراستهم بلغتهم الأم كما أشار إلى ذلك بعض الأكاديميين الأجانب؟

ثم ألم تصل بعض الأمم في عصرنا الحديث كالصين واليابان إلى ذرا النهضة الصناعية من غير أن تتخلى عن لغاتها الوطنية؟ وهل كانت لغاتها القومية حائلاً دون تقدمها العلمي والصناعي؟

وها هي ذي إسرائيل تحيي لغتها العبرية الميتة منذ ألفي عام وتُعيدُها إلى الوجود رمزاً لهويتها وتجسيداً لها في حياتها وفي تعليمها بدءاً من رياض الأطفال وانتهاءً بالدراسات العليا، وتعمل في الوقت نفسه على محو العربية. والخبراء الأمريكان يثنون على التجربة الإسرائيلية في التعليم بالعبرية أمام مستمعيهم العرب في الوقت الذي يدعون فيه العربَ إلى اعتماد الإنكليزية في التعليم في المعاهد والجامعات والمدارس.

ولا بدّ من الإشارة إلى العقلية الصهيونية تجاه اللغة العبرية ففي عهد الانتداب البريطاني احتج اليعاذر بن يهودا على المندوب البريطاني في فلسطين لأنه صك نقوداً باللغتين الإنكليزية والعربية، وثار في وجهه قائلاً: أين اللغة العبرية؟

جمعت النقود من الأسواق وأعيد صكها مجدداً باللغات الثلاث الإنكليزية والعربية والعبرية.

وهو الذي ركز على أن فلسطين هي أرض إسرائيل وقام بعبرنة الشاخصات على الطرقات وبعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ يقول بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل: «نحن مضطرون لإزالة الأسماء العربية بما في ذلك التلال والوديان والينابيع واختلاق أسماء عبرية لها لأسباب تتعلق بالهوية والدولة».

أيتها السيدات، أيها السادة

إذا كانت اللغة الإنكليزية تجتاح العالم وتحتل المرتبة الأولى بين اللغات التي تدرس لغة ثانية في مختلف بلاد العالم، ولكننا لا نعرف بلداً واحداً في غير الوطن العربي أقدم أو حتى فكر أو عمل على تدريس العلوم والرياضيات بغير لغته القومية من فرنسا إلى الصين واليابان والبرازيل وكوريا وألبانيا والمجر وفيتنام وإسرائيل... إلخ.

ولا صعوبةَ كتابة اللغة اليابانية أو الصينية أو الفيتنامية ولا صغرَ حجم بعض الدول الأوروبية، ولا فقر بعض دول آسيا ولا شحَ التراثيات في اللغة التركية ولا موتَ اللغة العبرية على مدى عشرين عاماً، كل ذلك لم يحل دون أن تكون اللغة القومية هي لغة التدريس في هذه المواضع.

ونخلص إلى ضرورة اتخاذ عدد من الإجراءات العاجلة والملحة على نطاق الساحة القومية، ومنها:

١ـ حسم موضوع التعريب بالقرار السياسي الملزم، وكفانا تلكؤاً وتسويفاً: لا يَتمُّ فكر من غير لغة ذاتية له، ولا علمَ دون لغة تعبير ذاتية له. ويبقى الفكر العربي ناقصاً وغريباً إذا لم يقرأ ويكتب ويفكر فيه بالعربية لأن للتعريب أبعاداً متعددة فهو من حيث البعدُ القومي ضرورة قومية لأن اللغة مقوم أساسي من مقومات الوحدة، وهو من الجانب التربوي ضرورة حياتية وعلمية لأن المرء يفهم بلغته الأم أكثر مما يفهم بأي لغة أخرى، وهو من حيث الأمن الثقافي ضرورة لإيقاظ الوعي بالغزو الفكري والتبعية والهيمنة الأجنبية المتزايدة، وهو من حيث الإبداع والابتكار ضرورة للانتقال من استهلاك الأشياء إلى صنعها وإسباغ الطابع العربي عليها.

والتعريب لا يعني الانغلاقَ المنافي لجوهر الحضارة العربيـة الإسـلامية، وإنـما حسـنُ الاختيار من الثقافات الأخرى إغناء للثقافة العربية، والعملُ على سيرورة اللغـة العربيـة في جميع مناحي الحياة بحيث تتاح للمجتمع أن يتطور دون أن يفقِدَ هويتـه الأصـلية متمثلـة في اللغة، وأن يتقبل الجديدَ دون أن يغترب فيه، وأن يتقن أبناء الأمة اللغاتِ الأجنبيةَ إلى جانب إتقانِ العربية خدمة للتعريب في الوقت نفسه.

وما دامت دساتير الدول العربية تنص على أن اللغـة العربيـة هـي اللغـة الرسـمية في الدولة فليلتزم المسؤولون السياسـيون باسـتخدام العربيـة السـليمة في خطـبهم ومقـالاتهم وبياناتهم كي يكونوا قدوة حسنة أمام الآخرين، وليعمل جميع أبناء الأمة على الالتزام أيضـاً أسوة بالأمم الحية الأخرى الحريصة على لغاتها القومية.

٢ـ التزام الدول العربية تنفيذ مشروع «النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمـع المعرفـة» الذي تقدمت به الجمهورية العربية السورية إلى مؤتمر القمة العربية المنعقد في دمشق عـام ٢٠٠٨، ووضعت آليات تنفيذه في مؤتمر الدوحـة عـام ٢٠٠٩، وهـو مشـروع متكامـل يتناول جميع جوانب النهوض باللغة العربية سياسات وخططاً ومنـاهج تربويـة وبحوثـاً وإعـدادَ أطـر وتوعيـة لغويـة وزيـادةَ نسـبةِ المحتـوى الرقمـي بالعربيـة عـلى الشـابكة «الإنترنيت».

وقد التزم القادة العرب تنفيذه بعد أن تم اعتماده وتقديم الشكر للجمهوريـة العربيـة السورية على مبادرتها الإيجابية لإطلاق هذا المشروع.

٣ـ الاستئناس بخطة العمل الوطنية السورية للتمكين للغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها:

كان السيّد الرئيس بشار الأسد قد أشار في خطاب القسم إلى «وجوب إيلاء اللغة العربية التي ترتبط بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا كل اهتمامنا ورعايتنا كي تعيش معنا في مناهجنـا وإعلامنـا وتعليمنا، كائناً حياً ينمو ويتطور ويزدهر، ويكون في المكانـة التـي يسـتحقها جـوهراً لانتمائنـا القومي، ولكي تكون قادرة على الاندماج في سياق التطور العلمـي والمعـرفي في عصرـ العولمـة

والمعلومات، ولتصبح أداة من أدوات التحديث ودرعاً متينة في مواجهة محاولات التغريب والتشويش التي تتعرض لها ثقافتنا».

وتابع السيد الرئيس قائلاً: «لقد أعطينا في سورية اللغة العربية كل الاهتمام، وتبوأت موقعاً رفيعاً في حياتنا الثقافية منذ وقت مبكر، ومطلوب منا اليوم استكمالُ جهودنا للنهوض بها، ولاسيما في هذه المرحلة التي يتعرض فيها وجودنا القومي لمحاولات طمس هويته ومكانته، والذي يشكل التمسك باللغة العربية عنواناً للتمسك بهذا الوجود ذاته».

وأبان السيّد الرئيس أنه عندما تضعف اللغة العربية من السهل أن يضعف أي ارتباط آخر لنا سواء بالنسبة للوطن، بالنسبة للقومية، أو بالنسبة للدين، فهذه الأمور ترتبط باللغة.

وأصدر سيادته القرار الجمهوري ذا الرقم ٤ لعام ٢٠٠٧ الرامي إلى وضع خطة عمل وطنية للتمكين للغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها، وتقوم اللجنة التي وضعت الخطة بمتابعة تنفيذ بنودها مع الجهات المعنية، وتقدم تقارير المتابعة إلى السيدة الدكتورة نجاح العطار نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية، وتحظى اللجنة بتوجيهاتها الكريمة.

وقد اشتملت الخطة الموضوعة على مسوغات وضعها فأبانت أهمية اللغة عامة، والأهمية القومية للغة الأم، وحرص الجمهورية العربية السورية على سلامة اللغة الأم، ثم وقفت على الواقع اللغوي والعوامل المؤثرة في العملية التعليمية التعلمية، وفي خارج نطاق العملية التعليمية التعلمية في البيئة الخارجية، كما وقفت على سبيل المواجهة، وأبانت ما الذي ينبغي للجهات المعنية القيام به «وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، وزارة الثقافة، وزارة الإعلام، وزارة الأوقاف، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، اتحاد الكتاب العرب، مجمع اللغة العربية، الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، الجمعيات الأهلية والنوادي... إلخ».

وأخيراً

أقول إن العروبة ليست رداءً نرتديه ساعة نشاء ونخلعه ساعة نشاء، إنها قدرنا ولون عيوننا ولحمنا ودمنا وكياننا، وهي منظومة من القيم، وهي الرابطة والانتماء والهوية التي

تعبر عنها اللغة العربية، ولغتنا العربية هي هوية الأمة وذاكرتها والوطن الروحي لها، وهي حصنها في الدفاع عن ثقافتها، والرباط القومي الموحِّد والموحَّد على نطاق الساحة العربية.

وإننا في أمسّ الحاجة في ظل هذه العولمة المتوحشة إلى تعزيز الانتماء إلى عروبتنا ولغتنا لأنه إذا فَتَر الانتماء وضعف يتحلل الإنسان من قيمه ويتخلى عن كثير من دعائم إنسانيته إلى جانب تخليه عن قوميته، والتحلل من الانتماء سلسلة متى بدأت تلاحقت تأثيراتها ومضاعفاتها، والنتيجة واحدة هي أن يخسرَ الإنسان نفسه وتخسَر الأمة هويتها.

الفصل الثالث

مستقبل اللغة العربية ومتطلبات العصر القادم*

* بحث ألقي في المؤتمر السنوي لمجمع اللغة العربية في القاهرة- مارس ٢٠١٢.

الفصل الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

مستقبل اللغة العربية ومتطلبات العصر القادم

نحاول في هذا البحث الموجز أن نتعرف مستقبل اللغة العربية في العصر القادم، وأن نقف على بعض من خصائص هذا العصر وتحدياته، ومن ثمَّ نبين ما الذي تفرضه علينا طبيعة العصر تجاه لغتنا لمواجهة التحديات وتجاوز السلبيات؟

أولاً- ما مستقبل اللغة العربية؟

طرح هذا السؤال في العقد الثالث من القرن الماضي، وأجابت عنه كوكبة من رجالات الفكر، وما يزال هذا السؤال مطروحاً في أيامنا في أجواء تشير إلى أن ثمة لغات تنقرض سنوياً على الصعيد العالمي، وأن المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم «اليونسكو» تحذر المجتمع الدولي من خطورة انقراض عدد من اللغات الأم، الأمر الذي دعاها إلى تخصيص اليوم العالمي للاحتفال باللغة الأم في الحادي والعشرين من شهر شباط «فبراير» من كل عام، كي تقوم المجتمعات بالحفاظ على لغاتها عنواناً لشخصياتها، ورمزاً لذاتياتها الثقافية، في ضوء ما اعتمدته المنظمة الدولية من الأخذ بالتعدد الثقافي والتنوع اللغوي.

ويرى نفر من المفكرين أن اللغة العربية ستبقى في المستقبل محافظة على كيانها، ولن تعرف الأفول والانقراض مادام القرآن الكريم حارساً لها، ومحافظاً عليها، فها هو ذا جول فرن، الكاتب القاص الفرنسي، ذو الخيال العلمي، يقول في إحدى قصصه: «إن قوماً اخترقوا باطن الكرة الأرضية، وخطر لهم أن يتركوا هنالك أثراً يدل على مبلغ وصولهم، فتركوا هنالك حجراً نقشت عليه عبارة باللغة العربية، ولما سألوا جول فرن: لماذا اخترت اللغة العربية من بين اللغات العالمية كافة؟ أجاب: لأنها لغة المستقبل، ولاشك أنه سيموت غيرها في حين تبقى هي حية حتى يُرفع القرآن نفسه»[1].

---

[1] محمد الخضر حسين- دراسات في العربية وتاريخها- الناشر المكتب الإسلامي- مكتبة دار الفتح-

ولقد أشار الأديب مصطفى صادق الرافعي إلى هذا الأمر نفسه عندما يقول: «إن اللغة العربية تمتاز على اللغات كافة بارتباطها بالأصلين العظيمين الخالدين القرآن والحديث، وليس يخفى أن الكيان الإنساني قائم على القوى الأدبية، وأصل هذه القوى في العالم الإسلامي هو القرآن، وهو كذلك أصبح من وجوه كثيرة كأنه أصل اللغة»[1].

ونحا جبر ضومط عضو المجمع العلمي العربي بدمشق والأستاذ في الجامعة الأمريكية في بيروت المنحى نفسه في الإشارة إلى الترابط بين اللغة العربية والقرآن والحديث النبوي، إذ يقول: «في كل اللغات الراقية لهجات عامية مختلفة، ولكن اللغة الفصحى لغة المعلمين والمتعلمين، وهي لغة المدارس والجرائد والكتب، وإذا بقي الإسلام وسيبقى، فلغة القرآن الكريم والحديث النبوي وسائر الآداب العربية منذ عهد الرسول إلى اليوم أقوى من سائر اللغات الأوربية على هضم اللهجات العامية المختلفة. ولذلك فستبقى هذه اللغة الشريفة كما كانت لغة العلم والمتعلمين والأدباء والمتأدبين، ولغة الصحافة والمؤلفين إلى ما شاء الله»[2].

وكان الشاعر خليل مطران أديب القطرين السوري والمصري قد أكد هذا الترابط في استمرارية اللغة العربية الفصحى لعلاقتها بالقرآن الكريم عندما يقول: «لا تنسَ أن الاستمرار في تعلم الفصحى وتعليمها والاهتمام بتسهيلها وتقريبها وتعميمها هو أنها لغة القرآن الشريف، وكفى بهذا بياناً لقوم مبصرين!»[3].

ولم تقتصر الإشادة بمستقبل العربية على أبناء العربية وحدهم، وإنما أقرّ بذلك المستقبل لها عدد من المستشرقين الأجانب، فها هو ذا المستشرق الأمريكي «رتشرد كوتهيل» الأستاذ في جامعة كولمبيا يقول: «كان للعربية ماض مجيد، وفي مذهبي أنه سيكون لها مستقبل

المطبعة التعاونية في دمشق- دمشق ١٩٦٠ ص١٤.

(١) فتاوى كبار الكتاب والأدباء في مستقبل اللغة العربية ونهضة الشرق العربي وموقفه إزاء المدنية الغربية- منشورات وزارة الثقافة السورية- دمشق ٢٠٠٣ ص٢٩.

(٢) المرجع السابق ص٢٤.

(٣) المرجع السابق ص١٩.

باهر». ويعلل ذلك قائلاً: «إن شعباً له آداب غنية متنوعة كالآداب العربية، ولغة لينة مرنة ذات مادة، تكاد لا تفنى، لا يخون ماضيه، ولا ينبذ إرثاً، اتصل إليه بعد قرون طويلة عن آبائه وأجداده»[1].

وذهب المستشرق الأمريكي «وليم ورل» مدير مدرسة المباحث الشرقية الأمريكية في القدس سابقاً المذهب نفسه في الإجابة عن سؤال مستقبل اللغة العربية، إذ يقول: «أما سؤالكم عن مستقبل اللغة العربية فالجواب عليه أن هذه اللغة لم تتقهقر قط فيما مضى- أمام أي لغة أخرى من اللغات التي احتكت بها، وينتظر أن تحافظ على كيانها في المستقبل، كما حافظت عليه في الماضي»[2].

ويعلّل رأيه بأن للغة العربية ليناً ومرونة يمكنانها من التكيف وفقاً لمقتضيات هذا العصر، وليس من شك في أنه متى سنحت لها الظروف فإنها تستطيع أن تبلغ درجة من الدقة والرقي، تمكنها من التعبير عن أسمى الأغراض العلمية.

وإذا كانت الآراء السابقة تتجه إلى تأكيد استمرارية اللغة العربية في المستقبل فإن ثمة سنة من سنن الكون في سقوط اللغة، كان قد أشار إليها «ابن حزم» في كتاب «الإحكام» عندما يقول: «إن اللغة يسقط أكثرها ويبطل، بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم، أو تنقلهم عن ديارهم، واختلاطهم بغيرهم، فإنما يقيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوةُ دولتها، ونشاطُ أهلها وفراغُهم. وأما من تلفت دولتهم، وغلب عليهم عدوّهم، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم، فمضمون منهم موت الخاطر، وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم، ونسيان أنسابهم وأخبارهم، وبيود علومهم؛ هذا موجود بالمشاهدة، ومعلوم بالعقل والضرورة»[3].

---

(1) المرجع السابق ص٩.

(2) المرجع السابق ص١٥.

(3) محمد الخضر حسين- دراسات في العربية وتاريخها- مرجع سابق ص٢١.

والواقع أن ما هو موجود بالمشاهدة يدل على أن ثمة استبعاداً للعربية وتهميشاً لها في العملية التعليمية التعلمية في معظم جامعات الوطن العربي، إذ إن اللغة الفرنسية هي المهيمنة في جامعات المغرب العربي، واللغة الإنجليزية هي المهيمنة في جامعات الخليج العربي.

كما أن إتقان الأجنبية شرط للتعيين في القطاع الخاص، وفي المؤسسات الخدمية والسياحية في أغلب بقاع الوطن العربي، ولم تشتمل شروط التعيين على إتقان اللغة العربية.

وما هو موجود بالمشاهدة أيضاً أن ثمة غياباً للعربية على ألسنة معظم ممثلي الدول العربية في المحافل الدولية، على الرغم من أن العربية معتمدة لغة رسمية في هذه المحافل.

ولِمَ نذهب بعيداً فها هي ذي اللافتات والإعلانات والتسميات على واجهات المحال التجارية تنطق بالأجنبية، وها هم أولاء العاملون على الأرض العربية، يتحدثون بلغاتهم وبالأجنبية، ولا يعملون على تعلم لغتنا، ماداموا يقضون حاجاتهم ومتطلباتهم في منأى عنها!.

وإذا ظلت الأمور تسير على هذا المنوال فإن مستقبل العربية في خطر، ولا يكفي أن تكون لغة عبادة، بل نريدها لغة الحياة في جميع جوانبها وميادينها مادامت اللغة الأم والوطن الروحي للأمة ومستودع تراثها والموحِّدة والموحَّدة، وما دامت سماتها وخصائصها تؤهلها للاستمرارية، إلا أن من سمات العصر القادم التغير المستمر، وتلك هي سمة من سماته البارزة، فهل تستجيب العربية لخصائص العصر القادم وتواجه تحدياته؟ وهنا لابد أن نتعرف بعضاً من تلك الخصائص والسمات والتحديات، لنتبيّن من ثمَّ كيف يمكن للعربية أن تواجه تلك التحديات حفاظاً على بقائها واستمراريتها.

ثانياً- من خصائص العصر القادم

إن العصر القادم يتسم بسمات متعددة منها أنه عصر التفجر المعرفي والتطور السريع، وإذا كانت المعارف من قبلُ تحتاج إلى مئات السنين حتى تتضاعف فإنها تتضاعف في أيامنا خلال شهور، وستستمر عملية التفجر المعرفي في العصر القادم، وستزداد وتيرة تفجرها ازدياداً عالياً، فلقد أشارت إحصاءات المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» إلى أن المعارف تضاعفت بين الميلاد و١٠٠٠، ثم تضاعفت بين ١٠٠٠ و١٥٠٠، وتضاعفت بين

١٥٠٠ و١٨٠٠ وتضاعفت بين ١٨٠٠ و١٩٠٠، كما تضاعفت بين ١٩٠٠ و١٩٤٥ ثم بين ١٩٤٥ و١٩٦٠ وبعدها بين ١٩٦٠ و١٩٦٨ إلى أن وصلت حالياً إلى عدة شهور.

وهكذا يتبين أن المدة التي كان يستغرقها التفجر من قبلُ كانت تزيد على مئات السنين ثم بدأت تتناقص إلى أن وصلت إلى أقل من عشر سنوات، ومن ثم إلى عدة شهور.

ومن سمات العصر القادم أنه عصر العلم والتقانة (التكنولوجيا)، ويشهد العصر القادم تغيراً مستمراً ومتسارعاً في مجال التقانة، ومن ذلك أن واجهة المستخدم الحالي في التقانة قد بدأ في التغير، وستحل في المستقبل القريب واجهات جديدة مصممة للتعامل مع الأجهزة النقالة خاصة محل الواجهات الحالية التي تتضمن النوافذ، والأيقونات، والقوائم، والمؤشرات، حيث ستحل الواجهات الجديدة باللمس، وحركات اليد، والصوت، والفيديو، وسوف تتحول التطبيقات إلى تطبيقات أكثر تركيزاً وبساطة، ويمكن تجميعها في حلول أكثر تعقيداً. وهذه التغييرات سوف تدفع إلى الحاجة إلى مهارات جديدة لدى تصميم واجهة المستخدم.

وثمة أجيال جديدة من أنظمة التحليل لتوقع المستقبل، وأن ضخامة البيانات في المستقبل لن تسمح للمستخدمين بوضع جميع المعلومات المفيدة في مستودع بيانات واحد. وسينشأ نموذج جديد هو مستودعات البيانات المنطقية التي ستستقي بياناتها من مصادر مختلفة للمعلومات. وستشهد تقانة المعلومات والاتصالات تطوراً كبيراً، إن على مستوى الأفكار الإبداعية، أو فلسفة العمل، أو النماذج التقانية المختلفة[1].

ومن سمات العصر القادم أيضاً أنه عصر المزاوجة بين العلم والعمل، والنظرية والتطبيق، وذلك في مختلف ميادين المعرفة، كما أنه عصر الاتصال السريع، وما يترتب عليه من إزالة الحواجز بين المجتمعات والتأثر بالتيارات الثقافية المعاصرة وبالتيارات الفكرية والسياسية الجارية، وأن ثمة تناغماً بين أنظمته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية،

---

(١) المهندس عبد الله عيسى- أهم عشر تقانات استراتيجية- مجلة المعلوماتية الصادرة عن الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية- السنة السابعة كانون الثاني ٢٠١٢- العدد٧١- دمشق ص١٩.

والثقافية...الخ.

ومن سمات العصر أيضاً أنه عصر الدعاية والإعلان والإعلام، وأن الدول المتقدمة تنفق على إعلامها مبالغ طائلة، وتجند لخدمة أغراضها وأهدافها ومشروعاتها أساليب وطرائق لم تكن تعرفها المجتمعات من قبلُ، وأنها تتخذ الديمقراطية وحقوق الإنسان شعاراً لها في تنفيذ مراميها وأغراضها في الهيمنة على الشعوب المستضعفة وابتزازها، وهي كلمة حق أريد بها باطل!

ويتسم العصر القادم أيضاً بأنه عصر التغير الاجتماعي السريع في العادات والتقاليد والاتجاهات والقيم الاجتماعية والمعنوية، وأن ثمة طغياناً للمادة فيه على القيم الروحية، وطغياناً لقيم الاستهلاك على القيم المعنوية.

ولابد من الإشارة أخيراً إلى أن من سمات العصر القادم الابتكار والتجديد، وإذا كنا قد شاهدنا في نهاية العقد الأخير من القرن الماضي وفي العقد الأول من قرننا الحالي ثورات في مجالات متعددة واكتشافات علمية، إن في السماء أو في أغوار المحيطات، فإن العصر القادم سيحمل مفاجآت متعددة في جميع مجالات الحياة والميادين العلمية.

ثالثاً- اللغة العربية ومتطلبات مواجهة العصر القادم

لما كان العصر القادم متغيراً باستمرار، ومتفجراً بمعارفه وتقنياته ولا بقاء فيه إلا للأقوياء بلغاتهم ومعارفهم، والمهيمنين بثقافتهم وإعلامهم، ومضطرباً بمعاييره وقيمه، كان على الأمة العربية، كي يكون للغتها البقاء والاستمرارية، ومواجهة تحديات هذا العصر، أن تعمل على:

١- حسم موضوع التعريب:

إن التسويف في تطبيق التعريب على نطاق الساحة العربية، والتلكؤ في اعتماد العربية لغة تدريس في الكليات العلمية في جامعات الوطن العربي، أمر يحتاج إلى إصدار القرار السياسي اللازم، إذ لا مسوّغ إطلاقاً لهذا التريث وذلك التسويف. وسيبقى الفكر العربي ناقصاً وغريباً إذا لم يقرأ، ويكتب، ويفكر فيه بالعربية، ذلك لأنه لا يتم فكر من غير لغة ذاتية

له، ولا علم دون لغة تعبير ذاتية له. ولغتنا العربية، بما تتسم به من سمات الاشتقاق والمجاز والنحت والتعريب، مهيأة لمواكبة روح العصر، وتعليم علومه كافة بها، إذ إن ما تمتاز به من غزارة الاشتقاق، وفيض التصريف في أفعالها وأسمائها، جعلها تستوعب مصطلحات جديدة من غير أن تنزل عن أصولها وقواعدها ونظامها، ومن ثم في تعبيرها عن حاجات العصر ومتطلباته[1].

ولا يقتصر الأمر على دراسة العلوم مواد، وإنما لابد من دراستها طريقةً وتفكيراً وأسلوباً، مادام العصر هو عصر العلم، ومادامت اللغة هي وعاء الفكر.

٢- وضع قوانين لحماية اللغة العربية:

إذا أردنا للغة العربية أن يكون لها مستقبل باهر ومكانة في العصر القادم فما على الدول العربية كافة إلا أن تصدر القوانين لحماية اللغة العربية، إذ إن للغة حدوداً، كما للوطن حدود، لابد من حمايتها من عبث العابثين، وتجاوزات المعتدين. فإذا لم يكن الإحساس بالانتماء والوعي اللغوي متوفرين لدى الفرد، واستهان بلغته الأم، وكان عاقاً تجاهها، فإن القوانين الرادعة هي التي تضع حداً لهذه الشريحة من أبناء الأمة، على أن تطبق هذه القوانين على الأرض العربية، وعلى ممثلي الدول العربية في المحافل الدولية.

٣- اعتماد مبدأ التعلم الذاتي:

غني عن البيان أن طبيعة العصر القادم التفجر المعرفي والتطور السريع في مجال التقانة. ولما كانت المدارس والجامعات تزود الدارسين بأساسيات المعرفة ومفاتيحها فقط، كان عليهم كي يظلوا مواكبين روح العصر في تفجره المعرفي، أن يعتمدوا على أنفسهم في تلك المواكبة، ولا يمكنهم الاعتماد على أنفسهم إلا إذا كانوا مزودين بمهارات التعلم الذاتي، الذي هو أساس للتعلم المستمر مدى الحياة.

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيد- اللغة العربية وتحديات العصر- الهيئة العامة السورية للكتاب- وزارة الثقافة- دمشق ٢٠٠٨ ص٩١.

ويتجلى هذا التعلم الذاتي في البحث عن مصادر المعرفة في الموسوعات ودوائر المعارف وأمهات الكتب والمعاجم، إن في مجال التخصص، أو في مجال الثقافة العامة. وتعد المطالعة الحرة سبيلاً لزيادة المعرفة، وسعة الاطلاع، وزيادة الخبرات، كما أن التقنيات التربوية تساعد الباحثين في بحثهم، وتوفر لهم البيانات والمعلومات إن هم أحسنوا استخدامها، ووظّفوا معلوماتهم في تنمية مجتمعهم.

٤ - استخدام التقانات الحديثة:

تؤدي التقانات الحديثة دوراً أساسياً في مواجهة العربية لمتطلبات العصر، ولابد من توظيف التقانة في خدمة اللغة العربية وفي مجالات تعليمها وتعلمها، إذ إن هذه التقانة قدّمت الآلات التعليمية وأساليب التعلم الذاتي باستخدام معامل اللغات والمعامل المصغرة والصور والأفلام وأجهزة العرض الحديثة والتلفزيون التعليمي والحواسيب والشابكة (الإنترنت)، وبذلك أصبحت الفرصة مواتية في المجال التعليمي لتفريد التعليم، بحيث يتعلم كل متعلم وفق استعداداته، وسرعته الخاصة، وميوله واهتماماته، تحقيقاً لأهداف التعلم الذاتي، والتعلم المستمر، والتعلم من أجل الإتقان.

وفي عصر العلم والتقانة والمعلوماتية أضحت اللغة هي الوجود ذاته، وأصبح هذا الوجود مرتبطاً بثقل الوجود اللغوي على الشابكة (الإنترنت). وقديماً قال سقراط لجليسه: «تكلم حتى أراك». أما اليوم فالشعار هو تحاور عن بعد حتى يراك الآخرون وتراهم، ومن ثم ترى ذاتك أنت، وهي بعيدة عنك، ولصيقة القرب منك، في عصر بات فيه سؤال الهوية: من أنا؟ ومن نحن؟ مطروحاً بشدة على أوسع نطاق[1].

وغني عن البيان أن نسبة ما هو متوفر على الشابكة بالعربية إنما هي نسبة ضئيلة، وأن متطلبات العصر القادم تقتضي رفع هذه النسبة إذا أراد أصحاب هذه اللغة استمرارية لغتهم، والحفاظ عليها، والتمكين لها في عصر التقانة.

---

(1) الدكتور نبيل علي ونادیا حجازي- الفجوة الرقمية- عالم المعرفة- الكويت ٢٠٠٥ ص٣٠٦.

٥- المرونة وتقبل التغيير:

وهذا مطلب أساسي من متطلبات العصر القادم، إذ مادامت طبيعة العصر ـ القادم تتسم بالتغير السريع كان لزاماً على اللغويين أن يتسموا بالمرونة في تقبل التغير، فالتشدد اللغوي من جهة، والتمحل في استخدام اللغة، والتقعر في ذلك الاستخدام من جهة أخرى، ذلك كله ينفّر من اللغة، كما أن التشدد في وضع الأبدال والمقابلات لبعض المصطلحات الأجنبية التي أصبحت عالمية، وشاعت على الألسنة والأقلام، أضحى لا يخدم اللغة في توسعها وانتشارها وشيوعها.

ولا يقتصر الأمر على التشدد في الاستعمال اللغوي ووضع المصطلحات، وإنما جاوزه إلى التشدد في إلزام المعلمين اعتماد طريقة واحدة في أداء عملهم التدريسي، وهذا ما يعمل على تقييدهم وشلّ الابتكار لديهم. ومن هنا كان اعتماد أسلوب الانتقائية في الطرائق بحيث تؤخذ إيجابياتها وتتلافى سلبياتها، نهجاً يتطلبه العصر القادم.

٦- العناية بالصناعة المعجمية:

وتتجلى هذه العناية في العصر ـ القادم بوضع معجمات عامة تجمع بين الأصالة والحداثة، ووضع معجمات نوعية في مختلف ميادين المعرفة على غرار المعجم الطبي الموحد، والمعجم الفلسفي، والمعجم التربوي والنفسي، ومعجم المعلوماتية...الخ. على أن تجدد مضامين هذه المعاجم باستمرار، وأن تواكب التفجر المعرفي في كل اختصاص، وعلى أن تنشر تلك المضامين على مواقع الشابكة (الإنترنت)، وأن توظف التقانة (التكنولوجيا) في صناعة تلك المعاجم وفي نشرها والترويج لها.

٧- اعتماد التربية في العمق تحقيقاً للإبداع والابتكار:

لما كان العصر القادم هو عصر ـ العلم والابتكار كان على أبناء الأمة أن يتزودوا بأساليب التفكير العلمي لمواجهة مقتضيات العصر ـ، وبالمستويات المعرفية كافة، حتى يتمكنوا من توظيف المعرفة في واقع الحياة.

وإذا كانت التربية التقليدية تعنى بالمستوى الأول من مستويات المعرفة حفظاً وتذكراً

واسترجاعاً، فإن التربية المعاصرة تنتقل بالمتعلم من هذا المستوى الذي يعد من أدنى المستويات المعرفية إلى مستوى الفهم، ومن ثم إلى مستوى التطبيق، بحيث يكون المتعلم قادراً على تطبيق ما تعلمه في مجالات جديدة مما يجري في بيئته وحياته اليومية، وما يعرض له من مواقف.

ولم تتوقف عند هذا المستوى، وإنما جاوزته إلى مستوى التحليل والتركيب بحيث يكون الدارس قادراً على تحليل المواقف التي تعرض له داخل المدرسة وخارجها ليرى إلى أي حد تراعى فيها الأفكار والمبادئ التي تعلمها، مع القدرة على ابتكار أساليب جديدة، تتضمن استخدام هذه المعلومات، وأخيراً يجيء مستوى الحكم الذي يعد من أرفع المستويات. وفي ضوئه يستطيع الدارس أن يصدر أحكاماً على المواقف التي تعرض له بمقتضى ما تعلمه نقداً، واقتراحاً، وتجديداً[1].

والتربية الفعالة هي التي تحقق المستويات السابقة كلها في العملية التعليمية التعلمية، وتركز على التربية الناقدة التي تميز بين الغث والسمين، في عصر اختلطت فيه الأوراق، واضطربت فيه المعايير، وامتزج السم بالعسل، والزيف بالحقيقة. كما أنها تعمل في الوقت نفسه على تفجير الطاقات الإبداعية لدى الناشئة حتى يتكيفوا مع الأوضاع الجديدة المتغيرة في عصر، يتميز بكثرة التغيرات وسرعتها المذهلة.

ولقد وجد أن الإنسان يحقق ذاته في الإبداع، ومن خلال الإبداع، كما لوحظ أن النشاط الإبداعي يزود الناشئة بدافع داخلي يفوق في نوعيته وفعاليته جميع الدوافع الخارجية، وما النشاط الإبداعي إلا عملية تحليلية أولاً، فتركيبية ثانياً.

وتجدر الإشارة إلى أن من الأمور التي تؤدي إلى الإبداع تربية الإرادة القوية، والتعلم الاكتشافي، والتعلم الذاتي، والشك، والتعزيز، والتفاؤل، والتفكير المنظومي.

---

(1) الدكتور محمود أحمد السيد- في قضايا التربية المعاصرة- دار الندوة للدراسات والنشر- دمشق ١٩٩٢ ص٣٨.

ولقد أشار جبران خليل جبران إلى أن مستقبل اللغة العربية يتوقف على مستقبل الفكر المبدع، فإن كان ذلك الفكر موجوداً كان مستقبل اللغة عظيماً كماضيها، وإن كان غير موجود فمستقبلها سيكون كحاضر شقيقتيها السريانية والعبرانية[1].

ويسأل: ما هذه القوة التي ندعوها قوة الابتكار؟ فيجيب: «هي في الأمة عزم دافع إلى الأمام، هي في قلبها جوع وعطش وشوق إلى غير المعروف، وهي في روحها سلسلة أحلام تسعى إلى تحقيقها ليلاً نهاراً، ولكنها لا تحقق حلقة من أحد طرفيها إلا أضافت حلقة جديدة في الطرف الآخر.

وهي في الأفراد النبوغ، وفي الجماعة الحماسة، وما النبوغ في الأفراد سوى القدرة على وضع ميول الجماعة الخفية في أشكال ظاهرة محسوسة[2].

ويرى جبران أن خير الوسائل، بل الوسيلة الوحيدة لإحياء اللغة، هي في قلب الشاعر وعلى شفتيه وبين أصابعه، فالشاعر هو الوسيط بين قوة الابتكار والبشر، وهو السلك الذي ينقل ما يحدثه عالم النفس إلى عالم البحث، وما يقرره عالم الفكر إلى عالم الحفظ والتدوين. الشاعر أبو اللغة وأمها، تسير حيثما يسير، وتربض أينما يربض، وإذا ما قضى، جلست على قبره باكية منتحبة حتى يمر بها شاعر آخر، ويأخذ بيدها.

ويتابع جبران قائلاً: «إذا كان الشاعر أبا اللغة وأمها فالمقلد ناسج كفنها، وحفار قبرها. وأعني بالشاعر كل مخترع كبيراً كان أو صغيراً، وكل مكتشف قوياً كان أو ضعيفاً، وكل من لم يقف متهيباً أمام الأيام والليالي فيلسوفاً كان، أو ناطوراً للكروم. أما المقلد فهو الذي لا يكتشف شيئاً، ولا يختلق أمراً، بل يستمد حياته النفسية من معاصريه، ويضع أثوابه المعنوية من رقع، يجزها من أثواب من تقدمه»[3].

---

(1) فتاوى كبار الكتاب والأدباء في مستقبل اللغة العربية ونهضة الشرق العربي وموقفه إزاء المدنية الغربية- مرجع سابق ص٣٧.

(2) المرجع السابق ص٣٨.

(3) المرجع السابق ص٤٥.

ومن هنا كانت طبيعة العصر القادم تحتم على العربية:

أ- الاهتمام بالقراءة الناقدة.

ب- الاهتمام بالمناشط اللغوية اللاصفية «مجلة المدرسة، مجلة الحائط، الإذاعة المدرسية، المناظرات، الحوارات واللقاءات، عقد الندوات، إلقاء المحاضرات، إجراء المسابقات...الخ».

ج- الكشف عن المواهب.

د- العمل على تنمية الموهوبين والمبدعين وتربية الإبداع.

هـ- تكريم الفائزين والموهوبين والمبدعين في جميع المجالات والفنون الأدبية.

٨- إعداد الفرد للحياة:

ثمة من يرى أن أفضل إعداد للفرد إنما هو الإعداد للحياة؟ فما المقصود بإعداد الفرد للحياة؟ إن خصائص العصر القادم تحتم على الفرد أن يكون قادراً على فهم بيئته التي يتفاعل معها، والسيطرة عليها، والانتفاع بها إلى أقصى حد ممكن، تحقيقاً لاستمرار نمو الفرد، والمجتمع، وازدهار البيئة.

إلا أن إعداد الفرد لا يقتصر على إعداده للمجتمع فقط، ذلك لأن المجتمع يفهم عادة على أنه جسم ذو كيان مادي محسوس، وعلاقات مادية محسوسة، وقيم مادية محسوسة، أو نابعة من المادة. أما إعداد الفرد للحياة فذلك لأن الحياة هي الكينونة كلها بما فيها من جسد وروح، ومادة وفكر، ومن أعضاء ووظائف. والمجتمع يفهم عادة على أنه مجتمع بعينه، محدود بحدود الزمان والمكان. أما الحياة فهي بغير حدود، وهي تيار مستمر يدخل فيه الماضي والحاضر والمستقبل، وهي تشمل هذا المجتمع، وذاك المجتمع، وكل مجتمع، أي تشمل المجتمع القومي خاصة، والمجتمع الإنساني بوجه عام[1].

وبهذا تكون الدعوة للحياة دعوة قومية ودعوة إنسانية معاً، ودعوة مادية وروحية،

---

(1) الدكتور لويس عوض- الاشتراكية والأدب- دار الآداب- بيروت ١٩٦٣ ص٨.

ودعوة اجتماعية وفردية. وتعليم اللغة وتعلمها ينبغي لهما أن يحققا تلك الدعوات لدى الفرد وذلك من خلال النصوص التي يتفاعل معها الدارسون، على أن يتم اختيار هذه النصوص في ضوء نسقين زماني ومكاني، إذ يحرص في النسق المكاني على الامتداد من الدائرة المحلية إلى الدائرة القومية، ومن ثم إلى الدائرة الإنسانية، بحيث تكتسب المناهج التعلمية ملامح الواقع المحلي، دون أن تنعزل عن الواقع القومي، ثم تنطلق من ذلك كله إلى الأفق الإنساني الواسع ليلتحم بالتجربة الإنسانية في قيمها الجمالية العليا، وإنجازاتها الحضارية المشتركة[1].

وإذا أردنا للغتنا العربية أن تستجيب لمتطلبات العصر القادم فإن على واضعي المناهج التعليمية أن ينتقلوا من الدائرة القطرية الضيقة إلى الدائرة القومية على الصعيد العربي، ومنها إلى الدائرة الواسعة، ألا وهي الدائرة العالمية، وأن يطلع المتعلمون على الآداب العالمية، في الوقت الذي يطلعون فيه على آداب أمتهم الماضية، والحاضرة، وتوجهاتها المستقبلية، وذلك بعد أن أصبح العالم قرية كونية.

٩- العناية بلغة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي:

طالما رددنا القول: «العلم في الصغر كالنقش في الحجر»، وطالما أهملنا الطفولة المبكرة في حياة أمتنا مع أن الدراسات والبحوث العلمية أثبتت أن العصر الذهبي لاكتساب اللغة، لا بل أكثر من لغة، إنما هو في هذه المرحلة المبكرة من حياة الطفل. فإذا أردنا للعربية في العصر القادم أن تشيع وتكتسب فلنعتنِ برياض الأطفال والتعليم الأساسي، بحيث تكون مربيات الرياض ومعلمات التعليم الأساسي ومعلموها على درجة كافية وعالية من التأهيل والقدوة الحسنة في ممارسة اللغة.

وتجدر الإشارة إلى أن لغة الطفل هي الأساس في تعلم اللغة، إذ تتخذ نقطة انطلاق، وقد يقول قائل: كيف ننطلق منها وهي العامية؟ إن الانطلاق يكون بتصحيح ما فيها من

---

(١) الدكتور نهاد موسى- استعراض تجربتي عمان واليمن في تعليم اللغة العربية- اللغة العربية والتعليم رؤية مستقبلية للتطوير- مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية- أبو ظبي ٢٠٠٨ ص٤٠٥.

تحريف مما يحولها من عامية إلى عربية، بحيث يبذل الجهد لتهذيب هذه اللهجة العامية، ويزود الطفل بين الحين والآخر بكلمات عربية صحيحة، ترادف ما يستعمله من الألفاظ العامية، مع ملاحظة أن تكون قريبة في شكلها من عامية الطفل.

«ويبدو من الوهلة الأولى أن هذا النهج يتعارض مع وجوب طبع النشء على العربية السليمة منذ البداية، وليس هناك في الواقع أي تعارض، إذ إن المقصود هو جعل لغة الأطفال منطلقاً لتعليم العربية بتصحيح ما فيها من تحريف، وبهذا يتجمع للطفل رصيد لفظي من الفصيحة بأيسر السبل، على أن يزداد هذا الرصيد بما يدرسه التلاميذ من قصص وأناشيد بعد ذلك بالعربية الفصيحة»[1].

١٠- تفصيح العاميات:

مادامت العاميات في الوطن العربي مستعملة في التعبير عن الحاجات وتنفيذ المتطلبات، ومادام في هذه العاميات حيّز من الفصيح، كما أن بعض المفردات العامية تحتاج إلى تعديل طفيف في بعض حروفها حتى تعود إليها الفصيحة، كان الأمر يتطلب تفصيح هذه العاميات والارتقاء بها إلى مصاف الفصيحة، وفي ذلك خدمة للعربية في مستقبلها، وينعكس هذا التفصيح إيجابياً على مسيرة الفصيحة.

١١- إعداد المعلمين الأكفياء:

إن طبيعة العصر القادم تستلزم إعداداً رفيع المستوى للمعلمين كافة، على أن تزوِّد مناهج التأهيل والإعداد المعلمين بالتمكن من المادة ومهارات التواصل باللغتين العربية والأجنبية انسجاماً مع طبيعة العصر، وأن تُزوَّد البيئة التعليمية التعلمية بمختلف مصادر التعلم، وأن تكون ثمة مبادرات يقوم بها المعلمون لإغناء البيئة واستخدام التقانة في تيسير العملية التعليمية التعلمية، وعلى أن يركِّز المعلمون على ربط المعارف النظرية بالعملية، وعلى الجوانب التطبيقية،

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيد- في طرائق تدريس اللغة العربية- مطبوعات جامعة دمشق- دمشق ٢٠٠٨ ص٢٧٨.

وتعليم المتعلم كيف يتعلم؟ وكيف يعتمد على ذاته في اكتساب المعلومات واكتشافها؟ وكيف يتعلم تعاونياً مع أقرانه ضمن فريق عمل، يقوم بإنجاز المشروعات وحل المشكلات؟[1]

ولابد أن يخضع المعلمون إلى دورات تدريبية مستمرة تجديداً لمعلوماتهم وأساليب تعليمهم، على أن تستخدم العربية في تلك الدورات، وأن يستعملها المعلمون كافة، وليس الأمر مقتصراً على معلمي العربية وحدهم وإنما يشمل معلمي المواد كافة، مادامت اللغة وعاء المعرفة في جميع ميادينها.

١٢- حرية المعلم:

إذا كانت التربية التقليدية تحد من حرية المعلمين، وتجبرهم على التقيد بالمناهج مضموناً، وطرائق تدريسية، وأساليب تقويم، فإن التربية الحديثة والمستقبلية تدعوان إلى حرية المعلم، فهو حر في اختيار طريقة التدريس التي يراها ملائمة لتحقيق أهداف درسه، كما أنه حر في اختيار النصوص الأدبية التي يراها مناسبة لمستويات الناشئة الذين يتفاعل معهم، وهو حر في اختيار أساليب التقويم الملائمة، على أن تكون هذه الحرية منظمة ومسؤولة في إطار الأهداف العامة للتربية في الدولة، ومنسجمة مع قيم الأمة وأصالتها، وتوجهاتها.

١٣- تفعيل المجامع اللغوية:

لما كانت المجامع اللغوية هي المرجعية العليا في شؤون اللغة العربية كان عليها واجب متابعة القضايا اللغوية، والعمل على كل ما من شأنه حماية اللغة العربية، والعناية بها، ومعالجة مشكلاتها، والاهتمام بإتقانها، والارتقاء بها.

وإذا كان التفجر المعرفي سمة من سمات العصر، ويحمل هذا التفجر مصطلحات جديدة في مختلف ميادين المعرفة كان على مجامع اللغة أن تتابع رصد هذه المصطلحات، ووضع البديل العربي لها قبل شيوعها وانتشارها على الألسنة والأقلام، ويصبح من الصعوبة

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيّد- دراسات تربوية- الهيئة العامة السورية للكتاب- وزارة الثقافة- دمشق ٢٠١٠ ص٨٤.

بمكان محوها واستعمال البديل العربي المقابل لها. ومن هنا كان لابد من تفعيل عمل لجان مجامع اللغة العربية القائمة في الوطن العربي، وتفعيل عمل اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية في سرعة البت، والتنسيق، مواكبة لمتطلبات العصر.

ومن متطلبات العصر القادم توسيع دائرة المجامع اللغوية في الوطن العربي، بحيث يعمل على إنشاء مجمع لغوي في كل دولة عربية يضطلع بدوره في الحفاظ على الفصيحة والارتقاء بواقعها.

١٤ - الإكثار من جمعيات التمكين للعربية وحمايتها:

طالما حمّلنا في كثير من ندواتنا ومؤتمراتنا المجامع اللغوية، أو وزارات التربية، مسؤولية تدني المستوى اللغوي، وطالما قذفنا الكرة من طرف إلى آخر، علماً بأن مسؤولية النهوض باللغة هي مسؤولية جماعية، وعلى جميع الأطراف أن تضطلع بدورها في مجال الارتقاء بالواقع اللغوي، وأن يكون ثمة تنسيق بينها في ضوء استراتيجية واحدة متفق عليها.

وتؤدي جمعيات التمكين للغة وحمايتها، وجمعيات أصدقاء اللغة العربية، دوراً أساسياً في العناية باللغة، والاهتمام بقضاياها، والعمل على سيرورتها وانتشارها، والحؤول دون التعدي على سلامتها. كما يؤدي العمل التطوعي دوراً هو الآخر في الحفاظ على اللغة السليمة في مرافق المجتمع وقطاعاته.

ومن الملاحظ أن ثمة تقصيراً في هذه الجوانب في حياتنا المعاصرة، إلا أن العصر ـ القادم يتطلب منا بغية الحفاظ على موقع اللغة الفصيحة ومكانتها، الإكثار من جمعيات حماية العربية وأصدقائها ولجان التمكين لها، وتفعيل العمل التطوعي لخدمتها.

وإذا كنا نرى جمعيات لحماية البيئة وأصدقاء لها، تعمل على الحد من تلوث البيئة، والتخفيف من حدته، فإن التلوث اللغوي في البيئة جدير، هو الآخر، بأن تكون له جمعيات، تعمل على تنقية البيئة الاجتماعية من التلوث الفكري، والتلوث اللغوي، بعد أن استشرى هذا التلوث في مجالات متعددة، ولاسيما المجال الإعلامي، وعلى واجهات المحال التجارية، والخدمية، والسياحية، وفي اللافتات، والإعلانات.

وتقوم هذه الجمعيات أيضاً بالتوعية اللغوية، وتعزيز الانتماء إلى جانب عملها في الحفاظ على سلامة البيئة الاجتماعية من التلوث اللغوي.

١٥- العناية بالترجمة إلى العربية ومنها إلى اللغات الأخرى:

إن من متطلبات العصر القادم العناية بالترجمة لأن ثمة قصوراً كبيراً في مجالاتها إن على مستوى تكوين المترجمين وتدريبهم، أو على مستوى ما يترجم إلى العربية من اللغات الأخرى، أو ما ينقل من العربية إلى تلك اللغات، أو على مستوى حماية حقوق المترجمين.

وتلافياً لهذه الثغرات كان لابد لمواكبة العصر ـ القادم من وضع خطط للترجمة على الصعيدين المحلي القطري والقومي، والعمل على ترجمة الأعمال التي تهيئ لتعريب التعليم في الجامعات والمعاهد العلمية، وتوفير ما يحتاج إليه المدرسون والطلاب في مختلف المجالات والتخصصات، وترجمة الدوريات الصحية، والأكاديمية، والتقانية، والبحوث، والرسائل الجامعية، تمشياً مع تدريس العلوم والتقانة باللغة العربية.

ولابد أيضاً من ترجمة المزيد من البرامج التلفزية التي تعمل على زيادة ثقافة المجتمع «برامج طبية، وصحية، وتوجيه أسري، وتعاون اجتماعي، وأعمال إنسانية، وأسرار كونية، وأسرار الصناعة...الخ». وترجمة الأفلام والمسلسلات التلفزية المناسبة، والمزيد من برامج المعلوماتية وأنظمتها، والنشرات، والكراسات الملحقة بالأجهزة، والأدوات، والمواد المستوردة[1].

وإذا كان العصر القادم يتطلب الترجمة إلى اللغة العربية فإنه يتطلب أيضاً تعريف الآخرين من أبناء اللغات الأخرى بالحضارة العربية، وما أسهم به العرب في مسيرة الحضارة الإنسانية، ولابد من نشر روائع القيم الإنسانية في الثقافة العربية، وإطلاع الآخرين عليها لمواجهة سيرورة القيم المادية وانحسار القيم المعنوية والإنسانية من العالم. وتلك هي مسؤولية أبناء الأمة العربية، ولكم هم مقصرون في هذا المجال إلى جانب تقصيرهم في ترجمة

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيّد- اللغة العربية واقعاً وارتقاء- الهيئة العامة السورية للكتاب- وزارة الثقافة السورية- دمشق ٢٠١٠ ص١٠٤.

ثمرات العقول العالمية إلى العربية!

١٦ - الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية:

إن العناية بالترجمة إلى العربية، ومنها إلى اللغات الأخرى، تستلزم الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية، لأن إتقان اللغات الأجنبية إلى جانب إتقان اللغة العربية يسهم أيما إسهام في إغناء اللغة العربية، وينسجم ومقتضيات العصر القادم، ويحقق الربط الوثيق بين الأهداف القومية والإنسانية معاً، إذ من الأهمية بمكان تعلم اللغات الحية لتعرف منجزات التقدم الإنساني، دون أن يعني هذا إهمال لغتنا القومية، أو يكون مدعاة للشعور بالدونية تجاه الآخرين.

وإن الدعوة إلى تمكين العربية في المستقبل ليست ضد تمكين اللغة الأجنبية، فالحاجة إلى إتقان لغة أجنبية عالمية أو أكثر من لغة هي ضرورة ثقافية ومطلب حضاري أساسي لكل مثقف عربي أو غير عربي، مهندساً كان، أو طبيباً، أو خبيراً زراعياً، أو صناعياً، ليبقى على اتصال بمنجزات الركب العلمي في مجال اختصاصه، والوقوف على آخر ما توصل إليه نظراؤه في العالم من حوله[1].

تلك هي بعض الإجراءات لمواجهة تحديات العصر القادم، ولسنا في مجال الحصر، وإنما هي بنود قليلة من الإجراءات، وغيض من فيض، مما ينبغي لنا عمله تجاه الارتقاء بواقع لغتنا العربية في العصر القادم. وما من ريب في أن ما يجب عمله كثير وكثير، ومالا يدرك كلُّه لا يترك جلُّه، وكلنا أمل في أن تتبوأ لغتنا الأم «العربية الفصيحة» المكانة الجديرة بها في مستقبل الأيام، وأن يتوفر لخدمتها أبناء بررة، لأنها الشيء الوحيد الذي بقي في أيدينا على حدّ تعبير أستاذنا الدكتور عبد الكريم اليافي رحمه الله:

لم يبقَ شيء بأيدينا سوى لغة نصونها بسواد القلب والهدب

---

(١) المرجع السابق ص١٠٥.

مراجع الفصل

١- عبد الله عيسى- أهم عشر تقانات استراتيجية- مجلة المعلوماتية الصادرة عن الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية بدمشق- السنة السابعة- كانون الثاني ٢٠١٢ العدد ٧١.

٢- فتاوى كبار الكتاب والأدباء في مستقبل اللغة العربية ونهضة الشرق العربي وموقفه إزاء المدنية الغربية- منشورات وزارة الثقافة السورية- دمشق ٢٠٠٣.

٣- الدكتور لويس عوض- الاشتراكية والأدب- دار الآداب- بيروت ١٩٦٣.

٤- محمد الخضر حسين- دراسات في العربية وتاريخها- منشورات المكتب الإسلامي- مكتبة دار الفتح- المطبعة التعاونية في دمشق- دمشق ١٩٦٠.

٥- الدكتور محمود أحمد السيّد- في قضايا التربية المعاصرة- دار الندوة للدراسات والنشر- دمشق ١٩٩٢.

٦- الدكتور محمود أحمد السيّد- اللغة العربية وتحديات العصر- الهيئة العامة السورية للكتاب- وزارة الثقافة السورية- دمشق ٢٠٠٨.

٧- الدكتور محمود أحمد السيّد- في طرائق تدريس اللغة العربية- مطبوعات جامعة دمشق- دمشق ٢٠٠٨.

٨- الدكتور محمود أحمد السيّد- دراسات تربوية- الهيئة العامة السورية للكتاب- وزارة الثقافة السورية- دمشق ٢٠١٠.

٩- الدكتور محمود أحمد السيّد- اللغة العربية واقعاً وارتقاء- الهيئة العامة السورية للكتاب- وزارة الثقافة السورية- دمشق ٢٠١٠.

١٠- الدكتور نهاد موسى- استعراض تجربتي عمان واليمن في تعليم اللغة العربية- اللغة العربية والتعليم رؤية مستقبلية للتطوير- مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية- أبوظبي ٢٠٠٨.

الفصل الرابع

مشكلات اللغة العربية *

* بحث ألقي في مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة- مارس ٢٠١٣.

الفصل الرابع

مشكلات اللغة العربية

نحاول في هذا البحث الموجز أن نشير إلى النظرة المعاصرة إلى اللغة على أنها منظومة، وإلى تبيان المشكلات التي تواجه اللغة العربية في ضوء المفهوم المنظومي الشامل إلى اللغة.

أولاً- اللغة منظومة ووحدة متكاملة

من الاتجاهات التربوية المعاصرة النظر إلى اللغة على أنها نظام أو منظومة System، وأن النظام يتكون من عناصر أو مكونات، وأن هذه المكونات تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها، بحيث إن كلاً منها يؤثر في غيره ويتأثر به، وأن ثمة عوامل خارجية تؤثر في هذه المكونات الداخلية.

ولقد استعارت التربية المعاصرة هذا المصطلح «نظام» من علوم الحياة (البيولوجيا) التي تهتم بدراسة النظم أو الأجهزة التي يتكون منها جسم الكائن الحي، ويطلق على كل منها اسم «جهاز» أو «نظام»، فهناك النظام الهضمي، والنظام التنفسي، والنظام العصبي..الخ.

وفي دراسة كل نظام يركز الاهتمام على أمور ثلاثة أساسية وهي:

١- مكونات هذا النظام

٢- العلاقات الوطيدة التي تربط بين هذه المكونات

٣- العوامل الخارجية التي تؤثر في هذا النظام، وتربطه بغيره من النظم الأخرى في إطار نظام أكثر شمولاً واتساعاً.

وفي ضوء هذا المفهوم المنظومي أضحت فروع اللغة أجزاء لكل، تتكامل لتؤدي وظيفة التواصل اللغوي، ويعد النظر إلى كل فرع على أنه غاية في حد ذاته مشكلة من مشكلات اللغة العربية. وإذا كانت المهارات اللغوية تتمثل في المحادثة والاستماع والقراءة

والكتابة، فإن النظرة النظامية ترى أن ثمة تكاملاً بين مهارات الإرسال (المحادثة والكتابة) ومهارات الاستقبال (الاستماع والقراءة).

ولقد أثبتت الأبحاث أن مهارات الاستماع والمحادثة ذات أهمية قصوى في البدء بتعليم القراءة، كما أن هنالك صلة كبيرة بين الكفاية في الاستماع والمحادثة والكفاية في تعليم القراءة.

وبالمقابل تتطلب مهارات الاستماع والمحادثة معرفة معاني المفردات كما تتطلب الكتابة معرفة مبادئ الإملاء وجودة الخط، وما المهارات اللغوية المتمثلة في المحادثة والاستماع والقراءة والكتابة إلا وسائل لغاية هامة هي التواصل اللغوي.

وثمة أبحاث أثبتت العلاقة القوية بين نمو الدقة في المحادثة والتحصيل القرائي المتنوع الذي يعطي بدوره مدداً قوياً للقدرة على المحادثة، كما أن ثمة علاقة بين المحادثة والاستماع والكتابة فيما بعد، إذ إن المحادثة تعد أساساً فعالاً في إغناء الكتابة، وغالباً ما يكون المستمع الجيّد كاتباً جيّداً لأنه يستفيد من فكر الآخرين وآرائهم، فيحتفظ بها وتؤثر في ثقافته وفي أسلوبه وكتابته.

وهذه النظرة الكلية إلى اللغة تتطلب تحقيق التوازن والانسجام بين مهاراتها وفروعها، إذ من الخطأ أن يكون الاهتمام منصباً على جانب واحد على أنه غاية، وعلى حساب بقية الجوانب، ذلك لأن فروع العربية ترتبط فيما بينها ارتباطاً عضوياً، فالقواعد الإملائية وسيلة لصحة الكتابة من الخطأ، والقواعد النحوية وسيلة لتقويم القلم واللسان من الاعوجاج والزلل، والقراءة والنصوص وسيلتان لزيادة الثروة اللفظية ومد القارئ بالفكر والمعاني والحس الجمالي والقيم والاتجاهات المستمدة من تفاعله مع المقروء، ومن ثمّ الإفادة منه وتوظيفه في مواقف التعبير والتواصل اللغوي شفاهياً كان أو كتابياً.

وإذا كان غياب المفهوم المنظومي للغة يعد مشكلة فإن هذا الغياب لم يكن مقتصراً على اللغة ككل، وإنما كان يتجلى في بنية اللغة الداخلية، فإذا كانت اللغة نظاماً فإن النحو أيضاً هو نظام فرعي من ضمن الأنظمة اللغوية، وكان مفهوم القواعد النحوية يضيق أحياناً ليقتصر على ضبط أواخر الكلام، ويتسع أحياناً أخرى ليشمل بنية الكلمة مما نطلق عليه

الصرف. أما المفهوم المنظومي الحديث للنحو فلا يقتصر على ضبط أواخر الكلمات والبنية الداخلية للكلمة، وما يطرأ عليها من تغييرات في أحوالها كافة، وإنما تجاوز هذا المفهوم ليشتمل التراكيب اللغوية وبنى الجمل الفرعية والأساسية، والأصوات والمعاني، فهذه كلها أجزاء من مكونات النحو أيضاً.

وتعد ضبابية المفاهيم في النظرة إلى اللغة على أنها نظام ومكوناتها من أنظمة فرعية مشكلة أساسية من مشكلات اللغة العربية، إلا أن تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ أشار إلى أن مشكلات اللغة العربية في وقتنا الراهن تتجلى في:

١- عدم توفر سياسة لغوية على المستوى القومي.

٢- ضمور سلطات المجامع اللغوية وقلة مواردها وضعف التنسيق بينها.

٣- تعثر عملية التعريب والقصور في حركات الترجمة في الميادين العلمية والإنسانية الحديثة.

٤- جمود التنظير اللغوي

٥- قصور الوعي بدور اللغة في تنمية المجتمع الحديث.

٦- مشكلات ثنائية اللغة (الفصحى والعامية).

٧- غياب الرؤية الواضحة لإصلاح اللغة.

وأشار التقرير أيضاً إلى أن المشكلات السابقة تؤدي إلى استبعاد الثقافة العربية والذي يؤدي بدوره إلى استبعاد في كل مناحي الحياة المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.[1]

وفي مشروع إنقاذ اللغة العربية الذي اعتمدته مؤسسة الفكر العربي رصد للتحديات التي تواجهها اللغة العربية، وتبين أن هذه التحديات تتجلى في:

١- سيطرة اللهجات المتداولة (العامية) في واقعنا العربي.

٢- عدم وجود آليات فعالة لنشر الفصحى ودعمها.

---

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية- ٢٠٠٣.

٣- انحصار استخدام الفصيحة في قلة من النخبة المتخصصة التي تهتم بها من أجل المعيشة على أنها وظيفة.

٤- عدم وجود توحيد للمقررات ومحتوياتها في البلاد العربية، واجتهاد كل قطر عربي على حدة بوضع هذه المقررات.

٥- تدني الإعداد الأكاديمي والمهني لمعلمي اللغة العربية ومعلماتها وبخاصة في التعليم العام، والاكتفاء بإعدادهم تخصصاً لا تأهيلاً مهنياً.

٦- النظر إلى المتحدث بالفصحى أحياناً بشيء من الريبة، وأحياناً بالاستخفاف.[1]

بيدَ أن المشكلات التي أشار إليها كل من تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع إنقاذ اللغة العربية ليست إلا جوانب من المشكلات التي تواجهها لغتنا العربية في حياتنا المعاصرة، فما المشكلات المعاصرة التي تعانيها لغتنا الأم (العربية الفصيحة)؟.

ثانياً- مشكلات اللغة العربية

لو ألقينا نظرة على مشكلات اللغة العربية في ضوء المفهوم المنظومي الشامل فإننا نلاحظ أن أغلب هذه المشكلات تتمثل في أربعة أبعاد هي: البعد الحضاري، والبعد السياسي، والبعد التربوي، والبعد الاجتماعي. وفيما يلي فكرة موجزة عن كل بعد من هذه الأبعاد.

١- **المشكلات ذات البعد الحضاري**: لما كانت اللغة ترافق الأحياء الذين يتكلمونها، تقوى بقوتهم وتضعف بضعفهم، وكان مجتمعنا العربي يسعى إلى التوجه نحو مجتمع المعرفة لأن ثمة فجوة رقمية بينه وبين هذا المجتمع الذي تسيطر عليه الأمم القوية انطلاقاً من أن المعرفة قوة، كانت حالة الانتقال من المجتمع التقليدي إلى مجتمع المعرفة عبر استثمار تقانة المعلومات والاتصالات ما تزال تراوح في مكانها، ذلك لأن الخطوات التي نفذتها مؤسساتنا لاستثمار التقانات الحديثة اعتمدت أسلوب الأوامر من دون الأخذ بالحسبان موضوع الجمود الذهني والانتماء إلى الذهنية

---

(١) مؤسسة الفكر العربي- مشروع إنقاذ اللغة العربية- بيروت ٢٠٠٣.

التقليدية، فبقي القرار مقحماً على الواقع، وهو ما شكل نوعاً من مقاومة التغيير بردة فعل لا إرادية، فاختفت المبادرة، وضاعت ملامح الإبداع، وتحول الاستثمار إلى حالة استهلاكية.

وتجدر الإشارة إلى أن مهمة الانتقال إلى مجتمع المعرفة ألقيت على عاتق المهندسين والفنيين متجاهلة الأبعاد الاجتماعية والنفسية والتأهيلية، فتحولت إلى مجرد حالة تقنية لا غير، وتغيير الذهنية التقليدية يتطلب منهجاً متكاملاً لا يقتصر على التقنيين.

إن مجتمعنا العربي في حالة رجوع حقيقي للتغيير الذي يضمن الانتقال إلى تحقيق نتائج أفضل، واستثمار الموارد بالشكل الأمثل، وهذا يتطلب وجود منهجية متكاملة لكسر حالة الجمود، إذ لا يمكن الانتقال إلى مجتمع المعرفة ما لم يكن ثمة خروج من حالة التقوقع والجمود إلى التحلي بفكر عصر المعلومات ومجتمع المعرفة، ويتسم هذا الفكر بأنه: [1]

١- فكر غير خطي: الفكر الخطي هو ذلك الفكر الذي أفرزته طبيعة تقانة الطباعة حيث يسير في هيئة سلسلة متدرجة، في حين أن فكر عصر المعلومات يسير في طابع غير خطي بما له من إمكانات مثل حلقات التشعب النصي التي تسمح بالتنقل الحر، والقفز فوق الخطية من أي موضع في النص وإليه.

٢- فكر غير ثنائي: فالفكر الثنائي هو فكر بين ثنائيات مثل الذاتية والموضوعية، العلوم والفنون، المثالية والمادية، في حين أن فكر عصر المعلومات هو فكر يجمع مسارات عديدة ومتنوعة معاً، ويحطم الثنائيات الراسخة.

٣- فكر غير تخصصي: فمازلنا- نحن العرب- أسرى التخصص، في حين أن عصر المعلومات يدعونا إلى عبور التخصص والقفز فوقه، وذلك من أجل تحطيم

---

(١) الدكتور نبيل علي- الإنترنت ونقل المعرفة في الوطن العربي- المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي بدمشق- حزيران (يونيو)- ٢٠٠٩.

الحواجز المعرفية، وذلك يتطلب مستوى أعلى من التجريد، والدعوة إلى تلاقي التخصصات وتلاقحها.

وإذا كانت ثمة هوة بين المجتمع العربي ومجتمع المعرفة فإن ذلك انعكس سلباً على واقع اللغة العربية، مادامت مرافقة لأبناء المجتمع الذي يتكلمها نفسه، فألفينا أن من مشكلات اللغة العربية ذات البعد الحضاري:

أ- **تعدد مواصفات محارف اللغة العربية**: وهو أحد التحديات التي تواجهها اللغة العربية في ميدان المعلوماتية واستخدامها على الشابكة (الإنترنت)، إذ إن اللغة العربية تأتي في المرتبة الخامسة في العالم من حيث عدد المتكلمين الأصليين بها أو الأصليين والثانويين، فهي تجيء قبل الفرنسية والألمانية واليابانية والإيطالية، ومع ذلك فقد اعتمدت مواصفات محارف هذه اللغات، وفرضت رسمياً، ولم يتحقق ذلك عربياً، وهذه الحال هي نفسها في كل المواصفات الأخرى لاستعمال اللغة العربية في جميع التطبيقات المكتوبة والمحكية.[1]

وإن تعدد المواصفات يؤدي إلى إشكالات في الشابكة (الإنترنت) وفي البحث في قواعد المعطيات وفي الإعلام، ويسبب العديد من الإشكالات في مجالات تعرف الحروف العربية، ولدى المدقق الإملائي، والمدقق الصرفي، والمدقق النحوي، وفي التحليل والتركيب، وتوليد النص الآلي، والترجمة بين اللغات، وتعرف الكلام وتركيبه، والفهم الآلي للنص.

ب- **ضآلة نسبة حضور العربية على الشابكة (الإنترنت)**: لقد صارت مساحة المحتوى على الشابكة (الإنترنت) في العالم بحجم هذا العالم وحاجاته، وصارت تشكل كماً مذهلاً من المعلومات في حقول المعرفة المختلفة من العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية والبحثية وشؤون الاقتصاد والمال والطب والهندسة والسياسة، وهي منظمة في بنوك معلومات ومواقع جامعات وشركات ومراكز بحوث، وأكثرها

---

(1) الدكتور محمد مراياتي- قضايا راهنة حول اللغة العربية والشابكة- مجمع اللغة العربية بدمشق ٢٠٠٦ ص٢٠.

مصوغ باللغة الإنجليزية، إذ تزيد نسبة هذه اللغة على ٧٠٪ أما العربية فنصيبها ١.٥-٢٪.

ومن الشواهد على ضآلة نسبة حضور العربية على الشابكة أن محتوى الموسوعة العربية الحرة من حيث الحجم لا المضمون يماثل تقريباً ربع محتوى مقابلتها السويدية، علماً بأن متكلمي السويدية لا يزيد على تسعة ملايين في حين أن متكلمي العربية يزيدون على ٣٠٠ مليون، وفي مطلع عام ٢٠٠٩ كان عدد المقالات المنشورة على الموسوعة العربية الحرة ٧٧.٠٠٠ مقال تقريباً، وفي اللغة السويدية ٢٩٠.٠٠٠ مقال.[١]

وثمة إحصاءات تشير إلى أن عدد صفحات (الويب) المفهرسة من قبل محركات البحث يقدر بنحو ٧٠ مليار صفحة، ويقدر عدد صفحات (ويب العربية) المفهرسة من قبل محركات البحث بنحو ٧٥٠ مليون صفحة، فتكون عدد صفحات (ويب العربية) إلى إجمالي صفحات (الويب) بنحو ٠.٩٣ في منتصف عام ٢٠٠٩.[٢]

وعلى الرغم من أن اللغة الأم تشكل الأداة الأهم في تداول المعلومات وتوليد المعارف فإن الخطر على اللغة العربية يأتي من تهميشها تدريجياً على أنها لغة عمل وتواصل، ومن ضعف الأدوات المعلوماتية الأساسية لمعالجة اللغة العربية، وما هو متوفر منها حالياً لا يلبي الحاجات.[٣]

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة المحتوى في الوطن العربي ليس سببه عدم توفر الموارد المادية أو قلة المواهب أو عدم توفر الأسواق، بل يرجع التخلف إلى عدم وجود السياسات والرؤية المستقبلية وضعف صناعة المحتوى، وضعف جهود البحث والتطوير في استخدام

---

(١) الدكتور نور الدين شيخ عبيد- المحتوى الرقمي العربي- صورة لحقيقة- المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي- دمشق- حزيران «يونيو» ٢٠٠٩.

(٢) الدكتور عبد القادر الكاملي- المحتوى الرقمي العربي- النمو والأهمية الاقتصادية- المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي- دمشق- حزيران «يونيو» ٢٠٠٩.

(٣) الدكتور منصور فرح- اللغة العربية على الإنترنت- منظور إقليمي- المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي- دمشق- حزيران «يونيو» ٢٠٠٩.

اللغة العربية، وتطوير أدواتها الحاسوبية، وضعف البيئة التمكينية لمساهمة القطاع الخاص في صناعة المحتوى، وضمور العرض، وضعف الطلب.

ومن الملاحظ أن ثمة قصوراً في توظيف التقانة واستنبات العلم عربياً، وفي إبعاد اللغة العربية عن حركة التطور والتقدم العلمي في الجامعات العربية التي تقتصر في كثير منها على الآداب والعلوم الإنسانية، مما أدى إلى قلة المراجع ذات القيمة الأكاديمية في العلوم الدقيقة والطبية والتقانات التي تقود حداثة اليوم، وما بعد الحداثة التي تتصدرها اليوم تقانة الاتصالات والمعلوماتية، والتقانة الحيوية، والهندسة الجينية، والاكتشافات المتلاحقة للفضاء.

ج- البطء في مواكبة المستجدات العالمية والتفجر المعرفي:

ومن مشكلات اللغة العربية في هذا المجال أن ثمة تفجراً معرفياً في العالم المعاصر، وأن ثمة تقدماً هائلاً في ميدان التقانة (التكنولوجيا)، ووفرة في المصطلحات، وظهور منظمات عالمية متعددة وشركات متعددة الجنسيات، إلا أن الواقع العربي يدل دلالة واضحة على القصور في مواكبة المستجدات على النطاق العالمي، والمصطلحات المتفجرة في مختلف الميادين.

د- القصور في توظيف التراث: إذا كان ثمة قصور في الواقع العربي في مواكبة المستجدات على النطاق العالمي والمصطلحات المتفجرة في مختلف الميادين فإن ثمة قصوراً هو الآخر مع التراث العربي الواسع بميادينه المختلفة وعلومه المتفاوتة، إذ إن ثمة فتوراً واضحاً بين تلك العلوم والميادين وأمثالها في العصر الحاضر، ففي التراث اللغوي الذي خلّفه لنا سلفنا زاد وظيفي حي يوظف في حياتنا المعاصرة وتوجهنا المستقبلي.

والأمم الحية توظف الإيجابي من ماضيها في بناء حاضرها، ولنا في ماضينا اللغوي كنوز ما تزال نموذجاً في المنحى الوظيفي كالضروري في صناعة النحو لابن رشد، وعلم الأصوات عند سيبويه وابن جني، والبنية اللغوية عند الجرجاني، وعلوم اللسان عند البيروني وابن خلدون، وآلية اكتساب اللغة عند ابن خلدون...الخ.

هـ- **البطء في حركة الترجمة إلى العربية ومنها إلى اللغات الأخرى**: وإذا كنا نعتز في ماضينا بألق الترجمة إلى اللغة العربية إبان العصر العباسي فإن أمتنا العربية في واقعها الحالي تعاني مشكلة حادة في عملية الترجمة، إذ تشير إحصاءات اليونسكو المتعلقة بمسار الترجمة في العالم إلى أن ما نقل إلى اللغة العربية خلال العقود الثلاثة الماضية لا يزيد على ما نقل إلى اللغة الليتوانية في الفترة نفسها، وعدد سكانها لا يتجاوز أربعة ملايين من الناطقين بها، مع أن الناطقين بالعربية يزيد على ٣٠٠ مليون نسمة أي ٥٪ من سكان البشرية، ويشغل الوطن العربي ١٠٪ من مساحة كوكب الأرض.

و- **التباين بين شريحتين في المجتمع العربي تجاه التعريب**: من الملاحظ أن ثمة خللاً بين مجموعتين في المجتمع العربي الواحد وفي البلد الواحد، يقال عن الأولى إنها في غربة معرفية، ويقال عن الثانية إنها في غربة عن الانتماء، وإذا ظلت كل مجموعة متمسكة بمنهجها فإن في ذلك انعكاساً سلبياً على اللغة العربية، إذ لابد من تعزيز الانتماء إلى لغتنا الأم (العربية الفصيحة)، رمز كياننا القومي، وعنوان شخصيتنا العربية، ولغة قرآننا الكريم، وتراثنا الحضاري، وفي الوقت نفسه لابد من الاطلاع على ثقافات الأمم الأخرى والتمكن من لغاتها الحية، لأن في ذلك إغناء للغة العربية.

ز- **الجمود والتشدد اللغوي**: من متطلبات العصر الذي نحيا تحت ظلاله أن يتسم المرء بالمرونة في التفكير. والذي نلاحظه على نطاق الساحة القومية أن نفراً من اللغويين يظنون أن في تشددهم اللغوي حماية للغة، فلا يقبلون بأي تيسير، ويحولون دون أي تجديد، وينظرون إلى التراث بكل ما فيه نظرة القداسة. وهم بعملهم هذا ينفّرون الناس من اللغة من كثرة ما يقولون هذا خطأ، فبات الناس يخافون من النطق على حدّ تعبير المجمعي المرحوم الدكتور محمد كامل حسين.

وفي دراسة علمية قمتُ بها من قبلُ كنت أسأل المتخصصين في اللغة:

ما المباحث النحوية الأساسية التي ترى أن على المثقف العادي أن يتمكن منها حتى يقرأ فتكون قراءته سليمة، ويستمع فيفهم ما يستمع إليه، ويعبّر شفاهياً وكتابياً، فيكون تعبيره

سليماً من الأخطاء؟

فكان أغلب هؤلاء يقول لي: وهل هنالك مباحث في النحو غير أساسية؟ إن جميع ما ورد في النحو من مباحث أساسي ولا يمكن الاستغناء عنه بأي صورة من الصور.

وفي تقديري أن مناقشة هؤلاء منطقياً وواقعياً لا تجدي، إذ يظلون متشبثين برأيهم ومتمسكين به، وهذه مشكلة من مشكلات اللغة العربية ذات البعد الحضاري.

ولا يفهمنّ من قولنا أننا لا ندعو إلى حماية اللغة العربية لا سمح الله، وإنما ندعو إلى التيسير والتسهيل على غرار ما قام به سلفنا من قبلُ، على ألا يكون في هذا التيسير خروجٌ عن نظام اللغة وقواعدها، وإنما يكون فيه خدمة للغة وانتشارها انتشاراً سهلاً وميسراً وسليماً في الوقت نفسه.

٢- **المشكلات ذات البعد السياسي**: ويجيء في مقدمة هذه المشكلات غياب السياسة اللغوية على الصعيدين الوطني والقومي، مع أن دساتير الدول العربية تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية المعتمدة في الدولة، إلا أن هناك هوة بين ما تنص عليه الدساتير وما يطبق على أرض الواقع.

وأدى غياب السياسة اللغوية إلى غياب التخطيط اللغوي الذي يوضع في ضوء السياسة اللغوية، ويتحمل السياسيون المسؤولون في الدولة من رؤساء وزعماء أحزاب مسؤولية التهاون في وضع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في ضوئها، إذ لم يكونوا قدوة أمام شعوبهم في استعمال اللغة العربية السليمة في خطبهم وبياناتهم، ولا في الحرص على حماية العربية وإصدار القوانين المؤدية إلى الحفاظ عليها والتمكين لها.

وطالما عقد المعنيون من الباحثين والدارسين وأعضاء مجامع اللغة العربية ندوات ومؤتمرات لمعالجة شؤون اللغة وقضاياها ومشكلاتها، وطالما كانت ثمة بحوث جادة وهادفة، وتوصيات ومقترحات هامة، توصل إليها هؤلاء المعنيون، ومع ذلك كله لم تنفذ تلك التوصيات الصريحة في تحديدها المهام والتنفيذ، ذلك لأن «تنفيذ القرارات المتعلقة بالتخطيط اللغوي ليس بيد العلماء والباحثين، وإنما هو بيد من يمتلكون الحل والعقد، فهو

خاضع لإرادتهم، ومن يمتلكون الحل والعقد في أمتنا قليلاً ما يدركون أهمية ما ينظر إليه اللغويون والتربويون، وما يخططون من أجله، ويوصون بتنفيذه».[1]

وإن لغياب السياسة اللغوية على الصعيد القومي آثاراً سلبية على مسيرة التمكين للغة العربية، وهذا ما أدى إلى الفوضى في المصطلحات، إذ كثرت التسميات للمسمى الواحد، كما أدى إلى ضعف التنسيق بين المؤسسات اللغوية والجهات المعنية بالتعريب على النحو الذي نلاحظه في الدول المتقدمة الحريصة على مكانة لغتها في إطار التغيرات العالمية المعاصرة، فها هو ذا القرار السياسي في التخطيط اللغوي في فرنسا يصدر عن اللجنة العليا للغة الفرنسية التابعة لمجلس الوزراء مباشرة، وعن اللجنة العليا للغة الفرنسية تكونت الجمعية الفرنسية لتوحيد المصطلحات، ولجنة المصطلحات التقنية الفرنسية، ومركز دراسات اللغة الفرنسية الحديثة والمعاصرة، وكل هذه المؤسسات تعنى بقضايا اللغة، وفي مقدمتها قضية المصطلحات، وترشد بعملها السلطة العليا في الدولة بغية اتخاذ القرارات المناسبة.

إن لوجود السياسة اللغوية شأناً يعيد إلى اللغة العربية المكانة في قلوب أبنائها وأفكارهم، فتكون اللغة مطلباً أساسياً للالتحاق بالجامعة والوظائف الحكومية والخاصة، واللغة المستعملة في يد متخذي القرار في الإدارات المختلفة، ولغة رسمية في المؤتمرات والندوات التي تعقد في الوطن العربي، ولغة الإعلام الأولى بمختلف وجوهه.

ووجود السياسة اللغوية يسهّل إصدار القوانين التي تحمي اللغة وتحافظ عليها، ويسهّل مهام البنى الاجتماعية التي ترعى اللغة وتتابع تنفيذ القوانين، وتشرف على التنفيذ، وتوّفر الوسائل الحديثة المناسبة لجعل اللغة العربية قريبة من مستعمليها ودارسيها.

---

(١) الدكتور محمد أحمد المعتوق- التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها والتعليم بها في دول الخليج العربي- المملكة العربية السعودية أنموذجاً- اللغة العربية والتعليم، رؤية مستقبلية للتطوير- مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية- أبو ظبي ٢٠٠٨ ص٣٢٨.

ولما كانت اللغة العربية هي الوطن الروحي لأمتنا العربية، وكان للوطن حدود لابد من الحفاظ عليها، ومنع الاعتداء عليها، فكذلك للغة حدود لابدّ من حمايتها. ولو كانت ثمة سياسة لغوية وقوانين حماية في ضوئها لما رأينا مزاحمة اللغات الأجنبية للعربية في التعليم العالي حيث تهيمن اللغة الفرنسية في المؤسسات التعليمية في المغرب العربي، وتهيمن اللغة الإنجليزية في دول الخليج العربي، ولما رأينا تدريس المواد العلمية حتى في مرحلة التعليم الأساسي في بعض الدول العربية ولاسيما في المدارس الخاصة يتم باللغة الأجنبية، وتدريس بعض مقررات كليات الآداب والعلوم الإنسانية يطبّق باللغة الأجنبية في جامعات رسمية في دول الخليج العربي وتستبعد العربية منها، ولما رأينا مدارس وجامعات أجنبية على الأرض العربية تتبع في مناهجها وبرامجه جهات أخرى خارج الوطن العربي، ولا صلة له بها، ولا تدرّس فيها جغرافية الوطن العربي، ولا تاريخه وحضارته، وهذا ما يجعل طلاب هذه المدارس يعيشون بقلوب أخرى، وعقول أخرى، وضمائر أخرى، فلا يكادون يحسون بالانتماء الحقيقي لأوطانهم، ولا يعتزون بتاريخهم ولا بحضارة أمتهم، ولا بهويتهم، لأنهم يدرسون تاريخ أمة أخرى، وحضارة أخرى.

ولو كانت ثمة سياسة لغوية واضحة وتخطيط لغوي في ضوئها لما رأينا مزاحمة العامية للعربية في التعليم والإعلام وفي قطاعات المجتمع الأخرى، ولما رأينا أن التمكن من اللغة الإنجليزية أساس للقبول والتدريس والتخاطب الرسمي والنشاطات البحثية في معظم الأقسام العلمية في الجامعات الخليجية، حتى إن أقسام الطب والعلوم الطبية المساندة والعلوم الطبيعية والبحثية، لا يقبل فيها إلا المتفوقون في معرفة الإنجليزية بمختلف مهاراتها. أما مهارات اللغة العربية فلا يكاد يذكر منها شيء لأنها لا تستعمل في هذه الأقسام إلا في حدود ضيقة من التعامل، وفي تدريس قليل من المواد التكميلية المهمشة، وهذا ما يقلل من ممارستها، ولما رأينا المواقف السلبية تجاه اللغة العربية تزداد، والفتور في الإقبال عليها تتسع دائرته، في حين أن الإقبال على الإنجليزية التي يبشر التفوق فيها بمستقبل واعد وأحلام جميلة يزداد.

ولو كانت ثمة سياسة لغوية واضحة وقوانين في ضوئها لما رأينا غياب الحوافز لمدرسي اللغة العربية الذين يعينون في مراتب وظيفية أدنى من مراتب نظرائهم من أصحاب التخصصات العلمية، وبمرتبات أقل من رواتبهم، وتحجب عنهم فرص التدريب والتطوير، في حين يميز مدرسو اللغة الإنجليزية عليهم في التوظيف والعطاء والحوافز، وهذا ما يدفع إلى كراهية الوظيفة والنفور منها، وفتور الانتماء إليها في نفوسهم! ولما رأينا ظهور نظرة فوقية من ذوي الثقافة الفرنسية إلى الدارسين بالعربية في دول المغرب العربي، ومن ذوي الثقافة الإنجليزية في دول الخليج العربي، وتتبدى هذه النظرة بصورة علنية في هذه الدول، وإن كانت تمارس سراً في دول عربية أخرى.

ولو كانت ثمة سياسة لغوية واضحة وقرارات سياسية ملزمة في ضوئها لما رأينا التسيّب اللغوي على ألسنة ممثلي الدول العربية في المحافل الدولية عندما يستعملون اللغة الأجنبية في مناقشاتهم ومداخلاتهم وأوراق العمل التي يقدمونها، مع أن لغتهم العربية معتمدة بين اللغات الست في الأمم المتحدة ومنظماتها، وقد خصص اليوم الثامن عشر من كانون الأول (ديسمبر) سنوياً مناسبة للاحتفال باليوم العالمي للغة العربية، ولما رأينا الجرأة السلبية لبعض منظمي المؤتمرات على الأرض العربية عندما يستخدمون اللغة الأجنبية في هذه المؤتمرات التي يعالج بعضها قضايا عربية، وهم بعملهم هذا يحقرون أنفسهم وهويتهم وأمتهم في الوقت نفسه، ولا ضير من استعمال اللغتين العربية والأجنبية إذا كان ثمة أجانب يشاركون في أعمال هذه المؤتمرات. أما أن تستبعد العربية، ويقتصر العمل في تلك المؤتمرات على الأرض العربية باللغة الإنجليزية وحدها، أو بالفرنسية وحدها، فهذا ما لا يقبله عاقل منتمٍ إلى أمته!

ومن مشكلات اللغة العربية ذات الطابع السياسي ما تتعرض له اللغة العربية على أيدي أرباب العولمة الذين يرومون وأد كل القيم الإيجابية والعوامل الفعالة التي تعمل على تقدم المجتمع العربي، وإيقاظ كل القيم السلبية التي نفتت بنيته. وما دامت العربية توحد بين أبناء الأمة العربية، وفي وحدة العرب قوة لهم، كانت هذه اللغة محط سهامهم، فعملوا من

قبلُ على تفتيت هذا الرابط بطريق إحياء العامية من جهةً عـلى أن العاميـة عامـل تفريـق، في حين أن الفصيحة عامل توحيد، كما عملوا على وصم العربية بالتخلف وعـدم مواكبـة روح العصر، وعملوا من جهة أخرى على محاربة الفصيحة بوسائل أخرى منها (إنشاء الأكاديمية البربرية)، واستعمال الحروف اللاتينية في كتابة الأمازيغية، وكان الهدف تمزيق مجتمعنا العربي في المغرب تمزيقاً لا يقتصر على استعمال اللسان فحسب، بـل يمتـد إلى العـرق، فقـد ورد في وثيقة صدرت عام ١٩٧٣ عن الخارجية الفرنسية أن «تاريخ شمال إفريقيا كما يـدرّس اليـوم كله تزييف وتحريف، ويجب على البربر أن يتحدوا ضد جريمة نكراء اسمها العروبة».[١]

ومن أساليب محاربة العربية الفصيحة ما لجأت إليه فرنسا أيضاً في الحؤول دون أن يقدّم أبناء الجالية العربية امتحانـات اللغـة الثانيـة في الشـهادة الثانويـة بالفصـيحة، وإنـما بإحـدى عاميات أقاليم الوطن العربي الأربعة (المغـرب العـربي- وادي النيـل أي مصرـ والسـودان- الخليج العربي- بلاد الشام والعراق)، وما لجأت إليه جامعة هلسنكي عندما استبدلت كـرسي الدراسات الإسلامية بالدراسات العربية الإسلامية في سعيها إلى إبعاد العربية من هذا الموقع.

ويسعى أعداء اللغة العربية حالياً إلى استبعادها من بـين اللغـات السـت المعتمـدة في الأمم المتحدة بحجة عدم استعمال ممثلي الدول العربية لغتهم في عملهم في المحافـل الدوليـة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، وإنما يستخدمون اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وينأون عن استعمال العربية، وبحجة عدم دفع الدول العربية لما يترتب عليها مـن اعـتمادات ماليـة تجـاه استعمال العربية، وعدم وجود مترجمين أكفيـاء لترجمـة اللغـة الأجنبيـة إلى العربيـة، ولنقـل العربية إلى اللغات الأجنبية.

٣- **مشكلات ذات طابع تربوي**: وهي مشكلات متعددة جداً، ويمكن إيجازها فيما يلي:

---

(١) الدكتور عمار الطالبي- وضع اللسان العربي في الجزائر- المؤتمر الأول للأعضاء المراسلين لمجمع اللغة العربية في القاهرة، أبريل (نيسان) ٢٠٠٩.

أ- **ضعف إعداد معلمي اللغة العربية**: من يلق نظرة على مستوى إعداد معلمي اللغة العربية خلال العقود الأربعة الأخيرة يجد أن ثمة صيحات تنطلق من هنا وهناك تشير إلى ضعف هذا المستوى وقصوره، وانعكس هذا القصور على مستوى الأداء اللغوي لدى الطلبة أيضاً، ذلك لأن فاقد الشيء لا يعطيه، ولقد قيل: أعطني معلماً جيداً أعطك طالباً جيداً.

ومن مظاهر قصور إعداد معلمي اللغة العربية ما نلاحظه من أخطاء لغوية يرتكبها معلمو اللغة في المناشط اللغوية التي يؤدونها محادثة وقراءة وكتابة، ولا يقتصر الأمر على الأخطاء اللغوية النحوية في الأداء، وإنما امتد إلى استعمال العامية في العملية التعليمية التعلمية على ألسنة المعلمين كافة، ومنهم معلمو اللغة العربية في مدارس التعليم العام، وفي التعليم الجامعي، وفي مناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه وحتى في أقسام اللغة العربية أحياناً ويا للأسف! (١)

وإذا كان ثمة منهجان في إعداد معلمي العربية على المستوى الجامعي أولهما المنهج التتابعي، وهو أن يدرس الدارسون المواد التخصصية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية مدة أربع سنوات، ثم يعدون تربوياً في كلية التربية لدراسة المواد التربوية خلال عام أو عامين، وثانيهما المنهج التكاملي في الإعداد وهو أن يدرس الدارسون المواد التخصصية إلى جانب المواد التربوية في كليات التربية أو الآداب نفسها مدة أربع سنوات، فإن مخرجات هذين المنهجين ليست في الصورة المرغوب فيها، مع أن نسبة المواد التخصصية في المنهج التكاملي تصل إلى ٥٥٪ أحياناً، وتصل نسبة المواد التربوية إلى ٣٠٪ ونسبة المواد الثقافية إلى ١٥٪، إلا أن «الدراسة التخصصية في الكليات وأقسام اللغة العربية تدور حول اللغة وأدبها، ولا تمارس التعامل التطبيقي لا مع اللغة ولا مع أدبها، ولذا يتخرج كثير من معلمي اللغة

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيد- دراسات تربوية- المؤسسة العامة السورية للكتاب بوزارة الثقافة السورية- دمشق ٢٠١٠ ص١٢٤.

العربية والمتخصصين فيها، وهم ضعاف، ويقومون بتدريس اللغة، وهم على هذا الضعف، وتكون النتيجة زيادة تدهور المستوى اللغوي لتلاميذ التعليم العام، بالإضافة إلى تدنيه في مرحلة التعليم العالي».[1]

وإذا كان معلمو المواد الأخرى في الدول المتقدمة يساعدون معلمي اللغة في استعمالهم لغتهم الأم سليمة في العملية التعليمية التعلمية، ويحاسبون طلبتهم على الأخطاء اللغوية التي يرتكبونها، فإن هذا الصنيع لا نجده في واقعنا العربي، وهذا مما يزيد الطين بلّة، عندما تحاول أن تبني، ويتعرض البناء نفسه إلى الهدم من أطراف أخرى.

ومن جوانب القصور في إعداد معلمي العربية أن نفراً منهم في أثناء ممارستهم لعملهم بعد تخرجهم قد غابت الأهداف من أمامهم، وأن ثمة ضبابية في تمثل تلك الأهداف، وهذا ما يؤدي إلى التخبط والفوضى في أثناء تنفيذ دروسهم، فإذا دروس القراءة تتحول إلى إعراب تارة، وإلى عملية ميكانيكية في القراءة الجهرية تارة أخرى، وإذا دروس الأدب تتحول إلى بلاغة، وهذا يحول دون تحقيق الأهداف المرسومة لنصوص القراءة والأدب، كما أن الدخول في الاستثناءات والمماحكات والتأويلات في تعليم النحو يؤدي إلى غياب الهدف من تعليم النحو على أنه وسيلة لتقويم القلم واللسان من الاعوجاج والزلل.

ب- **النقص في الدورات التدريبية لمعلمي اللغة**: تبين من استطلاع رأي المعلمين في مشاركتهم في الدورات التدريبية أن ثمة شريحة منهم لم تشترك في أي دورة تدريبية، وأن الذين اشتركوا في دورات تدريبية كانت مدة الدورة فيها أقل من عشرة أيام، وأن ثمة دورات لا تقوّم نتائجها.[2]

---

(١) الدكتور أحمد هيكل- اللغة والحفاظ على مقومات الشخصية القومية- المرجع السابق ص١١٥ نقلاً عن بحث الدكتور هيكل- اللغة والحفاظ على مقومات الشخصية القومية- ندوة اللغة العربية بين الواقع والمأمول- الجمعية الخيرية الإسلامية- القاهرة- مارس ٢٠٠١.

(٢) الدكتور محمود أحمد السيّد- الكفايات اللغوية لطلاب ما قبل التعليم الجامعي- مجلة التعريب- العدد الثالث والأربعون- ديسمبر ٢٠١٢ ص٢٩.

ج- **مشكلة القصور في بناء المناهج اللغوية التربوية**: تعتمد التربية المعاصرة في بناء المناهج اللغوية التربوية ثلاثة أركان في هذا البناء، **أولها** تحديد أساسيات المواد تحديداً علمياً في ضوء التواتر والشيوع، فما يستخدم في الحياة بكثرة عدّ أساسياً ويركّز عليه في المناهج، وما يستخدم قليلاً يرجأ إلى مراحل تالية، و**ثانيها** حاجات المتعلمين ومتطلباتهم وميولهم في تفاعلهم مع المجتمع، على أن تحدد تلك الحاجات والمتطلبات والميول في ضوء الدراسات العلمية، و**ثالثها** دراسة المجتمع بثقافته وفلسفته ومشكلاته، والعصر بثوراته العلمية والتقانية.

وفي عملية بناء المناهج ينظر إلى هذه الأركان والمكونات في إطار علاقاتها المتشابكة، إذ لا يمكن الاعتماد على أساس واحد في بناء المنهج على نحو سليم، ذلك لأن كلاً من المادة الدراسية والمتعلم والمجتمع يعد أساساً من الأسس في إطار منظومي شمولي متكامل، ولا تجد هذه النظرة الشاملة في تعدد المصادر تشتيتاً أو بعثرة للجهود، بل على العكس من هذا كله تجد فيه نسقاً متصلاً وبنياناً متراصاً، وهذا الذي نفتقده في بناء مناهجنا، إذ ما تزال المناهج تبنى في ضوء الخبرات الشخصية، والاجتهادات الذاتية، من غير الاستناد إلى الدراسات العلمية في تحديد أساسيات مواد المعرفة، وتعرف حاجات المتعلمين، وميولهم، ومتطلباتهم، وتعرف طبيعة المجتمع، وروح العصر.

وتجدر الإشارة إلى أن بعضاً من محتويات المناهج بعيد عن اللغة الوظيفية النابضة بالحياة، ويقدم بأساليب غير جذابة ولا مشوّقة، الأمر الذي يؤدي إلى النفور من اللغة، والضعف فيها.

وكان الدكتور طه حسين قد أشار إلى أن لغتنا العربية لا تدرّس في مدارسنا، وإنما يدرّس فيها شيء غريب لا صلة بينه وبين الحياة، ولا صلة بينه وبين عقل التلميذ وشعوره وعاطفته، وهاجم المماحكات والتأويلات في المادة اللغوية النحوية التي تدرس في مدارسنا،

مشيراً إلى أنها سبب نفور طلبتنا من اللغة، كما حمّل الأستاذ عباس حسن الاضطراب في المادة النحوية والخلاف فيها مسؤولية الضعف، وتدني مستوى التحصيل في اللغة العربية.[1]

د- **تخلّف طرائق التدريس**: ويتجلى هذا التخلف فيما يلي:

١ - **سيطرة الطرائق التلقينية**: ما يزال العبء في العملية التعليمية التعلمية ملقىً على كاهل المعلمين في الأعم الأغلب، مع أن المتعلم هو محور العملية، وهو القطب الذي يوجه إليه الاهتمام، فهو الهدف والغاية من هذه العملية، وينحصر دور المعلم في الإشراف، والتعزيز، والتوجيه، والحث، والتشجيع، وتأمين البيئة الغنية لحسن سير العملية.

وما دامت المعلومات تلقن للمتعلمين تلقيناً، وما على هؤلاء المتعلمين إلا أن يحفظوها ويستظهروها، كانت معرضة للنسيان السريع لأنهم لم يبذلوا مجهوداً في سبيل الحصول عليها.

٢ - **الإخفاق في تكوين الكفايات اللغوية والمهارات**: ويرجع السبب في هذا الإخفاق إلى غياب القدوة الحسنة من المعلمين، وإلى قلة ممارسة المتعلمين للغة ما داموا سلبيين منفعلين فيما يقدم إليهم، وإلى غياب التعزيز والتوجيه الصحيح لأخطائهم، وإلى عدم مساندة معلمي المواد الأخرى لمعلمي اللغة في تصحيح أخطاء المتعلمين.

ويتجلى هذا الإخفاق في القصور في كفاية الفهم، فهم ما يقرؤونه وما يستمعون إليه في المحاضرات والدروس، ولم يدرّب المتعلمون التدريب الكافي على قراءة الاستماع، إذ تكاد أن تكون مهملة في الأعم الأغلب. كما يتجلى في القصور في كفاية القراءة، سلامةً في النطق، وفهماً للمعاني والفكر، وإدراكاً لما وراء السطور، وتوظيفاً للمقروء، ويتجلى في عدم كفاية التعبير الوظيفي، فهناك التفات إلى موضوعات التعبير الوصفية أكثر من الالتفات إلى الموضوعات الوظيفية التي يتطلبها المجتمع مثل إلقاء الكلمات في المناسبات المختلفة، وكتابة الرسائل، وإعداد محاضر الجلسات، وتوجيه الدعوات، وكتابة النشرات والإعلانات، وبطاقات الدعوة والاعتذار، وملء الاستمارات، وإجراء المقابلات، وأصول تقديم الطلبات...الخ.

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيّد- في الأداء اللغوي- منشورات وزارة الثقافة في سورية- سنة ٢٠٠٥ ص١٠٤.

ويتجلى القصور أيضاً في الكفايات النحوية والإملائية وفي التذوق الأدبي، وفي النقد، وفي غياب كفاية الحفظ إذ يغيب الاستشهاد بآيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة، ونماذج شعرية يتوفر فيها الجمال والحكمة، من التراث العربي والعالمي.

٣- **الافتقار إلى التقنيات التربوية المساعدة في تفعيل العملية التعليمية التعلمية**، فثمة غياب في أغلب المدارس على نطاق الساحة القومية للمخابر اللغوية والأفلام والرزم التعليمية والحواسيب...الخ. وفي استخدام هذه الوسائل إثارة للاهتمام وجذبه للتفاعل بإيجابية. والمتعلم لدينا يحس بالفرق بين الأساليب الجذابة لتعلم اللغة الأجنبية والفقر في الوسائل والتقنيات في تعلم لغته الأم، فيتكون لديه إحساس سلبي تجاه لغته يترسخ في لا شعوره.

٤- **القصور في إكساب المتعلمين مهارات التعلم الذاتي**: ويتجلى هذا القصور في عدم تمكن المتعلمين من اكتشاف أخطائهم والاعتماد على أنفسهم في تعرفها، وفي عدم تمكنهم من الكشف في المعاجم بسهولة ويسر، وعدم تمكنهم من اختيار المادة الصالحة للقراءة، وفي عزوفهم عن القراءة الحرة والمطالعة.

هـ- **ضعف ممارسة المناشط اللغوية اللا صفية**: من الملاحظ أن ثمة قلة في المناشط اللغوية التي يمارسها المتعلمون إن في داخل الصفوف بسبب هيمنة الطرائق الإلقائية التلقينية أو في خارج الصفوف في الإذاعة المدرسية، أو في مجلة الحائط، أو مجلة المدرسة، أو في المناظرات والمساجلات، أو كتابة اللافتات والإعلانات، أو في فرق التمثيل، ولقلة الممارسة أثر سلبي في تكوين الكفايات اللغوية.

و- **القصور في أساليب التقويم**: ويتجلى هذا القصور في أن الامتحانات تقيس المستوى الأول من مستويات المعرفة متمثلاً في الحفظ والتذكر والاسترجاع في الأعم الأغلب، وتهمل قياس المستويات العليا فهماً وموازنة وتعليلاً وتفاعلاً وحكماً وتوظيفاً...الخ.

ومن الملاحظ أيضاً أن الامتحانات في الشهادة الثانوية تقتصر على الامتحانات المكتوبة، وفي التعليم الجامعي كان ثمة امتحانات شفوية، ولكن هذه الامتحانات استبعدت

من بعض الجامعات مع أهميتها في الوقوف على مستوى المتعلم، ذلك لأن الامتحانات الشفوية تقيس جوانب في الأداء لا تقيسها الامتحانات المكتوبة.

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة فقراً في الاختبارات الموضوعية المقننة في مجال قياس الأداء اللغوي، وهذه الاختبارات يمكن أن تقيس مستويات الأداء في القواعد النحوية والإملائية ومعاني المفردات والعروض، والتذوق الأدبي.

وإذا كانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد وضعت من قبلُ اختبارات موضوعية في التعليم ما قبل الجامعي فإن الحاجة ماسة إلى وضع اختبارات لقياس الأداء في اللغة العربية على غرار (التوفل) في اللغة الإنجليزية.

٤- **مشكلات ذات طابع اجتماعي**: ومن هذه المشكلات:

أ- غياب التنسيق بين النظام التعليمي وسائر الأنظمة في المجتمع، فإذا لم يكن ثمة تعاون وتناغم بين النظام التعليمي والنظام الاقتصادي والسياسي والثقافي والإعلامي في المجتمع فإن ثمة مشكلة، لأن ما يبنى من طرف يتعرض إلى الهدم من طرف آخر، ولاسيما أن ناشئتنا يتسمرون أمام شاشات التلفزة ساعات طوالاً، فإذا كانت اللغة التي تبث عبر الإعلام محشوة بالأخطاء وبالعامية فإن البناء اللغوي السليم لا يتحقق، كما أن ما ينشر على مواقع الشابكة (الإنترنت) في منأى في الأعم الأغلب عن اللغة السليمة، وينشر بالعامية، وباعتماد رموز وأرقام مكان الحروف العربية، وهذه كلها معاول هدم في صرح الفصيحة.

ب- القصور في قيام الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني بالتمكين للغة العربية والتبصير بأهمية اللغة في بناء الأمة، إذ إن التوعية اللغوية من الأهمية بمكان في عمل تلك الجمعيات، وعلى المسؤولين فيها الولوج إلى لحمة المجتمع والتحرك لتطبيق الدساتير والقوانين التي تنص على استعمال العربية في جميع المعاملات الرسمية في الدوائر الحكومية كافة، ومراقبة التجاوزات التي يرونها على واجهات المحال التجارية وفي

الشـوارع، ومراقبـة الـبرامج الموجهـة إلى الأطفـال في الريـاض والتلفـزة والإعـلام والمجلات الدورية والنشاطات الثقافية...الخ.

والواقع أن هذه الجمعيات تستطيع أن تؤثر في الرأي العام، وأن تؤثر في الوقت نفسـه في صاحب القرار، وأن تعمل عـلى التوعيـة، وأن تسـهم في العمليـة التعليميـة التعلميـة بتقـديم ملاحظاتها، وأن تقـوم بمناشـط لغويـة في جميـع المجـالات محـاضراتٍ ونـدواتٍ ومنـاظراتٍ ومسابقات، وإقامة معارض، وعرض مسرحيات مصوغة بالفصيحة، وعرض أفلام ..الخ.[1]

وإن المهم في عمل هذه الجمعيات هو الخروج من المكاتب وعـدم الاكتفـاء بالتنديـدات المتلاحقة، وإنما بالعمل الجاد في الميدان على غرار مـا يجـري في الـدول المتقدمـة الحريصـة عـلى هويتها المتمثلة في لغتها، حفاظاً عليها، وتمكيناً لها في المجتمع.

تلك هي بعض مشكلات اللغة العربية، ولا يتمكن أحدنا من حصرـ المشـكلات كافـة، ويكفيه أن يشير إلى ما يراه جديراً بالمعالجة العلمية والإحساس العالي بالمسؤولية تجاه لغتنا الأم، والتي على أبنائها أن يكونوا بارين بها برّهم بأمهم.

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيّد- دور المسؤولين في نشر اللغة العربية في مؤسساتهم وتنميتها- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٨٦ الجزء الأول كانون الثاني (يناير) ٢٠١١ ص١٧.

الفصل الخامس

قضايا تنسيقية ملحة في مسيرة التعريب *

* بحث ألقي في المؤتمر السنوي لمجمع اللغة العربية في القاهرة (التعريب) – مارس ٢٠١٤.

الفصل الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

قضايا تنسيقية ملحة في مسيرة التعريب

طالما عقدت مؤتمرات وندوات على الصعيد العربي للبحث في التعريب أهميةً وخطة وإجراءات عملية، وطالما وجّه المؤتمرون والمنتدون توصيات إلى الجهات المعنية للعمل على إنفاذها، وطالما وجدنا أنفسنا بعد مضي ما يزيد على نصف قرن على عقد المؤتمر الأول للتعريب في الرباط عام ١٩٦١ ندور في حلقة مفرغة، إذ إن أغلب التوصيات التي خلص إليها ذلك المؤتمر ما تزال غير منفذة، وما تزال تتكرر في مؤتمراتنا ونحن في العقد الثاني من الألفية الثالثة.

ولن أعرض في هذا البحث الموجز لجميع قضايا التعريب، وهي متعددة ومتشعبة ومتداخلة، وإنما سأقف على عدد من القضايا التنسيقية الملحة، ذلك لأن عدم التنسيق هو الذي يؤدي إلى الفوضى والتشتت والتخبط والارتجال، في حين أن التنسيق هو الذي يؤدي إلى النجاح في أي عمل من الأعمال مادام يشمل التنظيم والتكامل والتزامن في أداء ذلك العمل الرامي إلى تحقق غايات معينة.

والتعريب الذي نقصده في هذا العرض لا يقتصر فقط على ترجمة النصوص الأجنبية ونقلها إلى العربية وتعليم العلوم الأجنبية بالعربية، ولا يقتصر فقط على إيجاد مقابلات عربية للألفاظ الأجنبية لتعميم العربية واستخدامها في ميادين المعرفة، وإنما يعني بمفهومه الشامل سيرورة اللغة العربية وسيادتها وانتشارها في جميع مناحي الحياة تعليماً وإدارة وإعلاماً وتواصلاً وفي جميع قطاعات التنمية الشاملة والمستدامة أداء سليماً على الألسنة والأقلام.

أما القضايا التنسيقية الملحة في مسيرة التعريب فتتمثل في ضرورة التخطيط اللغوي في ضوء السياسة اللغوية والقرار السياسي الملزم والتنسيق المعياري اللغوي، وفي وضع المصطلحات العلمية العربية، والتنسيق بين بنوك المصطلحات، وفي مجال الصناعة المعجمية،

والتنسيق في النظام التعليمي العربي، والإعلام اللغوي العربي، ومعالجة الرموز العلمية والوضع اللغوي على الشابكة، وبين جمعيات حماية اللغة العربية.

وفيما يلي فكرة موجزة عن كل جانب من هذه الجوانب:

أولاً- التنسيق في مجال التخطيط اللغوي

غني عن البيان أن التخطيط اللغوي يوضع في ضوء السياسة اللغوية، وأن السياسة اللغوية غائبة على الصعيد العربي، إذ ما يزال التردد والإمهال والتسويف حاصلاً في إنفاذ التعريب في الجامعات العربية على الرغم من أن التوجيه بمطالبة الحكومات العربية بإنفاذ التعريب في الجامعات وغيرها قد وضعت في مؤتمر التعريب الأول الذي عقد في الرباط عام ١٩٦١، وها هو ذا قد مرّ على هذه التوصية ما يزيد على نصف قرن، وهي ما تزال تتردد في مؤتمرات التعريب كافة التي عقدت بعد ذلك، وعددها اثنا عشر مؤتمراً كان آخرها مؤتمر التعريب الثاني عشر في الخرطوم في شهر نوفمبر «تشرين الثاني» من عام ٢٠١٣ الماضي، والكل يقرُّ بأن إنفاذ التعريب لا يحسمه إلا قرار سياسي، إلا أن ضعف الإرادة، وفتور الانتماء، يسيطران على الزعماء السياسيين فإذا قسمهم على احترام دستور البلاد الذي ينص على أن اللغة الرسمية المعتمدة هي اللغة العربية، قد كان في منأى عن رغبة الجماهير العربية في جميع البلدان العربية في أن تكون لغة قرآنهم وقوميتهم وهويتهم وتراث أمتهم هي اللغة الأم «العربية الفصيحة» الموحّدة والموحّدة على الصعيد العربي.

ومما يدعو إلى التخطيط اللغوي ما تتعرض له اللغة العربية من إقصاء وتجاهل على نطاق الساحة القومية، ولو كان ثمة تخطيط لغوي لما رأينا غياباً في تحديد المواقف من اللغات الأجنبية في المدارس الخاصة والجامعات الرسمية والخاصة وفي فروع الجامعات الخاصة الأجنبية على الأرض العربية، وغياباً في تحديد المواقف من اللهجات الآسيوية في السوق والعمل داخل البيوت في دول الخليج العربي، وغياباً في تحديد الموقف من المؤتمرات المنعقدة على الأرض العربية وقد اعتمدت فيها اللغة الأجنبية، وغياباً في تحديد الموقف من اعتماد ممثلي الدول العربية اللغة الأجنبية في المحافل الدولية، مع أن لغتهم العربية هي بين اللغات

الست المعتمدة في الأمم المتحدة ومنظماتها.

ثانياً- التنسيق المعياري اللغوي

إن التوحيد اللغوي المعياري لا يقل أهمية عن التخطيط اللغوي، ويرتبط تطبيق التوحيد اللغوي المعياري بقضية التخطيط اللغوي، ولا يقتصر التوحيد المعياري اللغوي على المصطلحات، ولكنه يتناول كل قطاعات اللغة. ويتضمن مفهوم التوحيد اللغوي المعياري أن الأشكال اللغوية المختلفة للتوحيد المعياري تتحرك نحو حالة مثلى يكون فيها المعيار الواحد مقبولاً على مستوى عريض.

ومن المعايير المعتمدة في اختيار اللغة المثلى في واقعنا اللغوي ما ورد منها في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر التراثي القديم، وما أثبتته المعاجم التراثية. ومن هذه المعايير القياس على كلمات مسموعة في عصر الاحتجاج والقياس على الأبنية ولاسيما في مزيدات الفعل الثلاثي ولو لم تذكره المعاجم. وثمة من يرى جواز الاستئناس بلغة ما بعد عصر الاحتجاج عند الكتاب والأدباء المشهورين من أمثال الجاحظ والتوحيدي والمتنبي وأبي العلاء المعري وابن عساكر وابن حجر العسقلاني والسيوطي...الخ. وتجدر الإشارة إلى أن المثال اللغوي الفصيح المنشود ينبغي أن تتوفر فيه شروط السلامة والسهولة والوضوح والدقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الوطنية الأوربية حققت درجة عالية من التوحيد اللغوي المعياري في داخل المنطقة اللغوية الواحدة، وذلك عندما أصبح المعيار اللغوي معتمداً على لغة الطبقة المثقفة وعلى استخدام الكتاب والمؤلفين فأصبح نموذجاً يحتذى، وأصبحت اللغة المعيارية الموحدة رمز الانتماء الوطني والذاتية الوطنية.

ثالثاً- التنسيق في استعمال الرموز العلمية

ثمة ثلاثة اتجاهات في التعامل مع الرموز عند كتابة المعادلات والعلاقات؛ إذ إن ثمة كتباً تستخدم الرموز العربية فقط خاصة في مادة الجبر في المراحل الدراسية الدنيا، وهنالك كتب تستخدم الرموز اللاتينية فقط داخل النص العربي بحجة أن الطالب سيحتاج إليها

عند مواصلة دراسته في الخارج، وهنالك كتب تستخدم خليطاً من الحروف العربية واللاتينية، وقد يكون هناك خليط من الاتجاهات الثلاثة في القطر الواحد، بل في المدرسة الواحدة، حيث تستخدم كتب الفيزياء مثلاً الرموز العربية في حين تستخدم كتب الكيمياء الرموز اللاتينية أو أكثر من ذلك يستعمل الكتاب الواحد للمادة الواحدة خليطاً من الرموز العربية واللاتينية، فثمة نصوص بالعربية تكتب من اليمين إلى اليسار تتخللها معادلات بالرموز اللاتينية تكتب من اليسار إلى اليمين. وتتجلى هذه الفوضى في استخدام الأرقام فبعضهم يستخدم الأرقام الهندية التي يقال إنها عربية، وبعضهم الآخر يصرّ على أن الأرقام اللاتينية هي العربية. وكل ما هو مطلوب في مجال التنسيق أن يلتزم المؤلفون المشروع الموحد للرموز العربية المعتمد من اتحاد المجامع اللغوية والعلمية العربية ومكتب تنسيق التعريب بالمغرب، وهو المشروع الذي أقره الاتحاد في ندوة عقدت في عمان عام ١٩٨٧ ونشره في القاهرة عام ١٩٨٨ في كتاب مستقل عنوانه «الرموز العلمية وطريقة أدائها».

رابعاً- التنسيق في مجال الصناعة المعجمية

إن التنسيق في هذا المجال يسهم أيما إسهام في إعانة أبناء الأمة على الرجوع إلى المعاجم وفق منهجية واضحة، تساعدهم على الوصول إلى المبتغى بكل سهولة ويسر. ومن الملاحظ أن ثمة اختلافاً في منهجية وضع هذه المعاجم، وثمة ثغرات في بعضها من حيث مخالفة المفهوم العلمي أو لم تعد بعض التعريفات مألوفة وغير صحيحة وغير وافية، إذ لابد أن يكون التعريف دقيقاً وواضحاً وشاملاً وأن يوضع المقابل الصحيح للفظ الأجنبي مع إثبات اللفظ الأجنبي، وأن يلتزم الترتيب الألفبائي للمداخل تبعاً لجذور الكلمات بعد تجريدها من الزوائد، وأن تلتزم طريقة واحدة في إيراد مادة اللفظ وأن يضاف ما استخدمته مجامع اللغة العربية من مفردات ومصطلحات، وما جدَّ من الألفاظ الحضارية الواسعة الانتشار، على أن يميز لدى بيان معاني اللفظ بين المعاني الحقيقية والمجازية، وأن يشار في حالة الفعل إلى لزومه أو تعديه وإلى حروف الجر التي تلحق به وإلى معانيه المختلفة، ويزود المعجم بالرسوم والصور الضرورية المعبرة عن مسمياتها. وفي مجال المعاجم المتخصصة كان

التنسيق ضرورياً في وضع المصطلحات العلمية المتفق عليها بغية إشاعتها في مختلف أرجاء الوطن العربي على أن يوضع تعريف موجز لكل مصطلح علمي يوضح مفهومه توضيحاً دقيقاً، على أن ينشر المعجم العلمي التخصصي الكترونياً وذكر السياقات التي يظهر فيها المصطلح إزالة للبس، مع الأخذ بالحسبان التعديل المستمر للمعجم بعد إصداره على أن يعتمد أسلوب التغذية الراجعة في التعديل.

خامساً- التنسيق في وضع المصطلحات العلمية العربية

من الملاحظ على وضع المصطلحات على نطاق الساحة القومية غياب التنسيق بين الجهات التي تضع المصطلحات، وعدم الاتفاق في الأعم الأغلب على مصطلح واحد يلتزم به على الصعيد العربي، إذ إننا نجد تعدد المقابلات للمصطلح الواحد.

وثمة من حاول من الباحثين أن يرصد أسباب فوضى المصطلحات، فألفى أن من بين هذه الأسباب جهل الواضعين لها، وتعدد الواضعين، وتعدد مناهجهم، وغياب وسائل النشر المصطلحي الفعّالة، والجهل بالمصطلحات التراثية والحديثة، واختلاف الخلفية الثقافية واللغوية للمترجمين، وغياب الالتزام الصارم من المؤلفين والمترجمين تجاه مصطلحات تم الاتفاق على بعضها. (١)

وإذا كانت المصطلحات تعاني تعدد الجهات التي تضعها من مجامع لغويةوجامعات واتحادات علمية ومنظمات عربية ومترجمين وباحثين وأكاديميين وإعلاميين...الخ كما تعاني تعدد مناهج التعريب نتيجة تعدد وجهاته من لجوء إلى المصطلح التراثي، ولجوء إلى الاشتقاق، ولجوء إلى النحت...الخ، وتعاني تعدد مصادر المصطلح وعدم الالتزام بمصطلحات السابقين أحياناً فإن وضع المصطلحات يعاني بدرجة كبيرة من بطء الاستجابة للمصطلحات الجديدة في عصر يتدفق معرفياً في مختلف ميادين المعرفة في شهور قليلة.

---

(١) محمود اسماعيل صالح- فوضى المصطلحات في الكتابات العربية- مجلة دراسات مصطلحية- العدد الثالث- المغرب- الرباط ٢٠٠٣ ص١١١٨.

ويعد التنسيق بين الجهات المعنية بوضع المصطلحات أمراً على درجة كبيرة من الأهمية، ومع أن ندوات خصصت لوضع المصطلح العلمي العربي وتوحيد منهجيات وضعه، إحداها عقدت في الرباط عام ١٩٨١ والثانية في عمان عام ١٩٩٣ والثالثة في دمشق عام ١٩٩٩، ما يزال ثمة اختلاف بين هذه الجهات المعنية في التزامها منهجية محددة وموحدة، مع أن ندوة دمشق كانت قد عقدت بالتعاون بين اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية ومجمع اللغة العربية بدمشق، وكانت قد وضعت منهجية موحدة بغية التزام الجهات المعنية بها على الصعيد العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمر لا يقتصر على اعتماد منهجية موحدة في وضع المصطلحات، وإنما كان لابد من الالتزام بالمصطلحات التي تم الاتفاق على اعتمادها بين المتخصصين واللغويين في المجامع اللغوية وفي مكتب تنسيق التعريب، ذلك لأن عدم الالتزام بتلك المصطلحات الموحدة يؤدي إلى الاضطراب في كثير من الترجمات، ومن ثم إلى سوء الفهم المقصود. كما تجدر الإشارة إلى أن وضع المصطلحات في بنوك يسهم أيما إسهام في تيسير عملية تبادل الخبرات واختصار كثير من الجهود.

سادساً- التنسيق بين بنوك المصطلحات

تعد بنوك المصطلحات وسيلة فعالة لخزن المصطلحات مصحوبة بالمعلومات الأساسية عند كل مصطلح مفرد، ويمكن استرجاع هذا المصطلح وحده أو مع غيره وفقاً للبرنامج المتبع في كل بنك من بنوك المصطلحات. وتؤدي بنوك المصطلحات دوراً مهماً في الترجمة التخصصية، إذ إنها تقدم للمترجم المصطلحات المقننة التي ينشرها.

وسواء أكان بنك المصطلحات هادفاً في المقام الأول إلى الترجمة أم إلى البحث العلمي فإن إعداد المعطيات الموثوق بها وتسجيلها يعد مرحلة أساسية. وإذا كان العمل قد أنجز في بنك المصطلحات في دولة ما، فليس ثمة مبرر للقيام بالعمل نفسه في موقع آخر، إذ يمكن أن يبنى على العمل الأساسي الواحد سلسلة من الأعمال لإيجاد المقابل في لغة أخرى دون أن يتكبد كل بنك مراحل العمل كلها في وضع المصطلحات.

ويمكن أن يكون التعاون الدولي في بنوك المصطلحات فعالاً في مجال تبادل المعطيات وتبادل الخبرة. ويتطلب تبادل المعطيات توحيد نظام المكونات. ولهذا يقوم مركز المعلومات الدولي للمصطلحات في فيينا بتنظيم اجتماعات على مستوى الخبراء لوضع أسس تدوين المعطيات المصطلحية واسترجاعها.

وتبادل الخبرة يستلزم تنظيم اجتماعات لمديري بنوك المصطلحات تعقد بصورة دورية، وتناقش فيها برامج العمل، وتفرز طرق التعاون. وفي واقعنا العربي إن معالجة المصطلح الواحد موضوع جدير بالاهتمام، وذلك عن طريق بنك مركزي للمصطلحات العربية، تلتقي فيه وتنهل منه كل الجامعات والوزارات والمؤسسات العامة ووسائل الاتصال الجماهيري، ويعتمده المترجمون والباحثون والمؤلفون وغيرهم. (١)

ولقد تركز اهتمام الباحثين في مجال البحث المصطلحي العلمي العربي في العقود الأخيرة على تكييف بنوك المصطلحات مع تقنية الاتصالات الحديثة حيث تبدو الحاجة ماسة إلى استخدام المصطلح العلمي بصورة مضبوطة، وهذا ما وضع الخبراء في هندسة الاتصالات إلى الاشتغال بالمصطلح من الناحية الهندسية، فوظفوا له تقنيات متطورة يجيء في مقدمتها توظيف محركات البحث عبر الشابكة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والواقع الافتراضي، والمحتوى الرقمي، وما يلحق بذلك كله من عتاد الكتروني ييسر الاستفادة من المصطلح العلمي بلغة الضاد من أجل تبادل المعلومات ونشرها على أكثر من صعيد.

وغني عن البيان أن زيادة نسبة المحتوى الرقمي بالعربية على الشابكة (الإنترنت) بات ضرورة ماسة في حياتنا المعاصرة، ويتطلب جهوداً كبيرة على المستوى اللغوي وعلى مستوى تقنيات المعلومات، وعلى مستوى دراسات المستفيدين، حتى نجد الجامعات والوزارات والمجامع في الدول العربية تتعامل باللغة العربية، وتتكامل المعلومات المتاحة في كل المواقع

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيّد- الخطة العامة لتنسيق التعريب في الوطن العربي- مؤتمر التعريب الثاني عشر- الخرطوم ٢٠١٣ ص٣٤.

لتكون أمام الباحث العربي باللغة العربية، ولتتخذ العربية مكانتها على الشابكة (الإنترنت) عبر الحدود، وهذا هو أحد تحديات المستقبل لتكون العربية مع اللغات العالمية الكبرى في نقل المعلومات عبر التقنيات المتقدمة.

سابعاً- التنسيق في المنظومة التربوية

إن التنسيق بين مكونات النظام التعليمي العربي ضرورة ملحة إن في الخطط أو في المناهج محتوى وطرائق تدريسية وأساليب تقويمية للكفايات اللغوية كافة، على أن تكون العربية الفصيحة هي المستعملة في الكتب والمراجع والأدلة، وفي العملية التعليمية التعلمية شرحاً ومناقشة وأسئلة وأجوبة ومناشط وفعاليات، وأن يكون استعمال هذه اللغة في جميع مراحل التعليم، وعلى أن تدرس جميع المقررات في الكليات الجامعية باللغة العربية ما عدا مقررين اثنين يدرسان باللغة الأجنبية، وعلى أن يكون ثمة اهتمام أيضاً بإتقان اللغات الأجنبية لأن في إتقانها إلى جانب إتقان العربية دعماً لمسيرة التعريب.

وإذا كان من مهام النظام التعليمي العربي أن يعمل على النظر في أصول اللغة العربية وضبط أقيستها وابتكار أساليب ميسرة لتعليم نحوها وصرفها وتوحيد طرائق إملائها وكتابتها والسعي في كل ما من شأنه خدمة اللغة العربية وتطويرها وانتشارها فإن من مهامه السعي إلى وضع القواعد النحوية والإملائية على نطاق الوطن العربي واعتماد المصطلحات الشائعة في كتب الإملاء، وتجنب التعليلات النحوية والصرفية والمحاكات والتأويلات والشذوذات والاستثناءات والاختلافات ما أمكن.

ومن الأمور الملحة في مجالات التنسيق في اللغة العربية:

١- كتابة القواعد الإملائية ووضع علامات الترقيم.

٢- توحيد المصطلحات النحوية في مناهج تعليم النحو لا يقل أهمية عن توحيد الكتابة الإملائية.

٣- التزام منهجية موحدة في تقديم المباحث النحوية في مضمون الكتب.

٤- التزام منهجية وظيفية في إعداد المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم تركز على الجوانب

التطبيقية العملية.

٥- وضع مقررات في التعليم العالي تشتمل على مطالعة كتب التراث ذات العلاقة بتخصصات الدارسين لمدهم بمصطلحات علمية تعينهم على إغناء لغتهم في مجالات تخصصهم، وأن يكون ثمة تنسيق بين الجامعات العربية في تقرير مساق أو مادة تتعلق بوضع المصطلحات.

٦- وضع أدلة للمعلمين تساعدهم على تطبيق المناهج محتوى وطرائق تدريسية ومناشط لا صفية وصوغ الاختبارات الموضوعية.

٧- وضع المختارات من النصوص التراثية والمعاصرة على أن تتوفر فيها جماليات اللغة العربية ونشرها عبر الكلمة المسموعة والمرئية والمقروءة والمطبوعة، على أن يتم الاختيار ليمتد في نسقين زماني ومكاني، إذ يحرص في النسق المكاني على الامتداد من الدائرة المحلية إلى الدائرة القومية، ومن ثم إلى دائرة الإنسانية ليلتحم بالتجربة الإنسانية في قيمتها الجمالية العليا وإنجازاتها الحضارية.

٨- التنسيق في مجال ربط المهاجرين العرب في المغتربات بأمتهم وتراثها وقضاياها، وتعليم أبنائهم اللغة العربية حفاظاً على هويتهم من الضياع وشخصياتهم من الذوبان.

٩- التنسيق في مجال إحداث عولمة للغة العربية في أوساط المسلمين من غير العرب، إذ باستطاعة العرب تقديم برامج علمية وفكرية وقرآنية وشرعية مكتوبة أو مسموعة، وكلها مصوغة بالعربية الفصيحة، وآخذة بالحسبان العلاقة الوثيقة بين اللغة العربية والدين الإسلامي من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليل شأن اللهجات المحلية لمصلحة الفصيحة.

ثامناً- التنسيق في المنظومة الإعلامية

غني عن البيان أن لوسائل الإعلام دوراً كبيراً في تعزيز اللغة العربية الفصيحة، وثمة عامل هام يجعل لها أثراً بعيداً في الحياة اللغوية، وهذا العامل هو تعدد الوظائف اللغوية في

هذه الوسائل، إذ تستخدم اللغة فيها تارة للإخبار المباشر وأخرى للإبلاغ، وتارة للتسلية والترفيه، أو لنقل التراث الاجتماعي والثقافي عبر الأجيال، وتقديم صور وقضايا واقعية، أو للتوعية الهادفة وفي الإعلان. وهذه وظائف متعددة تحمل بالضرورة صيغاً لغوية مختلفة تساير المستويات اللغوية لقطاعات البرامج الموجهة إلى الجمهور.

وإن كلاً من معرفة الجمهور المستهدف والقدرة اللغوية لديه شرط أساسي للوصول إلى الفاعلية في الإعلام. وليست مهمة وسائل الإعلام أن تقوم من الناحية اللغوية بتسجيل اللهجات المختلفة، وإنما مهمتها في المقام الأول تقديم النمط اللغوي السليم في تنوعاته المختلفة (برامج الأطفال، برامج المرأة، برامج الصحة، برامج الرياضة، برامج اللقاءات والحوارات...الخ).

إن ترسيخ هذا الاتجاه في التوعية وصقله يعد من الضرورات المعاصرة من أجل تشكيل الحياة اللغوية بالطابع المنشود. ومن المتوقع أن يزداد عدد العاملين في إنتاج البرامج في الأقطار العربية كلها، وعندها تكون الإفادة من اللغة الفصيحة الموحدة شرطاً ضرورياً للانتشار الواسع على الصعيد العربي.

وإذا كان رجالات التربية يرون أن أفضل طريقة لتعليم اللغة وأيسرها وأقربها إلى مسايرة الطبيعة هي «أن نستمع إليها فنطيل الاستماع، ونحاول التحدث بها فنكثر المحاولة، ونكل إلى موهبة المحاكاة أن تؤدي عملها في تطويع اللغة وتملكها وتيسير التصرف فيها، وتلك هي سنة الطبيعة في اكتساب الأطفال لغاتهم من غير معاناة ولا إكراه ولا مشقة، فلو استطعنا أن نصطنع هذه البيئة التي تنطلق فيها الألسن باللغة صحيحة، ونستمع إليها فتنطبع في نفوسنا، ونحاكيها فتجري بها ألسنتنا، إذاً لمكنا اللغة من أيسر طرقها، ولمهّد لنا كل صعب في طريقها».(١)

وإن بإمكان وسائل الإعلام أن تسهم في إيجاد هذه البيئة السماعية الفصيحة إذا ما

---

(١) إبراهيم مصطفى وزملاؤه- تحرير النحو العربي- دار المعارف بمصر ١٩٥٨ ص٣.

أحسن استثمارها وتوظيفها بجعل العربية الفصيحة المعاصرة السهلة لغة الإعلام في كل فعالياته وبرامجه لأن ثمة علاقة وثيقة بين الجمهور العربي ووسائل الإعلام، إذ يعطيها من وقته الشيء الكثير، فإذا ما وقف على سمعه طوال مدة استماعه لها اللغة العربية الفصيحة النقية الخالية من الأخطاء، ترسخت في ذاكرته أساليبها وطرائقها الناصعة في التعبير، ومع استمرار السماع ينضج ذلك في ذهنه فيولد لديه المقدرة على المحاكاة، فيستخدم الفصيحة في التعبير عن حاجاته وأغراضه وأفكاره.

واللغة التي يطلب إلى أجهزة الإعلام استخدامها في برامجها وسلسلاتها ومقابلاتها وزوايا صحفها وأقلامها ومسرحياتها وأغانيها.. هي اللغة السليمة من الأخطاء فيها روح العامية وثوب الفصيحة، تكثر فيها المفردات التي تفهمها الغالبية العظمى من الجماهير. فإذا نفذت ذلك أسهمت في تكوين بيئة سماعية منشودة تساعد المستمعين على محاكاتها، لأن المواطن العربي ينفق من وقته ما يقارب من ست ساعات يومياً في الاستماع ورؤية ما يبث عبر وسائل الإعلام وقراءته.

ولما كان للإعلام هذا الدور الكبير في النهوض باللغة إذا كان ما يبث عبر وسائله من برامج بالعربية الفصيحة كان لابد من التنسيق بين المعنيين بالإعلام لإيجاد لغة إعلامية واقعية وحوارية تتخذ أشكالاً لغوية بسيطة عملية ومباشرة وعصرية ومألوفة ومختصرة ومكثفة تؤدي المعنى بأقل الألفاظ والعبارات دون أن تهبط إلى العامية، ودون أن تقع في الابتذال والضحالة والوهن والسطحية، وقديماً قال الجاحظ «وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره، ومعناه في ظاهر لفظه، فإذا كان المعنى شريفاً واللفظ بليغاً، وكان صحيح الطبع، بعيداً عن الاستكراه، ومنزّهاً عن الاختلال، مصوناً عن التكلف، صنع في القلب صنيع الغيث في التربة الكريمة».(١)

وانطلاقاً من هذه الرؤية في الوقوف على أحسن الكلام يمكن التنسيق بين معدي

---

(١) الجاحظ- البيان والتبيين- ج١ ص٦٣.

البرامج الإعلامية المصوغة بالفصيحة على نطاق الوطن العربي، ذلك أن الكلام الجميل والجذاب والشائق يؤثر في النفوس تأثير الغيث في التربة الكريمة على حد تعبير الجاحظ.

ولابد من التنسيق في مجال وضع معايير للغة الإعلام المبثوثة عبر الإذاعة، بحيث تتسم بقصر الجمل والعبارات، وتجنب الحشو اللفظي، والابتعاد عن الجمل الاعتراضية واستخدام الألفاظ المألوفة والتكرار، لأنه سمة لغة الإذاعة والتلفزة، ذلك لأن المتلقي لا يستطيع أن يعود إلى مراجعة الكلام على النحو المتبع في الصحف والمجلات...الخ.

تاسعاً- التنسيق اللغوي على الشابكة (الإنترنت)

من التحديات التي تواجهها اللغة العربية في ميدان المعلوماتية واستخدامها على الشابكة (الإنترنت) تعدد مواصفات محارفها، إذ إن اللغة العربية تأتي في المرتبة الخامسة في العالم من حيث عدد السكان المتكلمين بها، فهي تجيء قبل الفرنسية والألمانية واليابانية والإيطالية، ومع ذلك اعتمدت مواصفات محارف هذه اللغات وفرضت رسمياً، ولم يتحقق ذلك عربياً، وهذه الحال هي نفسها في كل المواصفات الأخرى لاستعمال اللغة العربية في جميع التطبيقات اللغوية المكتوبة والمحكية. (١)

وتجدر الإشارة إلى أن تعدد المواصفات يؤدي إلى إشكالات في الشابكة وفي البحث في قواعد المعطيات، وفي الإعلام، ويسبب العديد من المشكلات في مجالات تعرف الحروف العربية، ولدى المدقق الإملائي، والمدقق الصرفي، والمدقق النحوي، وفي التحليل والتركيب، وتوليد النص الآلي والترجمة بين اللغات، وتعرف الكلام وتركيبه، والفهم الآلي للنص.

ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى التنسيق بين المتخصصين لوضع مواصفات الحروف العربية واعتمادها، وإلى التنسيق في مجال تطوير أدوات البحث عن المعلومات باللغة العربية «محركات البحث» تسهيلاً للوصول إلى مصادر المعلومات، وإقامة بناء مواقع (ويب)

---

(١) الدكتور محمد مراياتي- قضايا راهنة حول اللغة العربية والشابكة- مؤتمر مجمع اللغة العربية بدمشق (اللغة العربية والمعلوماتية)- دمشق ٢٠٠٦ ص١٠.

تفاعلية باللغة العربية، تدعم مشروعات توحيد المصطلحات العربية في مجال المعلوماتية، لما لها من أثر في تسهيل تواصل الأفراد والباحثين العاملين في هذا الميدان.

والتنسيق ضروري أيضاً في مجال استثمار الحواسيب في إنفاذ المشروعات الكثيرة في ميدان اللغة العربية (مشروع الذخيرة اللغوية، مشروع المعجم التاريخي، مشروع معجم التعابير الاصطلاحية، مشروع معجم المفاهيم، مشروع البنى اللغوية ..الخ).

والتنسيق أيضاً في مجال البرامج التربوية اللغوية على الشابكة من مثل برامج تعليم اللغة العربية وتعلمها لأبنائها المقيمين والمهاجرين، ولغير أبنائها من الدول الإسلامية وهم من الراغبين في تعلم العربية، وبرامج التعلم الذاتي، وتأهيل معلمي العربية وتدريبهم، وبرامج التربية الإعلامية..الخ، والتنسيق في مجال إغناء المحتوى الرقمي على الشابكة، وتخصيص جوائز لأفضل المواقع التي تعتمد العربية الفصيحة.

عاشراً- التنسيق بين جمعيات حماية اللغة العربية

ثمة جمعيات أهلية غير حكومية لحماية اللغة العربية، تعمل على صونها وحمايتها من التحديات التي تواجهها، وتقوم بمناشط وفعاليات في هذا المجال، فهناك جمعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وثانية في جمهورية مصر العربية، وثالثة في المملكة المغربية، ورابعة في لبنان شعارها جمعية «فعل أمر»، وهناك لجنة عليا في الجزائر، ولجنة للتمكين للغة العربية في سورية.

ولاشك في أن التنسيق بين هذه الجمعيات في مجالات عملها أمر مهم جداً، ذلك لأن تبادل التجارب والإفادة من المناحي الإيجابية يسهم ذلك كله في دفع عمل هذه اللجان خطوات إلى الأمام، كما أن العمل التطوعي في هذه الجمعيات مثال حي على الانتماء الحق إلى الأمة وخدمة لغتها.

تلك هي قضايا عشر أرى أن من الأهمية بمكان أن تكون مدار التنسيق في مسيرة التعريب، ولست الآن في مجال الحصر، إذ إن ثمة قضايا أخر تحتاج إلى التنسيق، فهنالك التنسيق بين الجهات المعنية بالترجمة على الصعيد العربي يحتاج إلى جهود كبيرة في جميع ميادين

المعرفة ولاسيما الترجمة في ميادين العلوم والتقانة، وتوفير ما يحتاج إليه المدرسون والطلاب في مختلف المجالات والتخصصات، وثمة حاجة في الوقت نفسه إلى ترجمة الدوريات الصحية والأكاديمية والتقانية والبحوث والرسائل الجامعية تمشياً مع تدريس العلوم والتقانة بالعربية، وتمتد الحاجة إلى ترجمة المزيد من البرامج التلفزية التي تعمل على زيادة ثقافة المجتمع، وبرامج طبية وصحية وترجمة الأفلام والمسلسلات التلفزية المناسبة والمزيد من برامج المعلوماتية وأنظمتها والنشرات والمطويات الملحقة بالأجهزة والأدوات والمواد المستوردة.

ويستدعي التنسيق أيضاً تعريف الآخرين من أبناء اللغات الأخرى بالحضارة العربية عن طريق ترجمة ما أسهم به العرب في مسيرة الحضارة الإنسانية ونشر روائع القيم الإنسانية وإطلاع الآخرين عليها. كما يتجلى التنسيق أيضاً في مجالات ارتباط عملية الترجمة بترقية أعضاء الهيئة التدريسية وتخصيص جوائز ومكافآت تشجيعية للمترجمين، ووضع مقرر ترجمة في كل تخصص، فمن يدرس الرياضيات عليه أن يكون ملماً بأسس الترجمة فيه مع التركيز على التخصص، وتشجيع العناية بالترجمة الفورية التي تحتاج إلى تدريب ومران وسرعة والاطلاع على مادة الاختصاص مع رصيد كبير في اللغتين العربية والأجنبية، ورصد الترجمات على الساحة العربية تلافياً للتكرار وتعرفاً للمجالات التي لابد من الترجمة فيها، إذ إن عدم التنسيق في هذه المجالات جعل نسبة ما يترجم في الآداب والعلوم الاجتماعية أكثر من الترجمة في العلوم البحتة والتطبيقية والتقنيات، كما جعل وجود فوضى على الصعيد العربي فثمة كتاب يترجم في قطر عربي، وإذا هو نفسه يترجم ترجمة مختلفة في قطر آخر، وهذا الأمر يؤدي إلى بعثرة الجهود من جهة، وضياع الفائدة المرجوة من التنسيق.

وإذا كان نجاح أي عمل يتوقف على البدء بالتنفيذ أولاً، وعلى المتابعة ثانياً، فإن ثمة ثغرة كبيرة على صعيد المتابعة، إذ لو كانت هناك متابعة حثيثة ما رأينا تكرار التوصيات على مدى نصف قرن بين مؤتمر وآخر. ولكم يحز في النفس ألماً أن يكون الإهمال داعياً إلى الإهمال في معالجة قضايانا كافة ومنها قضية التعريب، حتى بتنا نسمع في مؤتمراتنا صيحات تدعو إلى تدريس مواد المعرفة باللغات الكونية ويقصدون بها الأجنبية، متجاهلين أن اللغة

العربية هي من اللغات الكونية التي يشار إليها بالبنان في مسيرة الحضارة البشرية، وجميل جداً أن نعرف قدر أمتنا ومكانة لغتها بين اللغات العالمية، لا أن نفضّل غيرها عليها وإحلال الأجنبية مكانها مهما تكُ المسوّغات والمبررات ! ذلك لأن اللغة الأم هي الوطن الروحي لكل فرد في الأمة، وما أجمل أن يكون المرء باراً بأمه ! وما أمر أن يكون عاقاً لها وجاحداً لفضلها !.

مصادر الفصل ومراجعه

١- إبراهيم مصطفى وزملاؤه- تحرير النحو العربي- دار المعارف بمصر- القاهرة ١٩٥٨.

٢- الجاحظ- البيان والتبيين- الجزء الأول- مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الخامسة ١٩٨٥.

٣- الدكتور محمد مراياتي- قضايا راهنة حول اللغة العربية والشابكة- مؤتمر مجمع اللغة العربية بدمشق (اللغة العربية والمعلوماتية)- دمشق ٢٠٠٦.

٤- محمود أحمد السيّد- الخطة العامة لتنسيق التعريب في الوطن العربي- مؤتمر التعريب الثاني عشر- الخرطوم ٢٠١٣.

٥- محمود إسماعيل صالح- فوضى المصطلحات في الكتابات العربية- مجلة دراسات مصطلحية- العدد الثالث- المغرب- الرباط ٢٠٠٣.

الفصل السادس

اللغة العربية واللغات الأجنبية وموقعها في التعليم العام في الوطن العربي *

* بحث أنجز لمصلحة مجمع اللغة العربية بدمشق، ونشر في المجلد السابع والثمانين (الجزء الثالث) دمشق ٢٠١٤.

الفصل السادس

اللغة العربية واللغات الأجنبية وموقعها في التعليم العام

نحاول في هذا البحث الموجز أن نتعرف أهمية تعلم اللغة العربية واللغات الأجنبية في الوقت نفسه، وأن نبين واقع تعليم اللغة العربية في التعليم العام، وواقع تعليم اللغات الأجنبية، ثم نوضح الواقع التعليمي في الممارسات داخل الصفوف، والكفايات اللغوية للمتعلمين وميولهم واتجاهاتهم، ثم نقف على بعض القضايا المثارة في مجال تعليم اللغات الأجنبية في التعليم العام، لنرسم بعض الصوى على درب النهوض بهذا الواقع.

أولاً- أهمية تعلم اللغة العربية واللغات الأجنبية

من البدهي أن تعلم اللغات ضرورة ماسة تمليها المتطلبات الوطنية والقومية وطبيعة العصر الذي نحيا تحت ظلاله، ذلك لأن أي لغة هي أداة التفكير، وهي وسيلة الفرد للتعبير عن مشاعره وعواطفه وأفكاره، ووسيلته لقضاء حاجاته وتنفيذ مطالبه في المجتمع الذي يحيا فيه، وبها يناقش شؤون حياته مستفسراً وباحثاً ومستوضحاً، ومطلعاً على تجارب الآخرين ماضياً وحاضراً، وتوجهاً نحو المستقبل، وموظِّفاً تلك التجارب في حياته، ومؤثراً في وجدانات الآخرين وعقولهم.

ويرى الدكتور طه حسين أننا نفكّر باللغة إذ يقول: «نحن نشعر بوجودنا وبحاجاتنا المختلفة، وعواطفنا المتباينة وميولنا المتناقضة حين نفكر، ومعنى ذلك أننا لا نفهم أنفسنا إلا بالتفكير، ونحن لا نفكر في الهواء، ولا نستطيع أن نفرض الأشياء على أنفسنا إلا مصورة في هذه الألفاظ التي نقدرها ونديرها في رؤسنا، ونظهر منها للناس ما نريد، ونحتفظ منها لأنفسنا بما نريد، فنحن نفكر باللغة، ونحن لا نغلو إذا قلنا إنها ليست أداة للتعامل والتعاون الاجتماعيين فحسب، وإنما هي أداة التفكير والحس والشعور».[1]

---

(١) الدكتور طه حسين- مستقبل الثقافة في مصر- مطبعة المعارف ومكتبتها- القاهرة- ١٩٦٨.

واللغة مؤسسة اجتماعية إنسانية، فهي مستودع تراث الأمة، والرباط الذي يربط بين أبناء المجتمع، فتوحّد كلمتهم، وتجمع بينهم فكرياً، وهي الجسر الذي تعبر عليه الأجيال من الماضي إلى الحاضر، ومن الحاضر إلى المستقبل.

واللغة هي هُويَّةُ المرء، وهوية مجتمعه وأمته في الوقت نفسه، ذلك لأن اللغة والهوية وجهان لعملة واحدة، إذ ليس الإنسان في جوهره إلا لغةً وهوية: اللغةُ فكرُه ولسانُه، وفي الوقت نفسه انتماؤه، وهذه كلها تكوّن هويته.

وليست ثقافة أي مجتمع إلا منظومة تشمل الجوانب المعنوية فيه لغةً ومعرفةً وعاداتٍ وتقاليدَ وميولاً واتجاهات وقيماً وأنظمة ودساتير وقوانين، كما تشمل جميع الجوانب العملية والأدائية والتطبيقية والتقانية في حياته.

ولكل مجتمع من المجتمعات البشرية هُويَّةٌ ثقافية تميزه، ولا يمكننا أن نتصور مجتمعاً دون هوية، واللغة هي محور الثقافة وحاملتها والحاضن لها، والمعبّر عنها، وهي الأساس الصلب الذي تقوم عليه الأمة والوطن الروحي لها، وما الهوية إلا الطابع المعبّر عن الشخصية لغةً وثقافةً، أي لساناً وعقلاً ووجداناً وأداء، ولا هوية دون لغة، ولا وطن من دون هوية.

وإذا كانت اللغة هي وسيلة المرء للتحكم في بيئته لأنها أداة التفكير وثمرته، وبها تسهل عمليات التفاعل الاجتماعي والانصهار الفكري بين أفراد المجتمع والأمة، فإن لغتنا العربية هي هويتنا، وذاكرة أمتنا، ومستودع تراثها، وجسرها للعبور من الماضي إلى الحاضر، ومن الحاضر إلى المستقبل، فهويتنا العربية هي انتماء إلى لغتنا العربية، وتاريخنا العربي، وأرضنا العربية، وقرآننا العربي.

ولغتنا العربية هي التي عاشت تاريخنا، وطبعت بالعروبة حضارتنا، وحوت ثقافتنا، ووحَّدت ألسنتنا وأقلامنا، وهي قلعتنا الحصينة للذود عن هويتنا وذاتيتنا الثقافية ووحدتنا القومية، وهي ذات أبعاد متعددة، فهي من الناحية القومية تجمع بين أبناء الأمة العربية أفقياً وعمودياً مادامت هي الرباط القومي الموحِّد والموحَّد، وهي من الناحية الدينية وسيلة

العربي لفهم دينه وعقيدته ما دامت هي لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والقرآن الكريم هو الذي صان هذه اللغة وحفظِها من الضياع، وصانها من الاضمحلال والزوال مع كثرة الكوارث التي اجتاحت الأمة والأرزاء والنكبات التي ابتليت بها عبر العصور، وما الفضل في صمود اللغة العربية أمام الهجمات الشرسة التي تعرضت لها الأمة، والتحديات القاسية التي واجهتها عبر مسيرتها إلا للقرآن الكريم، ذلك الكتاب العربي المبين الذي نزل به الروح الأمين على قلب الرسول العربي الكريم ﷺ آيةً لنبوته، وتأييداً لدعوته، ودستوراً لأمته.

لهذه الأسباب كافةً كان تعلم اللغة العربية وتعليمها واجباً مقدساً، كما أن معرفة اللغات الأجنبية من متطلبات العصر، عصر العلم والتقانة (التكنولوجيا)، وعصر الانتشار الثقافي الخاطف، والانفتاح بين الحضارات والثقافات، ولا يعد المرء مثقفاً في حياتنا المعاصرة إلا إذا كان متمكناً من لغته الأم واللغات الأجنبية، وعلى الأقل واحدة منها، ذلك لأن معرفة اللغات الأجنبية تسمح لصاحبها فهم حضارات الشعوب الأخرى، كما تتيح له أن يعرّف الآخرين بحضارة أمته، ورحم الله شاعرنا العربي عندما يقول:

بقدر لغات المرء يكثر نفعُهُ وتلك له عند الشدائد أعوانُ

فبادرْ إلى حفظِ اللغات مسارعاً فكلُّ لسانٍ بالحقيقةِ إنسانُ

وما دامت اللغة العربية هي هوية المرء وهوية أمته ووطنه الروحي، وما دامت اللغة الأجنبية هي وسيلته لفهم حضارات الشعوب من طرف وتعريف الآخرين بحضارة أمته من طرف آخر.

وما دامت اللغة الأم واللغات الأجنبية يجري اكتسابها وتعلمها في مراحل التعليم، ولاسيما مرحلة التعليم العام، فما حال واقع تعليم اللغة العربية واللغة الأجنبية في واقعنا العربي في التعليم ما قبل الجامعي؟

هذا ما سنعرض له في الصفحات التالية.

ثانياً- واقع تعليم اللغة العربية في التعليم العام

تنص دساتير الدول العربية على أن اللغة الرسمية في الدولة هي اللغة العربية، على أن تتجلى سيرورةً وانتشاراً في جميع شؤون الحياة تعليماً وإعلاماً وإدارة وتراسلاً...الخ. وإذا ألقينا نظرة على واقع تعليم اللغة العربية في التعليم العام في الوطن العربي فإننا نلاحظ في الجدول ذي الرقم (١) أن تعليم اللغة العربية يبدأ من الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي، ويستمر بها حتى نهاية المرحلة الثانوية في المدارس الرسمية (الحكومية).

الجدول رقم (١)

واقع تعليم اللغة العربية في التعليم العام بالوطن العربي

الدولة	واقع تعليم اللغة العربية
الكويت	يبدأ تعليم اللغة العربية وتعليم المواد بها من الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي، ويستمر حتى نهاية المرحلة الثانوية في المدارس الرسمية. أما المدارس الخاصة فتعلم باللغتين العربية وبعض المواد بالأجنبية معاً.
قطر	يبدأ تعليم اللغة العربية من الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي، وفي المدارس المستقلة التي تشرف عليها الدولة اعتمدت اللغة الإنجليزية لتدريس مواد العلوم والرياضيات والحاسوب.
ليبيا	يبدأ تعليم اللغة العربية من الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي، وتعلّم جميع المواد في هذه المرحلة وفي المرحلة الثانوية باللغة العربية في المدارس الرسمية والخاصة.
لبنان	يبدأ تعليم اللغة العربية من الصف الأول في المدارس الرسمية و٣٠٪ من المدارس هي رسمية تدرّس بالعربية و٣٠٪ تدرّس مواد بالفرنسية و٣٠٪ تدرّس مواد بالإنجليزية، وذلك من الصف الأول

	حتى الخامس، ومن الصف السادس إلى نهاية المرحلة الثانوية يصبح ٦٠٪ للفرنسية و٤٠٪ للإنجليزية. والمواد التي تدرّس باللغة الأجنبية هي العلوم الفيزيائية والكيميائية وعلوم الحياة والتكنولوجيا والمعلوماتية. أما المواد الأدبية فتدرّس بالعربية في المدارس الرسمية والخاصة إلا في عدد قليل من المدارس الخاصة فتعلم الفلسفة والاقتصاد والاجتماع باللغة الأجنبية.
تونس	يبدأ التعليم من الصف الأول ويستمر في التعليم الأساسي والثانوي باللغة العربية في المدارس الرسمية، وباللغتين العربية والفرنسية في المدارس الخاصة.
سورية	يبدأ التعليم من الصف الأول، ويستمر تعليمها والتعلم بها حتى نهاية المرحلة الثانوية في المدارس الرسمية والخاصة، وثمة مناهج إثرائية باللغة الأجنبية في بعض المدارس الخاصة لمواد العلوم والرياضيات إلى جانب اللغة العربية.
السعودية	يبدأ التعليم من الصف الأول ويستمر حتى نهاية المرحلة الثانوية باللغة العربية، وصدر أخيراً عن وزارة التربية والتعليم نظام جديد يسمح للمدارس الأهلية (بنين وبنات) بتعليم جميع المواد بلغة غير عربية ما عدا العلوم الدينية والعربية.
الأردن	يبدأ التعليم بالعربية من الصف الأول ويستمر حتى نهاية المرحلة الثانوية في المدارس الرسمية والخاصة، ما عدا بعض المدارس الخاصة فتعلم المواد العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.
المغرب	يبدأ التعليم بالعربية من الصف الأول ويستمر حتى نهاية المرحلة الثانوية في المدارس الرسمية والخاصة، ما عدا المدارس الخاصة

	فتعلم بعض مواد التعليم التقني والتجاري والصناعي والفنون باللغة الأجنبية.
سلطنة عمان	يبدأ التعليم بالعربية من الصف الأول، ويستمر حتى نهاية المرحلة الثانوية في المدارس الرسمية والخاصة. أما المدارس الخاصة فيكون التعليم فيها باللغتين العربية والأجنبية.
الجزائر	يبدأ التعليم بالعربية من الصف الأول ويستمر حتى نهاية المرحلة الثانوية في المدارس الرسمية. أما في المدارس الخاصة فتعلم بعض المواد باللغة الأجنبية.

أما المدارس الخاصة فإن بعضها يدرّس المواد باللغة العربية فقط كما هي عليه الحال في ليبيا وسورية، إلى جانب مناهج إثرائية لمواد العلوم والرياضيات باللغة الأجنبية إلى جانب العربية في سورية، وهي التي تعلّم بها جميع المواد في المدارس الخاصة والرسمية.

ونلاحظ أيضاً أن دولة قطر تنفرد في أن المدارس المستقلة التي تشرف عليها الدولة اعتمدت اللغة الإنجليزية لغة لتعليم مواد العلوم والرياضيات والحاسوب.

أما المدارس الخاصة في كل من الكويت وتونس والأردن وسلطنة عمان فتعلّم باللغتين العربية والأجنبية.

ويتبيّن من الجدول أن ثمة مواد تدرّس باللغة الأجنبية في التعليم العام في كل من لبنان والمغرب والجزائر، وأن المواد التي تدرس باللغة الأجنبية في لبنان هي العلوم الفيزيائية والكيميائية وعلوم الحياة والتقانة (التكنولوجيا) والمعلوماتية، وفي المغرب تعلّم مواد التعليم التقني والتجاري والصناعي والفنون باللغة الأجنبية.[1]

ويتضح من المعلومات السابقة عن واقع التعليم باللغة العربية في التعليم العام في

---

(١) الدكتور محمود السيّد وآخرون- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- الخطة العامة لتعريب التعليم- تونس ٢٠١١ ص٢٤.

الوطن العربي أن ثمة غياباً للسياسة اللغوية على نطاق الساحة القومية، إذ ليس ثمة تخطيط لغوي في ضوء سياسة لغوية واضحة ترسم الموقف من تعليم مواد المعرفة باللغة القومية وحدها في مرحلة التعليم الأساسي والمرحلة الثانوية، وذلك في المدارس الرسمية والخاصة. أما ما لاحظناه من اضطراب في المواقف وبصورة خاصة في المدارس الخاصة فإنه يشكل ثغرة في النظام التعليمي العربي، إذ إن الاقتصار على تعليم بعض المواد باللغة الأجنبية دون العربية يعد عملاً سلبياً في صرح لغتنا العربية ونظامنا التربوي.

ثالثاً- واقع تعليم اللغات الأجنبية في التعليم العام

سبقت الإشارة إلى أن تعليم اللغات الأجنبية من الأهمية بمكان في عالمنا المعاصر بعد أن غدا العالم قرية صغيرة، ولكن لابدّ لنا أن نفرّق بين تعلم اللغات الأجنبية وهو أمر هام، وبين تعلم مواد المعرفة باللغة الأجنبية بدلاً من العربية وفي المدارس العربية وعلى الأرض العربية، فهذا في غاية الخطورة.

ولكي نتعرف واقع تعليم اللغات الأجنبية في التعليم العام في الوطن العربي ننظر إلى الجدول ذي الرقم (٢) الذي يشتمل على الصف الذي يبدأ فيه تعليم اللغة الأجنبية الأولى، والصف الذي يبدأ فيه تعليم اللغة الأجنبية الثانية إن وجد.

الجدول رقم (٢)

واقع تعليم اللغات الأجنبية في التعليم العام في الوطن العربي

الدولة	اللغة الأجنبية الأولى	اللغة الأجنبية الثانية
الكويت	بدءاً من الصف الأول (الإنجليزية)	بدءاً من الصف الرابع
قطر	بدءاً من الروضة (الإنجليزية)	-
ليبيا	بدءاً من الصف الخامس (الإنجليزية)	بدءاً من الصف العاشر

لبنان	بدءاً من الصف الأول (الفرنسية)	بـــدءاً مـــن الصـــف الســـابع (الإنجليزية)
تونس	بـــدءاً مـــن الصـــف الثالـــث (الفرنسية)	بـــدءاً مـــن الصـــف الســـادس (الإنجليزية)
سورية	بـــدءاً مـــن الصـــف الأول (الإنجليزية)	بـــدءاً مـــن الصـــف الســـابع (الفرنسية)
السعودية	بـــدءاً مـــن الصـــف الســـادس (الإنجليزية)	لا يوجد
الأردن	بـــدءاً مـــن الصـــف الأول (الإنجليزية)	لا يوجد
المغرب	بـــدءاً مـــن الصـــف الثالـــث (الفرنسية)	بـــدءاً مـــن الصـــف التاســـع (الإنجليزية)
سلطنة عمان	بـــدءاً مـــن الصـــف الأول (الإنجليزية)	لا يوجد
الجزائر	بـــدءاً مـــن الصـــف الثالـــث (الفرنسية)	بـــدءاً مـــن الصـــف الســـادس (الإنجليزية)

ويتبين من هذا الجدول ما يلي:

١- إن اللغة الأجنبية الأولى هي اللغة الإنجليزية في كل من الكويت وقطر وليبيا وسورية والسعودية والأردن وسلطنة عمان، وهي الفرنسية في كل من لبنان وتونس والمغرب والجزائر.

٢- إن تعلم اللغة الأجنبية الأولى يبدأ من الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي في كل من الكويت وسورية ولبنان والأردن وسلطنة عمان، ويبدأ من الصف الثالث في

كل من تونس والمغرب والجزائر، ومن الصف الخامس في ليبيا والسادس في السعودية، أما في دولة قطر فيبدأ من الروضة.

٣- ثمة دول عربية لم تشر إلى اللغة الأجنبية الثانية فيها، وهذه الدول هي: قطر والسعودية والأردن وسلطنة عمان. وثمة دول أشارت إلى اللغة الأجنبية الثانية، ولكن لم تعرف نوعية هذه اللغة، ومن هذه الدول الكويت وليبيا.

٤- يختلف البدء بتعلم اللغة الأجنبية من دولة إلى أخرى، فهو في الكويت يبدأ من الصف الرابع، وفي تونس والجزائر يبدأ من الصف السادس، واللغة الثانية فيهما الإنجليزية، وفي لبنان وسورية يبدأ من الصف السابع حيث يتعلم التلاميذ الفرنسية في سورية لغة ثانية، وفي لبنان يتعلمون الإنجليزية لغة ثانية. وفي المغرب يبدأ التعليم من الصف التاسع، واللغة الثانية هي الإنجليزية، وفي ليبيا يبدأ تعلم اللغة الأجنبية الثانية في الصف العاشر.

٥- إن اللغتين الأجنبيتين المعتمدتين لغة أولى هما الإنجليزية والفرنسية، وكذلك الأمر في نوعية اللغة الأجنبية الثانية.

ويتضح مما سبق أن ثمة اضطراباً وغياباً للسياسة اللغوية في مجال تعليم اللغات الأجنبية على صعيد النظام التربوي العربي في التعليم العام.[1]

رابعاً- الواقع التعليمي في الممارسات داخل الصفوف

إذا كانت الوثائق تدل على اللغة المقررة في العملية التعليمية التعلمية في التعليم العام إن للعربية أو للأجنبية، فإن الممارسات داخل الصفوف هي المؤشر الأساسي على الواقع.

ولقد سبق لمؤسسة الفكر العربي أن وجهت استبانات إلى عينة من الطلاب بنين وبنات في نهاية التعليم العام في الوطن العربي، وقد شمل التوزيع الجغرافي كلاً من لبنان وسورية والأردن وفلسطين المحتلة والسعودية ومصر وتونس والمغرب وقطر، وموريتانيا والسودان

---

(١) المرجع السابق ص٢٧.

والصومال والعراق.[1]

وبعد استبعاد العينات غير الممثلة في بعض الدول المشار إليها، والإبقاء على النسب الممثلة إحصائياً أمكن ترتيب هذه النسب ترتيباً تنازلياً على النحو المبين في الجدول ذي الرقم (٣).

الجدول رقم (٣)

النسبة المئوية للعينة المستجوبة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الدولة	عدد الطلاب في العينة	نسبتها المئوية
لبنان	٣٤٨٧	٧٣.٤٦
المغرب	٣٥٦	٧.٥٠
فلسطين	٣١٥	٦.٦٤
موريتانيا	٢٤٠	٥.٠٦
تونس	١٤٥	٣.٠٥
السعودية	١٣٤	٢.٨٢

ويلاحظ أن ما يقرب من ثلاثة أرباع حجم العينة إنما هو من لبنان، في حين أن الربع الباقي لها من خمس دول هي المغرب وفلسطين وموريتانيا وتونس والسعودية، كما يلاحظ أن ثمة ثلاث دول من المغرب العربي هي تونس والمغرب وموريتانيا، ودولتين من بلاد الشام هما لبنان وفلسطين، ودولة من دول الخليج العربي هي السعودية.

ولو ألقينا نظرة على واقع القطاع التعليمي من حيث نوعيته (حكومي أو خاص) فإننا نلاحظ أن النسبة المئوية للطلاب التابعين لكل قطاع على النحو المبين في الجدول (٤).

---

(١) مؤسسة الفكر العربي- استطلاع رأي طلاب ما قبل التعليم الجامعي- بيروت ٢٠١١.

الجدول (٤)

النسبة المئوية للعينة المستجوبة من حيث نوعية القطاع الذي تتبع له

القطاع التعليمي	عدد الطلاب في العينة	النسبة المئوية
حكومي (رسمي)	٢٩٦٠	٦٢.٦٣
خاص	١٥٤٩	٣٢.٦٣
لا جواب	٠٢٣٨	٥.٠١
حجم العينة	٤٧٤٧	١٠٠

ويلاحظ أن ما يزيد على ثلث العينة المستجوبة هو من القطاع الخاص، وتجدر الإشارة إلى أن الأنظمة المطبقة في المدارس الخاصة تختلف أحياناً عن الأنظمة المطبقة في المدارس الرسمية الحكومية، وهذا الاختلاف يؤثر في اتجاهات الطلبة وميولهم.

أ- **اللغة المطبقة في العملية التعليمية التعلمية:**

تبين أن اللغة المعتمدة في المدرسة في تدريس مواد العلوم والرياضيات هي اللغة الأجنبية، إذ أشار ٤١.٤٪ من الطلبة إلى أن اللغة الإنجليزية هي المعتمدة، وأشار ٣٣.٥٪ منهم إلى أن الفرنسية هي المعتمدة، في حين أن نسبة من أشاروا إلى ثنائية اللغة بلغت ٦.٨٪.

وتبين أن امتحانات مواد العلوم والرياضيات تجري باللغة الإنجليزية بنسبة قدرها ٤٣.٩٪ وبالفرنسية بنسبة قدرها ٣٣.٥٪ وبالعربية في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها ١٩.٩٪.

وأبان ٩٣.٤٪ من الطلبة أنه لا يسمح لهم بالإجابة عن أسئلة مواد العلوم والرياضيات في الكتابي والشفهي باللغة العربية.

أما اللغة المعتمدة في شرح الدروس في العلوم والرياضيات فكانت مزيجاً من العامية والأجنبية بنسبة قدرها ٤٧.٥٪ وبالأجنبية بنسبة قدرها ١٥.٨٪ وبالعامية بنسبة قدرها ٨.٧٪ وجاءت العربية الفصيحة في المرتبة الأخيرة بنسبة قدرها ٤.٣٪.

وتدل هذه النسب على أن واقع الأنظمة المطبقة في المدارس يساعد أيما مساعدة على

إقبال الطلاب على استعمال اللغة الأجنبية ما دامت الدروس تشرح بها، والامتحانات تؤدى بها، وأنه لا يسمح للطلاب بتأدية امتحاناتهم بالعربية.

وتسود العامية في لغة التواصل بين الطلاب، إذ وصلت نسبة استخدامها إلى ٨١.٣٪ في حين بلغت نسبة استخدام ازدواجية اللغة (الفصيحة والعامية) ٦.٢٢٪ وبلغت نسبة استخدام ثنائية اللغة (أجنبية وفصيحة) ٦.٣٪، وجاءت الفصيحة في المرتبة الأخيرة حيث بلغت نسبة استخدامها ٣.٥٪.

أما السبب في عدم التواصل مع الأساتذة بالفصيحة فقد أرجعه ٣١.٤٪ من الطلاب إلى خوف الوقوع في الخطأ و٣٠.٣٪ إلى صعوبة العربية وتعقيدها، وتجدر الإشارة إلى أن غياب القدوة الحسنة في استعمال اللغة السليمة إن من المعلمين أو المتعلمين هو سبب أساسي في عدم التواصل، وأن ثمة أخطاء يرتكبونها عند ممارستهم العربية الفصيحة.[1]

ب- **الواقع المتعلق بميول الطلبة واتجاهاتهم نحو اللغة العربية:**

أشار ٥٦.٢٪ من طلبة المرحلة الثانوية إلى أنهم اختاروا الفرع العلمي لا الأدبي في دراستهم للحصول على الشهادة الثانوية، وأن السبب في هذا الاختيار هو الرغبة في متابعة الاختصاص في الجامعة كما أفاد بذلك ٤٩.٨٪ منهم.

وأبان ما يقرب من نصف الطلبة أنه لا يحب اللغة العربية، إذ إن ٥٣.١٪ من الطلاب فقط أبدوا محبتهم للغتهم الأم (العربية الفصيحة)، وهذه أمارة بالغة الخطورة على واقع أبنائنا الطلبة نحو لغتهم القومية.

وذكر ٦٥.١٪ من الطلبة أنهم لا يرغبون في تعلم مواد العلوم والرياضيات وسائر المواد في المرحلة الثانوية باللغة العربية، كما أشاروا إلى أنه لو ترك لهم الخيار في الإجابة عن أسئلة مواد العلوم والرياضيات في الكتابي والشفهي فإنهم يختارون اللغة الأجنبية أكثر من

---

(١) الدكتور محمود السيّد – الكفايات اللغوية لطلاب ما قبل التعليم الجامعي- مجلة التعريب- العدد الثالث والأربعون- كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٢ ص٢٣.

اختيارهم للعربية، إذ بلغت نسبة من يختار الأجنبية ٦٥.٤٪ في حين أن نسبة من يختار العربية ٣١.٣٪.

ج- الكفايات اللغوية للمتعلمين:

تبين أن ثمة قصوراً في الكفايات اللغوية للمتعلمين من حيث الفهم والقراءة السليمة والتعبير الوظيفي والقواعد النحوية والتذوق الأدبي والتفتيش والبحث في المعاجم، وحفظ الشعر والنثر...الخ.

ذكر أكثر من نصف الطلبة المستجوبين أنهم يجدون صعوبة في فهم كثير من الكلمات في النصوص القديمة والحديثة، ولا يقتصر القصور في الفهم على النصوص المقروءة في القراءتين الجهرية والصامتة، وإنما يمتد إلى النقص في فهم ما يستمعون إليه في الدروس، وأن ثمة نفراً من الطلبة يخجلون أن يسألوا عن نقطة لم يفهموها، ويحسون بالحرج في السؤال أمام زملائهم.

وأشاروا أيضاً إلى أنهم لم يدربوا التدريب الكافي على ضروب التعبير الوظيفي «توجيه التعليمات والإرشادات، إلقاء الكلمات في المناسبات المختلفة، كتابة المذكرات، إعداد محاضر الجلسات وملخصات عنها، كتابة النشرات والإعلانات، واللافتات، كتابة بطاقات الدعوة والاعتذار، تحرير الرسائل الديوانية، ملء الاستمارات، إجراء المقابلات، أصول تقديم الطلبات...الخ.

كما أشاروا إلى ارتكابهم الأخطاء النحوية في تعبيراتهم الشفاهية والكتابية، وإلى صعوبات يحسون بها في دروس النحو، وفي البحث في المعاجم، وذكروا أنهم لا يحفظون الشعر أو النثر، إذ أشار ٥٥.٢٪ من الطلبة إلى أنهم لا يحفظون أي شعر من عصور الأدب العربي عبر مراحله، ولا يمارسون القراءة الحرة وإنما يرغبون في التنزه والتسلية ومشاهدة السينما والتلفزة ويفضلون ذلك على القراءة.

خامساً- قضايا مثارة

سبقت الإشارة إلى أنه لا توجد سياسة لغوية واضحة على الصعيد العربي تجاه البدء بتعلم اللغات الأجنبية في التعليم العام في الوطن العربي، وثمة فريقان لكل منهما رؤيته في النظر إلى هذه القضية، إذ يرى الفريق الأول إرجاء تعليم اللغات الأجنبية إلى الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي حتى يتمكن الأطفال من اكتساب لغتهم الأم دون منازعة لغة أخرى لها في عملية التعلم والاكتساب، وكان المربي ساطع الحصري من حملة لواء هذا التوجه إذ يقول: «من الأمور الثابتة بالأبحاث العلمية أن تعلم لغة أجنبية قبل إتقان اللغة الأصلية، وقبل الوصول إلى درجة من النضج العقلي، يضر بمصلحة الطفل، ويعرقل نموه الفكري عرقلة واضحة».[1]

ويذهب الحصري إلى أن تعلم لغة أجنبية لتلاميذ لم يتقنوا بعد لغتهم الأصلية لا يتفق وقواعد التربية الصحيحة، وينافي مبادئ التربية القومية السليمة، ذلك لأن تعليم الصغار قواعد لغتين مختلفتين في وقت واحد يرهق عقول التلاميذ، ويعوق نموهم الفكري، ويشوش أذهانهم، ويعطي مردوداً رجعياً على تعلمهم اللغة الأولى.

كما أن المدارس الابتدائية هي لأجل تعليم جميع أبناء الشعب، تدرّس فيها الأمور التي يحتاج إليها جميع الناس، ولا يستغني عنها أحد مهما تكن المهنة التي يمارسها. واللغة الأجنبية ليست من الأمور التي يحتاج إليها جميع أفراد الشعب، ولا يستغني عنها أحد، لذلك يجب أن تبقى خارج تدريس مدارس المرحلة الأولى من التعليم.[2]

ويحدد الحصري الغاية من تعلم اللغة الأجنبية فيرى أن هذه الغاية يجب أن تكون الاستفادة منها لتقوية الثقافة لا التكلم بها في الشوارع أو في المخازن، وبدهي أن الاستفادة من هذه اللغة لهذا الغرض لا يمكن أن يكون في المدارس الابتدائية، بل في المدارس الثانوية

---

(١) أبو خلدون ساطع الحصري- تقارير واقتراحات للإصلاح- ص٩٣.

(٢) الحصري- آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة- ص: ٧٨-٧٩.

وحدها.

ويؤيد وجهة نظره قائلاً «ما من دولة من الدول الراقية تعلم في مدارسها الابتدائية لغة أجنبية، فدول البلقان الحديثة التي لا تقل عن سورية حاجة إلى الاستفادة من اللغات الأوربية لا تعلم غير اللغة الأصلية في المدارس الابتدائية. إن تركيا حذفت اللغة الأوربية من مدارسها الابتدائية، والعراق حذف اللغة الإنجليزية من الصفوف الأربعة الأولى، فلا تعلم إلا في الصف الخامس من الدراسة الابتدائية». [1]

أما الفريق الثاني الذي يرى أن لا ضرر من تعلم لغة أجنبية في وقت مبكر فينطلق من أن التكلم بلغة ثانية- واحدة على الأقل- يعد من متطلبات العصر، إذ لم يعد تعلم لغة ثانية في عالم اليوم امتيازاً أو ترفاً، وحكراً على الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة بعد مرحلة التعليم الإلزامي، بل أصبح جزءاً من تربية كل طفل، حتى ولو تلقى أدنى حد من الدراسة، فضلاً عن أن كثيراً من الأطفال يتسربون ولا يبقون في المدارس مدة طويلة كافية، مما لا يسمح لهم بأي تأخير في تعلم اللغة الثانية. [2]

وبهذا يصبح تعليم لغة ثانية أمراً أساسياً ليس فقط من وجهة نظر المجتمع، وإنما كذلك لأجل الفرد نفسه وتربيته الشخصية، ذلك لأن معرفة لغة ثانية تمكن المرء من العيش والتحرك بحرية أكبر في أكثر من حضارة، ومن ثم تحرره من الحدود الثقافية المفروضة عليه بالانتماء إلى جماعة حضارية واحدة، أو مجتمع لغوي معين. وإن معظم الدراسات أجمعت على اعتبار تعليم لغة ثانية جزءاً ضرورياً في تكوين الشخصية في عالمنا المعاصر، وجزءاً أساسياً من عملية التربية الأساسية. وبهذا يظهر أنه لا تعارض يذكر بين تعليم لغة أجنبية في المدارس الابتدائية وبين قواعد التربية الصحيحة ومبادئ التربية القومية السليمة.

ويذهب هذا الفريق أيضاً إلى أن من الحقائق المسلم بها في علم النفس أن الإنسان يتمتع

---

(١) المرجع السادس ص٩٤.

(2) UNESCO (1963) Foreign language in Primary Education P 15.

بقدرة كبيرة على التعلم، وهي ظاهرة يتفرد بها الإنسان عن غيره من الكائنات الحية الأخرى، فالطفل يولد وهو مزود باستعداد فطري لاكتساب اللغة وتعلمها، وهو لا يملك فقط موهبة لا تجارى في اكتساب اللغة وتقليد الأصوات، بل يتمتع كذلك بمرونة كبيرة، وليس لدى علم النفس دليل ملموس يثبت وجود أي ضرر يلحق بالطفل من جرّاء تعلمه المبكر للغة ثانية، وإنما على العكس أظهر ميزات كثيرة تعطي مسألة البدء المبكر وزناً أعمق وأكثر بعداً، منها أن المرحلة الأبكر التي يجري بها تعلم لغة ثانية هي المرحلة الأكثر ملاءمة لاكتساب هذه اللغة بطريقة تشابه تعلم اللغة الأولى.[1]

وفي تقرير لمؤسسة التربية الحديثة في أمريكا يبين جيزل الج Gesell ilg أن الاتجاه الحالي نحو توفير فرص تعلم لغة ثانية في مرحلة مبكرة يدل على تعرف أكثر اتضاحاً لأنماط تطور الطفل وتدرجه، فالطفل الصغير يستمتع بتجربة اللغة، وهو مستعد لأن يتعلم ويصغي ويتواصل مع الآخرين بكلمة تخرج من الفم، وذلك في حالات لعب أو أوضاع تمثيلية حياتية، وبدافع ذاتي مستحب، يكون الطفل عاطفياً سهل الانقياد إلى لغة ثانية وحتى لغة ثالثة.[2]

ولقد أجريت دراسات وافية في أنحاء مختلفة من العالم كما أشارت المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) للتثبت فيما إذا كان يوجد تأثير ضار يمكن أن يحدثه تعلم لغة ثانية على تطور الطفل العاطفي والفكري وعلى شخصيته أو حتى على تطور اللغة الأولى لديه، إلا أن هذه الدراسات لم تصل إلى نتائج حاسمة حول هذا الموضوع.

وبناء على ذلك أجمعت آراء الباحثين على أنه في حال عدم وجود برهان قاطع أو دليل ملموس يمكّن الباحث أن يقرر أن تعليم لغة ثانية هو ميزة أو عائق للشخصية الفتية. وفي حال غياب مثل هذا الدليل يوجد بالمقابل برهان واضح يعطي مقداراً من الأفضلية للبدء

---

(١) المرجع السابق ص٢٤.

(٢) المرجع السابق ص٢٢.

المبكر بتعلم لغة ثانية تسوّغه المكاسب النفسية والاجتماعية الكثيرة التي يحصل عليها من يتقن التكلم بلغتين أو أكثر.[1]

ويذهب هذا الفريق أيضاً إلى أن تعلم اللغة الأجنبية المبكر له خصائص معينة لا تتكرر في مرحلة لاحقة، ويمكن الإفادة منها في مدة تتراوح بين الخامسة والحادية عشرة من عمر الطفل، وذلك إذا وجّه هذا التعلم وفق أفضل مبادئ التعليم وطرائقه (تهيئة أجواء لغوية اصطناعية) ليأتي أقرب ما يكون إلى التعلم الطبيعي الذي يحصل عليه طفل يعيش في وسط يتكلم لغتين. وعلى هذا تبرز أهمية البدء بتعليم اللغة الأجنبية منذ المرحلة الأولى حتى يستمر التدريب على استعمالها مدى أطول من السنين.

وتجدر الإشارة إلى أن الطفل يواجه عقبات عند البدء بتعلم اللغة الأجنبية في المرحلة الثانوية يمكن تلافيها بالبدء في تعليم هذه اللغة منذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، والإفادة من فرص السنين الغضة لاكتساب اللغة، والتي يملك الطفل فيها مقدرة كبيرة على التقليد بالنسبة لأصوات لغة ما، وقدرة عظيمة على تمثل تراكيب لغوية أخرى، وهذه بمجموعها أمور ثمينة من الحكمة عدم إضاعتها أو الإقلال من شأنها. يضاف إلى ذلك أن اللغة لا تتأتى بسرعة، ومن الأفضل أن تتأصل مع الطفل منذ مراحل مبكرة، ذلك لأن الطفل كالرادار يمتص ما حوله في البيئة ولأن لعقله استعداداً لاستيعاب أمور كثيرة، والمسألة فقط مسألة طريقة وأسلوب ونوع المادة المتعلمة.[2]

والواقع لم تصل البحوث إلى نتائج حاسمة في هذا المجال، وما يزال كل فريق متمسكاً بوجهة نظره إلى هذا الموضوع، وفي دراسة تتبعية لثلاث مجموعات من أطفال الرياض تعلمت الأولى اللغة العربية، والثانية اللغتين العربية والإنجليزية، والثالثة اللغات الثلاث العربية والإنجليزية والفرنسية، وجرى تتبع هذه المجموعات الثلاث حتى نهاية الصف

---

(١) المرجع السابق ص ١٧-٢٠.

(٢) المرجع السابق ص ١٦.

الرابع من مرحلة التعليم الأساسي حيث أجري اختبار لقياس المستوى التحصيلي في اللغة العربية، فلم يتبين وجود اختلاف في هذا المستوى بين أطفال المجموعات الثلاث، وإنما وجد أن أطفال المجموعتين الثانية والثالثة كانت لديهم اتجاهات سلبية نحو اللغة العربية، وقد يرجع السبب إلى طرائق تدريس لغتنا العربية، إذ إن طرائق تدريس اللغات الأجنبية جذّابة وغنية في أساليبها وتقاناتها الحديثة، في حين أن طرائق تدريس العربية مازالت متخلفة أسلوباً وتقانة.

سادساً- صوى على درب النهوض بالواقع

لما كان ثمة فوضى واضطراب في وضع اللغة العربية واللغات الأجنبية في العملية التعليمية التعلمية في التعليم العام بالوطن العربي كان لابدّ من رسم بعض الصوى للنهوض بهذا الواقع، ومن هذه الصوى:

١- وضع سياسة لغوية وتخطيط لغوي في ضوئها للتمكين للغة العربية:

إن الحرص على أن يتقن أبناء العربية لغتهم الأم (العربية الفصيحة) واجب مقدس، فينبغي للجهود أن تبذل للتمكين للغة العربية في التعليم العام على أنه الأساس في تزويد الناشئة بالكفايات اللغوية، وعلى أن يتناول التمكين جميع جوانب العملية التعليمية التعلمية مناهج واستعمالاً سليماً على ألسنة المعلمين والمتعلمين، وطرائق وأساليب وتقانات حديثة، ومناشط وفعاليات صفية ولا صفية، ومساجلات ومناظرات ومسابقات على جميع الصعد....الخ.

ومن البدهي أن وضع سياسة لغوية قومية على الصعيد العربي ووضع خطة في ضوئها يساعد أيما مساعدة على عملية التمكين، على أن تكون ثمة متابعة حثيثة لتنفيذ بنود هذه الخطة على الصعيدين القومي والوطني.

٢- وضع سياسة لغوية وتخطيط لغوي للغات الأجنبية:

إن تعلم اللغات الأجنبية أمر لازب على أن تبقى للغة الأم المكانة الجديرة بها في

العملية التعليمية التعلمية، وأن يكون ثمة تركيز عليها من حيث الاهتمام والعناية والاتقان وتعليمها بالأساليب الجذابة والشائقة تمكيناً لها في نفوس أبناء الأمة وعقولهم ووجداناتهم.

وفي الوقت نفسه لما كان عصرنا الحالي، عصر العلم والتقانة (التكنولوجيا)، وعصر الانتشار الثقافي والانفتاح على حضارات الأمم والشعوب كان لابد من وضع سياسة لغوية وتخطيط لغوي تجاه تعليم اللغات الأجنبية من حيث تحديد صف البدء بتعليمها، وعدد ساعاتها.

٣- إتاحة الفرصة لاختيار اللغة الأجنبية المتعلمة:

لابد من أن يكون ثمة تخيّر للغات الأجنبية الحية التي يتعلمها أبناء الأمة في ضوء رؤية استراتيجية مستقبلية، وإذا كانت اللغة الإنجليزية هي اللغة العالمية في المرتبة الأولى من حيث انتشارها على الصعيد العالمي فإن ثمة لغات أخرى يترتب على أبناء العربية تعلمها في ضوء العلاقات التي تربط الأمة العربية بأصحابها مادام الوطن العربي يتوزع بين قارتي آسيا وإفريقيا.

واختيار اللغة الأجنبية دون فرضها فرضاً على التلاميذ كما يحدث الآن على الصعيد العربي حيث تسود الإنجليزية في دول الخليج العربي والفرنسية في دول المغرب العربي، أمر تربوي سليم من حيث ترك الحرية لعملية الاختيار، والسؤال الذي يمثل أمامنا: لِمَ لا نعلم اللغة الصينية في مدارسنا أو اليابانية علماً بأن الصينية أصبحت ثاني دولة في العالم من حيث الأهمية الاقتصادية بعد أمريكا ؟ لِمَ لا نبين لأبنائنا أهمية تعلم اللغة الأجنبية ثقافياً واقتصادياً وسياسياً ؟ ونوضح لهم المزايا النسبية التي يحصلون عليها عند إتقان اللغة وفرص العمل المحتملة مثل الترجمة والعمل في شركات عربية صناعية تتعامل مع أصحاب تلك اللغة الأجنبية المكتسبة الذين يحتاجون إلى مختصين في لغتها واقتصادها وحضارتها ؟

كم من منافع سياسية واقتصادية يجنيها الوطن العربي لو تعلم ١٠٪ من أبنائه فقط اللغة الصينية و١٠٪ اللغة الهندية و١٠٪ اللغة الروسية و١٠٪ اللغة اليابانية ؟ تساؤل ورد

على لسان الاقتصادي الدكتور نزار العبد الله.

ويسأل أيضاً: لِمَ لم نعد العدة لتأهيل المعلمين في ضوء خطة تبدأ بلغات الدول الإسلامية كالماليزية والإندونيسية والإيرانية والأوردية علماً بأن الحرف العربي ما يزال مستعملاً في عدد من لغات تلك الدول؟ ولِمَ لا نبدأ بتعلم بعض اللغات الإفريقية للدول المجاورة للوطن العربي مثل النيجر ومالي وتشاد والسنغال ؟.

مراجع الفصل

١- أبو خلدون ساطع الحصري- تقارير واقتراحات للإصلاح.

٢- أبو خلدون ساطع الحصري- آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة.

٣- الدكتور طه حسين- مستقبل الثقافة في مصر- مطبعة المعارف ومكتبتها- القاهرة ١٩٦٨.

٤- الدكتور محمود السيّد وآخرون- الخطة العامة لتعريب التعليم- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- تونس ٢٠١١.

٥- الدكتور محمود السيّد- الكفايات اللغوية لطلاب ما قبل التعليم الجامعي- مجلة التعريب- العدد الثالث والأربعون – كانون الأول ديسمبر ٢٠١٢.

٦- مؤسسة الفكر العربي- استطلاع رأي طلاب ما قبل التعليم الجامعي- بيروت ٢٠١١.

7- UNESCO (1963) Foreign language in primary Education.

الفصل السابع

واقع تدريس اللغة العربية في الجامعات العربية *

* بحث ألقي في ندوة استخدام اللغة العربية في التعليم العالي في الوطن العربي- الواقع والتحديات- المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر واللجنة الوطنية لليونسكو- بيروت- كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤م.

الفصل السابع

واقع تدريس اللغة العربية في الجامعات العربية

نحاول في هذا البحث الموجز أن نتعرف واقع اللغة المستخدمة في التدريس الجامعي في الوطن العربي أولاً، ثم نشير إلى الشكوى من ضعف مخرجات الجامعات العربية في لغتهم الأم، ويُرجع بعضهم مردّ هذا الضعف إلى طرائق التدريس حيث يحملّونها مسؤولية هذا التردي، لذا كان لابدّ من الوقوف على مسار هذه الطرائق ثانياً إن في كليات الآداب والتربية من جهة، أو في الكليات الجامعية الأخرى في حال كون اللغة العربية متطلباً جامعياً من جهة أخرى. وفي ضوء ذلك كله نخلص إلى عدد من التوصيات الرامية إلى النهوض بهذا الواقع.

أولاً – واقع اللغة المستخدمة في التدريس الجامعي في الوطن العربي

لو وقفنا على واقع اللغة المستخدمة في التدريس الجامعي في الوطن العربي لوجدنا أن دول المغرب العربي تدرّس باللغة الفرنسية فهي اللغة المهيمنة في هذه الدول وإن كانت الإنجليزية بدأت تزاحم الفرنسية في السنوات الأخيرة، أما الإنجليزية في دول الخليج العربي فهي المهيمنة أيضاً، ففي المملكة العربية السعودية تدرّس جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالإنجليزية وكذلك مؤسسات التعليم الخاص تدرّس بها أيضاً في كلية الرياض للصيدلة وطب الأسنان. أما جامعة الملك سعود فتدرّس باللغتين العربية والإنجليزية، وتدرّس جامعتا الملك خالد والملك فيصل باللغة العربية ولكن يسمح بتدريس بعض المواد بالإنجليزية.

أما جامعتا أم القرى والجامعة الإسلامية فتدرّسان بالعربية.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تدرّس جامعة الإمارات بالإنجليزية في جميع الكليات ما عدا كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية واللغة العربية. وتدرّس جامعة عجمان الخاصة بالإنجليزية في الكليات العلمية وبالعربية كليات الآداب والعلوم الإنسانية. أما الجامعات الخاصة (الجامعة الأمريكية في الشارقة) وجامعة العين، وجامعة

الحصن) فتدرّس بالإنجليزية وتدرّس جامعة باريس باللغة الفرنسية.

وفي جامعة قطر تدرّس المواد بالإنجليزية بشكل كامل في المدينة الجامعية، كما تدرّس الكليات العلمية باللغة الإنجليزية.

وفي دولة البحرين تدرّس جامعة الخليج العربي بالعربية ما عدا كلية الطب وكلية تكنولوجيا المعلومات فتدرّسان بالإنجليزية. أما الجامعات الخاصة (جامعة نيويورك وجامعة البحرين الطبية والجامعة الملكية للبنات وجامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا وجامعة بنتلي) فتدرّس كلها بالإنجليزية.

وفي الأردن تستعمل العربية لغة تدريس في الكليات الإنسانية والاجتماعية في الجامعات الرسمية والخاصة، وتستعمل اللغة الإنجليزية الممزوجة بالعامية في التخصصات العلمية والطبية والهندسية وإدارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد والعلوم الإدارية. وتستخدم اللغة الإنجليزية في جميع التخصصات في جامعة الأميرة سمية الخاصة. وفي الجامعة الألمانية الأردنية تدرّس الإنجليزية في السنوات الثلاث الأولى والألمانية في السنتين الرابعة والخامسة إضافة إلى تدريس الإنجليزية متطلباً جامعياً على أنها امتحان كفاءة في اللغة الإنجليزية وامتحان كفاءة في اللغة الألمانية قبل الالتحاق بالسنة الرابعة. ويجري التدريس باللغة الإنجليزية في جامعة نيويورك للتكنولوجيا.

وفي مصر يجري التدريس باللغة العربية في كليات الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعات الحكومية في حين يكون التدريس في الكليات العلمية والطبية والهندسية والاقتصاد والعلوم الإدارية وإدارة الأعمال بالإنجليزية الممزوجة بالعامية. أما الجامعات الخاصة فتدرّس باللغة الإنجليزية.

وفي لبنان يجري التدريس في الجامعة اللبنانية باللغات الثلاث العربية والإنجليزية والفرنسية بحسب الكلية واختيار الطالب، في حين يجري التدريس في الجامعة الأمريكية والجامعة الأمريكية اللبنانية بالإنجليزية. أما جامعة البلمند والجامعة الفرنسية وجامعة نوتردام وجامعة سانت جوزيف فتدرّس كل منها بالفرنسية.

أمـا التـدريس في سـورية فهـو بالعربيـة في جميـع الكليـات الجامعيـة وفي مختلـف التخصصات، إن في الجامعات الحكومية، أو في الجامعات الخاصة، مـا عـدا مقـررين اثنـين يدرسان بالإنجليزية في الجامعات الخاصة.

وفي السودان شقّ التعريب طريقه إلى الكليات الجامعية وفي مختلف التخصصات منـذ عام ١٩٩٠، إلا أن الإنجليزية هي المستعملة في جنوب السودان.

ويتضح من خلال هذا الواقع أن اللغة العربية ليست بأحسن أحوالها، فهي مسـتبعدة في الأعم الأغلب في الجامعات الخاصة، إذ تحل محلهـا الإنجليزيـة في دول الخلـيج العـربي، والفرنسية في دول المغرب العربي، كما تحل محلها في الكليات العلمية في الجامعات الحكوميـة في دول الخليج العربي، وانحصر استعمال العربيـة في كليـات الآداب والعلـوم الإنسـانية في الأعم الأغلب.

ثانياً – الشكوى من ضعف مستوى الخريجين

تتعدّى الأهداف المعاصرة للجامعة التدريس والبحث العلمـي وخدمـة المجتمـع إلى تعزيز الانتماء، وتأكيد الهوية في عالم يرمي إلى هيمنة ثقافة الأقوياء على الضعفاء عـلى الـرغم من أنه يرفع شعار التنوع الثقافي والتعدد اللغوي.

وفي التدريس لم يعد ليقتصر على أن تكون رسالة الجامعة تزويد الدارسـين بالجوانـب المعرفية البحتة، وإنما إعدادهم معرفياً وفنياً، وتزويدهم بمهارات التعلم الـذاتي، والاعـتماد على الذات، والتعلم المسـتمر، والإسـهام في حـل مشـكلات مجـتمعهم، والتنبـؤ بـالظواهر الاجتماعية، وإجراء البحوث المتصلة بالبيئـة بمفهومهـا الشـمولي بغيـة الارتقـاء بالمسـتوى الثقافي والمعيشي للمجتمع بعـد إيجـاد الحلـول المناسـبة للمشـكلات الثقافيـة والاجتماعيـة والاقتصادية.

وطالما شكا المعنيون في أوساطنا الثقافية من ضعف مستوى أداء خريجي الجامعـات في لغتهم، إذ إنهم لا يتقنون أساسياتها، ويرتكبون الأخطـاء النحويـة، وتعـوزهم القـدرة عـلى التعبير الوظيفي في مواقف الحياة، فيعانون الارتباك في مواقفها من إلقاء كلمة في مناسـبة أو

تقديم طلب، أو إدارة اجتماع، أو كتابة محضر جلسة...الخ، كما يعوزهم الاستشهاد ببيت شعري أو مَثَل أو حكمة لعدم تزويدهم بمهارة حفظ الشواهد على أن توظّف في المواقف الملائمة لها.

ولم تكن هذه الشكوى وليدة يومنا، وإنما أشار إلى ذلك في خمسينيات القرن الماضي الدكتور طه حسين وأمين الخولي وبنت الشاطئ، ولم تكن الشكوى منصبة على سوء التدريس في التعليم العام، وإنما تجاوزته إلى التعليم الجامعي، فها هو ذا أمين الخولي يقول: «امض قدماً في مراحل التعليم العام لمن تهيأ لهم السير فيها، فإذا تعليم اللغة القومية غير موفق، وإذا أدبها غير محبَّب، وإذا النشء يذهب هواه بدداً في آداب لغة أخرى إن قرأ، وإذا هو لا يرقى له وجدان إذا ما أعوزته الملهمات الفنية، ومن هذا يكون الركود الأدبي، وتكون أزمة الفن القولي في نواحيه الفنية والعلمية، فللمسرح أزمة، وللصحافة أزمة، وللإذاعة أزمة، ولذا وكيت أزمات لغوية كلها لا غير، ولهذا وما إليه أشدُّ الأثر في عجز الأمة عن أن تركز عواطف أفرادها، وتجمع قلوب أبنائها، وتوجه هواهم إلى الأمل الموحد والفعل المشترك».[1] ؟

وتردّد بنت الشاطئ الشكوى ذاتها قائلة: «إن المتعلم قد يمضي في الطريق التعليمي إلى آخر الشوط، فيتخرج في الجامعة وهو لا يستطيع أن يكتب خطاباً بسيطاً بلغة قومه، بل قد يتخصص في دراسة اللغة العربية حتى ينال أعلى درجاتها، ويُعييه مع ذلك أن يملك هذه اللغة التي هي لسان قوميته ومادة تخصصه، وكل درس يتلقَّاه أبناؤنا في لغتهم العربية ينأى بهم عنها، ونرى اللغات الأخرى يتعلمها أبناؤها في مدارسهم العامة فيكسبون من كل درس معرفة جديدة بأسرار لغتهم، ونسمع أساتذة كباراً يحاضرون العربية، أو يلقون أحاديث في أندية ثقافية، وتقرأ لهم ما يكتبون من بحوث ومقالات فتدرك ما يعانون من إحساس باهظ بمقدرة اللغة التي ترهقهم بالشعور بأنهم لا يمتلكون أداة التعبير السليم

(١) أمين الخولي- محاضرات عن مشكلات حياتنا اللغوية- معهد الدراسات العربية- القاهرة ١٩٥٨ ص٥.

الطلق عن أفكارهم وآرائهم».[1]

وقام الدكتور سعيد التل بدراسة شاملة عن مستوى طلاب الجامعات الأردنية في اللغة العربية فوجد أن ثمة تدنياً في مستوى أداء هؤلاء الطلاب في اللغة العربية، وتمثلت مظاهر هذا التدني في الضعف في القدرة التعبيرية، والعجز أحياناً عن التعبير الإبداعي والصياغة الجيدة للعبارات، وشيوع الأخطاء اللغوية وعدم الدقة في استخدام المفاهيم والخلط بينها، والافتقار إلى مهارات القراءة الجهرية الجيدة، والقصور في مهارة الاستماع وفي آداب الاستماع والعجز عن القراءة الناقدة.[2]

ولقد أشارت لجنة النهوض باللغة العربية في رابطة الجامعات الإسلامية في اجتماعها بمدينة الإسماعيلية في يناير ٢٠٠٢ إلى تفشي الأخطاء اللغوية في كتابات الكثيرين من أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة وأحاديثهم سواء من المتخصصين في اللغة العربية، أو غيرهم، وتردٍّ في مستوى الكتابة والخط والمحادثة بلغة عربية سليمة خالية من الأخطاء النحوية والأسلوبية.[3]

ولم تكن هذه الصيحات تنطلق من قطر عربي دون آخر، وإنما كانت عامة على الصعيد العربي في مشرق الوطن العربي ومغربه. وتساءَل الباحثون عن الأسباب الكامنة وراء هذا الضعف، فإذا نفر منهم يرى أن أخطر ما في الصورة هو المناهج وطرائق التدريس، «إذ إن النظام السائد في بعض الدروس هو الإملاء، والتفكير العلمي حبيس المختبرات، ولا ينصب إلا على الجماد والحيوان والنبات منها، وكثير من الموضوعات تبدو غير ذات أهمية

---

(١) الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)- لغتنا والحياة- دار المعارف بمصر- القاهرة ١٩٧١ ص١٩١.

(٢) سعيد التل- قواعد الدراسة في الجامعة- عمان- دار الفكر: الطبعة الأولى ١٩٩٧.

(٣) رابطة الجامعات الإسلامية- الجامعات الإسلامية وتعليم العربية: الواقع والتطوير- مدينة الاسماعيلية بمصر- يناير ٢٠٠٢م.

للطلبة في حياتهم، وكثير من الكتب الدراسية التي توجد بين أيدي الطلبة شحيحة أو سطحية أو غير مناسبة، وروح البحث غير مشجعة فيهم، وليس من المبالغة إذا قلنا إن التدريس في بعض الدروس والأقسام والكليات يكاد يكون امتداداً للدراسة الثانوية دون تغيير يذكر، وتأصيلاً لما غرسته في الطلبة من اعتماد على الغير وحفظ المتون»[1].

ولما كانت اللغة العربية تستند في وجودها وأدائها إلى جانبين أساسيين هما الجانب اللغوي العلمي والجانب الأدبي الجمالي، وكان إغناء هذين الجانبين بالمادة العلمية والأدبية التي تربط التراث بالحداثة والأصالة بالمعاصرة ثم تكاملهما معاً من شأنه أن يمنح اللغة بعداً قومياً فيه أصالة، وبعداً إنسانياً فيه حضارة[2]. أدركنا مدى خطورة ضعف تزويد خريجينا الجامعيين بمهارات لغتهم وتدني مستوى أدائهم فيها.

وابتعاداً عن التعميم في إصدار الأحكام على الواقع، وتبياناً لما ذهب إليه بعض الباحثين من أن طريقة التدريس هي المسؤولة عن تدني مستوى أداء المتخرجين في الجامعات العربية كان لابد من وقفة مستأنية على واقع طرائق التدريس في هذه الجامعات على النحو المبيّن فيما يلي:

ثالثاً – طريقة التدريس أحد مكونات المنهج

تعدّ طريقة التدريس مكوناً من مكونات المنهج بمفهومه المنظومي الشمولي المتكامل، إذ إن المنهج بمفهومه الحديث هو نظام System يشتمل على الأهداف والمقررات الدراسية والكتب والمراجع وطرائق التدريس والوسائل التعليمية التعلمية والمناشط والامتحانات وأساليب التقويم والمباني والمرافق والمعدات. وهذه المكونات لمنظومة المنهج

---

(١) الدكتور عبد الجليل الزوبعي والدكتور محمد أحمد الغنام– التعليم العالي في العراق (اتجاهات نموه ومشكلاته) – جامعة بغداد ١٩٦٨ ص٤٥.

(٢) الدكتور محمد جواد النوري– اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين في المؤسسات التعليمية في فلسطين– الواقع والتحديات واستشراف المستقبل– الموسم الثقافي الثالث والعشرون لمجمع اللغة العربية في الأردن– عمان ٢٠٠٥ ص١٩٥.

تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها، فهي ترتبط ارتباطاً عضوياً فيما بينها بحيث يؤثر كل منها في غيره ويتأثر به.

وتعدّ طريقة التدريس عنصراً أساسياً في هذه المنظومة، ولها أثر كبير في تحقيق الأهداف المرسومة للمنهج، ذلك لأن المدرس لا يدرّس بمادته فقط، وإنما يعلّم بطريقته وأسلوبه وشخصيته وعلاقاته مع طلابه، وما يضربه لهم من مثل أعلى وقدوة حسنة، وعلى المدرسين مسؤولية كبيرة في جذب طلابهم إلى المادة التي يدرسونها على أن يكونوا متقنين مادتهم، عارفين أسرارها، ومدركين سماتها وخصائصها، ذلك لأنهم القدوة والمثال أمام طلابهم، بهم يقتدون، ولغتهم يقلدون، فإذا كانت لغة المدرس سليمة وأسلوبه مستقيماً امتص طلابه السلامة والاستقامة في الأسلوب والتراكيب، وإذا ارتكب الخطأ وعلَّمه طلابه رسخ الخطأ في الأذهان، وسرى على الألسنة والأقلام، وانتقل من جيل إلى آخر.

وإذا كان لتمكن المدرس من مادته أثر كبير في نجاح العملية التعليمية التعلمية فإن لطريقة التدريس أثراً كبيراً في تحقيق الأهداف المرسومة للمنهج. ومن هنا كان لابد لنجاح المدرس في عمله أن يكون متقناً لمادته أولاً، محضراً لها، وواثقاً من نفسه، ومستخدماً الطريقة التربوية الملائمة والمشوقة لعرض مادته، وأن يكون مرناً في استخدام الطريقة، ومكيفاً لها وفق الأجواء التي يتفاعل معها.

وغني عن البيان أن المدرس الذي يقولب نفسه في إطار طريقة واحدة يلتزم بها في دروسه كافة، وأسلوب معين ينتهجه في المواقف كافة، محكوم عليه بالإخفاق، ذلك لأن الطريقة لا تصنع المدرس، وإنما هو الذي يبتكرها ويكيّفها وفق المادة والوسيلة والأجواء والمستويات.

ومن هنا كانت التربية الحديثة تمنح المدرس حرية الحركة وتنطلق به نحو الإتقان في نجاح أدائه، إذ لا شيء يعمل على تحنيط المدرس وتجميده وشل قواه مثل اعتماده طريقة معينة على أنها هي المثلى والفضلى، إذ لا يمكن الحكم على فعالية أي طريقة إلا بالتجربة العلمية المنضبطة، إذ إن التعصب لأي أسلوب تعليمي والتحيز له من غير القيام بأي تجربة

تثبت فعاليته أمر بعيد عن الأسلوب العلمي والموضوعية، ذلك لأن عصرنا لم يعد يحتمل الاعتماد على الاجتهادات الذاتية والانطباعات الشخصية. والسؤال: ما طرائق التدريس المتبعة في جامعاتنا العربية؟

وهنا لابد لنا من التفريق بين تدريس اللغة العربية في كليات الآداب والتربية، وتدريسها في الكليات الأخرى على أنها متطلب جامعي.

رابعاً – طرائق تدريس اللغة العربية في الجامعات العربية

١ – تدريس اللغة العربية في كليات الآداب والتربية

أ- **محتوى المناهج**: لو حاولنا رصد تدريس اللغة العربية في الجامعات العربية في كليات الآداب والتربية فإننا نلاحظ ما يلي:

١- يجري إعداد المعلم في كليات الآداب والتربية على أساس توجيه العناية الأولى لآداب اللغة، وليس للغة نفسها. فالمنهاج في هذه الكليات إن في أقسام اللغة العربية أو في أقسام اللغات الأجنبية يركّز على الشعر والنثر والآداب، ويغفل المحادثة والتعبير الشفاهي غالباً، مع أنه لا يمكن إنكار أهمية هذه الجوانب، ولكن في الوقت نفسه يجب أن نقر بأهمية المحادثة في العملية التعليمية التعلمية، إذ ينجم عن ذلك أن يتخرج مدرسون يحفظون قصاصات من تاريخ اللغة والأدب، ولكنهم لا يحسنون استخدام المهارات اللغوية في الحياة.

٢- من الملاحظ في تدريس اللغة وآدابها أن ثمة عزلة بين المواد اللغوية والأدبية في مناهج إعداد المدرسين، لا بل إن العزلة تتمثل أحياناً بين علوم اللغة نفسها، إذ إن اللغويين فصلوا النحو عن المعاني، ووضعوا بينهما الحدود والأسوار، وكان ثمة دعوة لأن يدرس علم المعاني ضمن النحو بمفهومه المنظومي الشمولي المتكامل أصواتاً وبنية صرفية وضبطاً للأواخر وتركيباً وأداءً ومعاني...الخ.

٣- الفصل بين مصادر البحث اللغوي ومصادر البحث الأدبي، فمصادر البحث

اللغوي تتمثل في الكتابات العربية النظرية المعتدّ بها، والتي تصور واقعاً لغوياً معيناً هو واقع اللغة في عهودها الزاهرة المحدودة وما يطلقون عليها عهود الاحتجاج والتي تعزّزها النصوص الأدبية القديمة وحدها. أما مصادر البحث الأدبي فهو نصوص الأدب الإنشائي منذ الجاهلية إلى العصر الحديث دون استثناء، في حين أن اللغويين لا يعدّون النصوص بعد عصر الاحتجاج مصادر للبحث اللغوي.

٤- الاهتمام بالقضايا التاريخية من غير التركيز على المبادئ العامة والاتجاهات الأساسية في المقررات المدروسة، ففي الأدب المقارن يطول الحديث عن تاريخ الأدب المقارن ومؤتمراته في الوقت الذي يختصر فيه بيت القصيد من حيث الإتيان بالنصوص الأدبية من الأدب العربي والآداب العالمية وإجراء الدراسات المقارنة حولها لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف ووشائج التأثير والتأثر والتبعية والإبداع. وفي مقرر النقد القديم يجري الحديث عن الشخصيات النقدية من دون الاهتمام الكافي بتطور الفكر النقدي تبعاً لتطور الذوق والحياة.

٥- العزلة بين مناهج الأدب والعلوم الإنسانية المختلفة في الأعم الأغلب كالتحليل النفسي وعلم اجتماع الأدب، وعلم اللغة الحديث. وثمة ظواهر في الأدب لا يمكن تفسيرها إلا في ضوء علم النفس كظاهرة التمركز حول الذات أو التضخم بالأنا égocentrisme لدى المتنبي.

٦- الاهتمام بفقه اللغة وهو منحى تاريخي فلسفي وإهمال لعلم اللغة بفروعه المختلفة من مثل علم نفس اللغة، علم اللغة الاجتماعي، علم الأصوات، علم تركيب الكلام...الخ.

٧- غياب المعايير العلمية الموضوعية في تدريس الأدب وإخضاع ذلك إلى مزاج المدرس واختصاصه، وهذا يؤدي إلى هشاشة الإعداد واضطرابه، فتدريس الأدب الجاهلي يقتصر على المعلقات عند بعضهم، وعلى شعر الصعاليك لدى بعضهم الآخر، أو لدى شاعرين فقط عند بعضهم الثالث، وينطبق هذا المسلك على تدريس الأدب

العباسي وتدريس الأدب الحديث، فإذا تدريس الأدب العباسي يقتصر على البحتري وأبي تمام، وإذا تدريس الأدب الحديث يقتصر على المسرح، فيتخرج الطالب في الكلية دون أن يتعرّف الصورة المتكاملة لعصور الأدب بمختلف فروعها واتجاهاتها وتياراتها.

٨- تدريس النحو على أنه غاية في حد ذاته لا على أنه وسيلة لتقويم القلم واللسان: وقد انعكس ذلك سلباً على الدارسين برماً به، واستثقالاً له، وعزوفاً عن الإقبال عليه بكل نفس راضية، أضف إلى ذلك أن المماحكات في المسائل النحوية والتأويلات والشذوذات والاستثناءات وتعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة بين البصريين والكوفيين قد زاد في مشكلة تدريس النحو تعقيداً وصعوبة.

ومن يلق نظرة على توزيع المباحث النحوية في بعض كليات الآداب الجامعية يرَ أن أغلب المباحث قُرِّرت في السنة الأولى، وأن السنة الثانية تدرّس فيها الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها، على حين أن الأدوات وتاريخ النحو يدرس في السنة الثالثة، وقد خلت السنة الرابعة من مباحث النحو.

فإذا رأينا أن المهارات النحوية لا تكتسب إلا بكثرة المران والممارسة أدركنا أن ثمة نقصاً يحوط تدريس النحو في جامعاتنا، ومدى الصعوبة التي يحس بها بعض المتخرجين في الواقع العملي عندما تصادفهم مسائل نحوية أساسية لم يكونوا قد تمكنوا منها بسبب عدم التدريب الوافي، والانصراف إلى أمور جانبية على حساب أمور أساسية.

ب- **طرائق التدريس**: إذا كانت أنظار بعض الباحثين قد اتجهت إلى محتويات المنهج ومضامينها ومقرراتها على أنها هي السبب في ضعف مستويات المتخرجين في الجامعات العربية فإن ثمة باحثين آخرين رأوا أن الأزمة ليست في اللغة ذاتها، وإنما في طرائق تدريس اللغة، إذ ترى بنت الشاطئ «أننا نتعلم العربية قواعدَ صنعة وإجراءاتٍ تلقينية وقوالبَ صماء، نتجرَّعها تجرُّعاً عقيماً بدلاً من أن نتعلمها لسان أمة ولغة حياة، وقد تحكمت قواعد الصنعة وقوالبها الجامدة فأجهدت المعلم تلقيناً

والمتعلم حفظاً دون أن تجدي عليه شيئاً ذا بال في ذوق اللغة ولمح أسرارها في فن القول»[1].

وحمّل المجمعي الراحل الدكتور محمد كامل حسين طريقة التدريس مسؤولية تدني المستوى اللغوي، فها هو ذا يقول: «وكنت أحسب أن ذلك الضعف مرجعه إلى ما في قواعد اللغة من تعقيد، وبعد عن أسلوب التفكير الحديث وكثرة ما فيها من تأويل وحذف وتقدير وتعليل لما لا يحتاج إلى تعليل.. على أن ما نشهده اليوم من ضعف بالغ في العلم باللغة العربية لا يمكن أن نرجعه إلى تلك الصعوبات فهي قديمة. أما الجهل باللغة إلى الحد الذي نشكو منه اليوم فهو ظاهرة حديثة وسببُها من غير شك الطرائقُ الجديدة في تعليم قواعد اللغة العربية»[2].

ويرى بعض الباحثين أن أي لغة في العالم مهما تبلغ درجة صعوبتها وتعقيدها ممكنة التعلم والإتقان حين توجد الطريقة التربوية الناجحة لتعلمها واكتسابها»[3].

ويلاحظ المتتبع لطرائق تدريس اللغة العربية في جامعاتنا العربية في العقود الأخيرة يرى أن هذه الطرائق ما تزال متسمة بالطابع التقليدي في الأعم الأغلب، ففي دراسة استطلاعية على أعضاء هيئات التدريس في الجامعة تبين أن أكثر طرائق التدريس شيوعاً كانت لمصلحة المحاضرة على النحو المبيّن فيما يلي:[4]

نوع الطريقة	النسبة المئوية لشيوعها
١- المحاضرة	٣٧٪

(١) الدكتورة بنت الشاطئ- لغتنا والحياة- دار المعارف بمصر- القاهرة ١٩٧١ ص١٩٦.

(٢) الدكتور محمد كامل حسين- مذكرة عن الطريقة الحديثة في تعليم النحو- وزارة التربية والتعليم بالجمهورية العربية المتحدة- القاهرة ١٩٦٦ ص١.

(٣) الدكتور حسام الخطيب- اتحاد المعلمين العرب- الخرطوم ١٩٧٦ ص٥٥٨.

(٤) د. رشدي أحمد طعمة ود. محمد بن سليمان البندري- التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير- دار الفكر العربي- القاهرة ٢٠٠٤ ص ١٦٧.

٢- التجارب العملية	٢٣ ٪
٣- المناقشة	١٨ ٪
٤- المشاهدات التوضيحية	٧ ٪
٥- الندوات	٧ ٪
٦- حلقات البحث	٦ ٪
٧- طرائق أخرى	٢ ٪

ولما كانت المحاضرة من الطرائق الإلقائية التلقينية هي الأكثر تواتراً وشيوعاً كان المربون يرون أن المتعلمين في ضوء هذه الطريقة يتسمون بالسلبية والمحاكاة العمياء ما داموا يتلقون المعلومات والحقائق والأحكام دون بذل مجهود في الوصول إليها، وهذا ما يقتل فيهم روح الابتكار، كما أن الحقائق التي تقدم في ظلال المحاضرات تبقى مزعزعة في الذهن في منأى عن الرسوخ فيه بسبب وأد روح الاستنتاج وحسن التعليل ودقة الفهم، كما أن القدرة على التذوق الأدبي لن تنمّى بهذا الطريق.

ويضاف إلى ذلك أن هذه الأحكام المسبقة قد تؤدي إلى التعميم الذي يفسد النظر إلى الأمور، فإذا عرف الطالب سمات أدب عصر الانحدار على سبيل المثال، وقُدِّم إليه نص أدبي على أنه من أدب هذه الفترة وهو ليس منها، ولا يحمل أي سمة من سمات أدبها، فإنك تجد أنه يضفي على النص خصائص أدب عصر الانحدار، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلُّ على أن تقديم الحقائق والأحكام لا يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من تدريس الأدب من حيث التحليلُ والربط والاستنتاج والتذوق والتفاعل مع النصوص تفاعلاً يكشف عن أسرارها مبنىً ومعنىً [1].

ولقد لجأت بعض الجامعات العربية إلى اعتماد أسلوب حلقات البحث على أنه نمط من أساليب تدريب الطلاب على البحث والتنقيب والاعتماد على النفس في التفتيش عن

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيد- الموجز في طرائق تدريس اللغة العربية وآدابها- دار العودة- بيروت ١٩٨٠ ص٢٢٦.

مصادر المعلومات والموازنة بين الأفكار، ومناقشتها وإبداء وجهات النظر حولها في ضوء نظرة نقدية، إلا أن هذا الأسلوب لم يحقق الأهداف المرسومة له في الجامعات الكثيرة العدد لأن أعباء أعضاء الهيئة التدريسية لا تسمح لهم بمناقشة الطلاب في كل ما قدَّموه من جهة، كما أن هذه الحلقات البحثية من جهة أخرى تقتصر في أغلبها على تلخيص بعض المقالات والكتب، وتُقدَّمُ بصورة بعيدة عن الجديّة والحرص والاهتمام.

ومن الملاحظ في تدريس اللغة العربية في الجامعات العربية قلة استعمال وسائل الإيضاح والتقانة في العملية التدريسية، مع أن مدرسي اللغة يحتاجون إلى المواد التعليمية في أثناء تدريسهم متمثلة في الكتب والمصادر والمراجع والصحف والوثائق والسجلات والصور المتحركة والتسجيلات الصوتية واللوحات المصورة والرسوم والأشكال والشرائح والشفافيات واللوحات والخطوط البيانية والنماذج والمجسمات والحواسيب والشابكة (الإنترنت)...الخ.

وقد يحتاج مدرس اللغة إلى عدة مواد في الموقف التعليمي الواحد، ذلك لأن اللغة ما هي إلا صورة رمزية للواقع، والمدرس لا يستطيع أن يقرّب ما بين الرمز والواقع إلا إذا ربط بينهما ربطاً محكماً، فإما أن يقود طلابه إلى خبرة مباشرة بطريق مشاهدة الواقع في المواقف الحيوية المختلفة، وإما أن ينقل إليهم الواقع مصوراً أو مسموعاً أو ملموساً بطريق الحواس.

وثمة نقص فادح في المختبرات اللغوية في أغلب جامعاتنا العربية، وإذا توفّرت فهي لتدريس اللغات الأجنبية، ونادراً ما توظف لمصلحة اللغة العربية. مع أن ثمة تدريبات علاجية لتلافي الأخطاء الشائعة في النحو والإملاء يمكن أن تستخدم، وكذلك الاستماع إلى نماذج من التسجيلات الشعرية في مواقف متعددة مثل الرثاء والفخر والإباء والاعتزاز والوجدانيات بغية تعويد الطلبة على تكييف القراءة وتلوينها بحسب المواقف، أضف إلى ذلك إمكان إجراء تدريبات في البيان والبديع والعروض...الخ.

وعلى الرغم من أن العصر الذي نحيا فيه هو عصر العلم والتقانة فإن غياب البرامج الحاسوبية التفاعلية في الأعم الأغلب من ميدان تدريس اللغة العربية ما يزال قائماً، مع أن

الاستثمار في اللغة العربية في هذا المجال واسع جداً، وله عائداته الإيجابية على فعالية طرائق التدريس وتحقيق الأهداف المرسومة.

ج- **أساليب التقويم**: وإذا انتقلنا إلى أساليب التقويم المستخدمة في الجامعات العربية في ميدان تدريس اللغة العربية فإننا نلاحظ أن هذه الأساليب قاصرة عن قياس مستوى المتعلمين، إذ إنها لا تقيس إلا المستوى الأول من مستويات المعرفة ألا وهو الحفظ والتذكر والاسترجاع. أما المستويات العليا من حيث الفهم والربط والموازنة والاستنتاج والتحليل والتركيب والتطبيق والتفاعل والنقد والحكم، فنادراً ما تعرض لها هذه الأساليب التقويمية، كما أن الأسئلة محدودة وغير شاملة، ويرد أحياناً سؤال خصص له ثمانون درجة من أصل مئة، ونادراً ما يبصّر الطالب بأخطائه في الامتحانات ليعمل على تلافيها، إذ إن معظم الأنظمة الجامعية تتشدد في إطلاع الطالب على ورقة امتحانه بعد تصحيحها [1].

كما أن إلغاء الامتحانات الشفاهية من بعض الكليات، والاقتصار على الامتحان الكتابي، جار كثيراً على الوقوف على المستوى الحقيقي لأداء الطالب في اكتسابه المهارات اللغوية، إذ إن الامتحانات الكتابية وحدها لا تكشف عن الضبط بالشكل الذي يؤديه الطالب في أثناء قراءته، كما أنها لا تكشف عن تفاعله مع المقروء..

٢- تدريس اللغة العربية لغير المتخصصين على أنها متطلب جامعي

يحقق تدريس اللغة العربية لغير المتخصصين أهدافاً ثلاثة وهي:

١- تعزيز الإحساس بأصالة لغتنا العربية ودورها القومي في جمع كلمة أبناء الأمة العربية وصهر مشاعرهم وتوحيد فكرهم، والاعتزاز بالدور الحضاري الذي أسهمت به اللغة العربية في مسيرة الحضارة البشرية في ميادين المعرفة المختلفة.

٢- الارتقاء بواقع طلابنا اللغوي والنهوض بمستواهم، والعمل على تعزيز تزويدهم

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيّد- تعليم اللغة بين الواقع والطموح- دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر- دمشق ص٢٠٣.

بأساسيات لغتهم حتى يعملوا بدورهم على النهوض بواقع المستوى اللغوي لدى طلابهم فيما بعد بالنسبة للذين سيمارسون التدريس مستقبلاً.

٣- إعانة الطلبة على وضوح فكرهم والتعبير عنها بلغة دقيقة ومعبرة، وبعيدة عن الغموض والتشويش حتى يتمكنوا من التعبير عن أفكارهم إفهاماً للآخرين في عمليات التواصل اللغوي حديثاً واستماعاً وقراءة وكتابة وتعبيراً.[1]

وهكذا يرمي تدريس اللغة العربية إلى تعزيز الخبرات اللغوية التي اكتسبها الطلبة من قبلُ، وترميم الثغرات في أدائهم من جهة، وغرس الشغف في نفوسهم بمحبة لغتهم إذا كانت المادة اللغوية التي يتفاعلون معها تستثير الاهتمامات، وتسدّ الحاجات ما دامت وثيقة الصلة باختصاصاتهم، ومن المتوقع أن يكون خريج الجامعة ملماً بلغته القومية عارفاً أساسياتها بوصفها مقوماً أصيلاً من مقومات فكره وحضارته وهويته، وأن يكون متمكناً من سلامة لغته قراءة وكتابة وحديثاً وفهماً للمعاني وتعبيراً عنها.

ويجيء السؤال: ماذا ندرّس من المادة اللغوية لغير المتخصصين؟ وإذا كانت المادة متطلباً جامعياً؟

وتجيء الإجابة أن القدر الذي نأخذه من المادة اللغوية هو أساسيات المادة أي القدر الرئيس منها على أن يقدم إلى الدارسين في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة هذا من جهة، ومن جهة ثانية لابد أن تكون النصوص اللغوية المتخيرة من اختصاصات الدارسين.

أما القدر المناسب الذي يؤخذ من المادة فقد رئي أن يقتصر على أساسياتها، ونتعرف هذه الأساسيات من تواترها وشيوعها، فما كان مستعملاً بكثرة في مواقف التواصل عدَّ أساسياً، وما كان استعماله نادراً فليس ثمة حاجة ليدرسه الطلبة، ذلك لأن أساسيات المادة تعد ذات نفع عام فيما يتعلق بمعظم المواقف التي يتعرض لها الفرد في تفاعله مع المجتمع، وهذه الأساسيات ترتبط على نحو واضح بمطالب المتعلم والمبادئ الاجتماعية وواقع

---

(١) الدكتور محمود أحمد السيّد- المرجع السابق ص ٢٦٦.

المجتمع وظروفه، كما ترتبط باختصاصه الذي يدرسه حتى يدرك أهميتها في حياته المستقبلية وحياة مجتمعه. ومن هنا كان ثمة أساسان متكاملان تختار المادة اللغوية لغير المتخصصين في ضوئهما، أولهما يركز على الأساسيات، وثانيهما يوظف هذه الأساسيات ضمن تخصص الطالب سداً لحاجاته وتلبية لرغباته واهتماماته.

وتجدر الإشارة إلى أن التعامل مع الطلبة الدارسين في الكليات المختلفة ينبغي له أن يتسم بالمرونة في ضوء اختصاصات الدارسين ومستوياتهم، وعلى المدرسين أن يراعوا هذين الجانبين معاً: مستوى الدارسين من جهة، واختصاصاتهم من جهة ثانية.

ومن الملاحظ في تدريس الطلبة من غير اختصاص اللغة العربية في الكليات الجامعية مقرر اللغة العربية أن ثمة غياباً للهدف عن أذهان القائمين على التدريس في الأعم الأغلب، فإذا هم يتبعون الطرائق نفسها التي كانوا يتبعونها في المرحلة الثانوية، وإذا هم يعيدون على مسامع الطلبة النصوص نفسها التي درسها الطلبة من قبل، ولم تكن هنالك جدة في تخيّر هذه النصوص، وطالما أسهب المدرسون في تدريس الخلافات بين المدارس النحوية لطلبة كليات الطب، وأقسام البلاغة وضروبها لطلبة الهندسة الكهربائية، وهذه الممارسات التي تدل على غياب الهدف انعكست سلباً على الطلبة، فإذا هم ينفرون من اللغة العربية، ويستثقلون مدرسيها، ويغيبون عن حضور دروسها.

أما الكتب التي يتفاعل معها الطلبة في هذه الكليات فإن بعضها زاخر بالأخطاء اللغوية، وقد ورد في مقدمة أحد الكتب التي تدرس في إحدى الكليات العلمية هذا الإهداء «وأهدي هذا العمل المتواضع إلى الذين يعرفون معنى العطاء والتضحية والدي ووالدتي ومن تشبه بهم، وإلى الذين يعرفون الحق ويناصروه، وللقراء المعذرة لأنهم كانوا ينتظروا أكثر مما قدم».

ومع تقديرنا للنيات الطيبة الصادقة والمخلصة في التأليف بالعربية، وتعميمها على مختلف الأقسام في الجامعات العربية، إلا أننا نطمح إلى أن تكون لغة هذه الكتب المؤلفة سليمة حتى لا تقع عين الطالب على أي خطأ في هذه الكتب، بحيث يمتص السلامة اللغوية

منها، ولا يضير أحدنا أن يستعين أحدنا بأهل الاختصاص فيطلب إليهم تصحيح ما كتبه وأعده لطلابه، ذلك لأن الأخطاء اللغوية إملائية كانت أو نحوية أو غموضاً، تشين الكتابة مهما يكن صاحبها متمكناً من مادة اختصاصه.

ومن الملاحظ أيضاً في جامعاتنا العربية أن ثمة اضطراباً في المصطلحات، واختلافاً فيما بينها مما ينعكس بلبلة وتشويشاً في أذهان الدرسين، وأكثر ما يتجلى هذا الاختلاف في ميادين العلوم البحتة والتطبيقية حيث تتعدد التسميات والمصطلحات للمفهوم الواحد بين قطر عربي وآخر.

ويلاحظ أيضاً أن بعض الترجمات في الكتب المترجمة غير مفهومة في عباراتها، ولا يتمثلها الطلبة ما دامت متسمة بالغموض، وهذا ما يجعل الفائدة منها غير متحققة.

خامساً – صوى على درب النهوض بطرائق تدريس اللغة العربية في الجامعات العربية

ثمة أمور يمكن في حال تحقيقها أن ترتقي بواقع تدريس اللغة العربية في الجامعات العربية، ومن هذه الأمور:

١ – **وظيفية المناهج**: يتجه تعليم اللغة نحو الوظيفية والنفعية الاجتماعية، إذ لا فائدة من تعلم أي مادة إذا لم يكن لها نفع اجتماعي وفائدة للمتعلم في تفاعله مع المجتمع.

وفي ضوء هذا التوجه لابد من أن تبنى المناهج اللغوية على المواقف الحية التي تستخدم من المادة في الحياة، حتى يحس الدارس أن المادة التي يتفاعل معها تستثير دوافعه، وترضي اهتماماته، وتلبي حاجاته، وتؤمن متطلباته، فيقبل عليها بشغف ورغبة.

ويتطلب ذلك تخليص المناهج من الحشو والتكرار والشذوذات والاستثناءات والمماحكات والتأويلات وخاصة في المادة النحوية، والتركيز على الأساسيات التي تساعد المتعلم على إدراك العلاقات بين الحقائق والمفاهيم والمجالات مما يعين على حسن الانتفاع بها، وهو بذلك يعد خطوة في سبيل تكامل المعرفة ووحدتها.

أما فيما يتعلق بوظيفية المناهج اللغوية في الكليات الأخرى غير الآداب والتربية (قسم اللغة العربية) فلا بد من أن تكون المواد في هذه المناهج التي يتفاعل معها الطلبة إن في الطب

أو في الهندسة أو التجارة أو الفقه أو التاريخ وإن في أي اختصاص آخر، من صميم اختصاصاتهم حتى تلبي حاجاتهم، وتشبع ميولهم، وأن يصار إلى إجراء التدريبات اللغوية في ظلال تلك النصوص الوظيفية بصورة غير مباشرة.

وثمة مجال رحب وواسع في اختيار المادة اللغوية في ضوء اختصاصات الدارسين، فإذا كنت أدرّس طلبة كلية التربية فيمكن الإتيان بنصوص تربوية من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ومن رسالة (أيها الولد) للغزالي، ومن مقدمة ابن خلدون (الشدة على المتعلمين مضرة بهم) ومن كتابات المربي ساطع الحصري وأحمد أمين مثل وصيته إلى ولده، ووصية الأستاذ الدكتور فاخر عاقل إلى ابنته...الخ، ويمكن عرض نصوص شعرية من مثل لامية ابن الوردي وميمية الجرجاني....الخ.

وإذا كنت أدرّس طلبة علم النفس فيمكن أن آتي بنصوص تدور حول نفسية قائلها من مثل شخصية المتنبي في «أطاعن خيلاً» وشخصية أبي فراس الحمداني في روملياته، وأبي العلاء المعري في «أرى العنقاء»، وتربية النفس عند البوصيري، وعزة النفس لدى بدوي الجبل، والتفاؤل عند إيليا أبي ماضي...الخ.

وإذا كنت أدرّس طلبة علم الاجتماع فيمكن أن آتي بنصوص تعالج المشكلات الاجتماعية قديماً وحديثاً من مثل مشكلة (أسعار الرعية) لأبي العتاهية، والتخلف في الشرق لنجيب حداد، وحرية الزواج عند الرصافي، والفقر والتشرد عند علي الجارم وأبي ماضي ومشكلة الانغماس في الملذات عند الأخطل الصغير...الخ.

وإذا كنت أدرّس طلبة كلية الفنون الجميلة فيمكن أن آتي بنصوص وصفية قديمة وحديثة من مثل وصف الفرس لامرئ القيس، ووصف الحرب لبشار بن برد، ووصف الذئب للبحتري، ووصف الليل للمعري، والصور الكاريكاتورية لدى كل من ابن الرومي والجاحظ مثل وصف الأصلع ووصف قاضي البصرة، ووصف البركة لابن حمديس الصقلي والبحتري، ووصف الجبل لابن خفاجة الأندلسي، والربيع لأبي تمام والبحتري وصفي الدين الحلي، ووصف المساء لخليل مطران...الخ.

وهكذا نرى أن التعامل مع هؤلاء الدارسين في الكليات المختلفة ينبغي له أن يتسم بالمرونة وفق اختصاصات الدارسين من جهة ومستوياتهم من جهة ثانية.

٢- العمل على إصدار توصيف للمقررات الدراسة يحدد المحتوى لكل منها وعدد ساعات التدريس وتصنيف المقررات الدراسية إلى مجموعات (متطلبات الجامعة أو المعهد، متطلبات الكلية، متطلبات القسم العلمي (التخصص)، مقررات اختيارية) على أن تكون اللغة العربية متطلباً جامعياً لجميع الطلبة، وليست من المقررات الاختيارية، وذلك للطلبة في الكليات المختلفة.

٣- إحداث تغييرات جوهرية في طرائق التدريس وتنويع مصادر التعليم والتعلم تحقيقاً لأهداف المنهج مع التركيز على توظيف التقانة في التدريس، واستخدام أساليب التعلم الذاتي وتوظيف التعلم بالحاسوب، والمناقشة والحوار والعصف الدماغي والتكليفات البحثية إضافة إلى الدراسات الميدانية والعملية، وتعزيز التعلم الذاتي على أنه أحد ركائز المنهج الجامعي، وأنه أساس للتعلم المستمر مدى الحياة؛ والتركيز على تنمية التفكير النقدي لدى الطلبة على أنه المدخل الأساسي لمواكبة روح العصر- والتمييز بين الأصالة والزيف. والعمل على أن تكشف طرائق التدريس في التعليم الجامعي عن المواهب الأدبية بغية تنميتها والارتقاء بها.

٤- توظيف تقانة المعلومات والاتصالات الحديثة في ميدان طرائق التدريس الجامعي سواء للطلبة الذين يتابعون دراستهم في الجامعة، أو لأولئك الذين يتلقون التعليم عن بعد، كما يمكن لهذه التقانة أن تؤثر بصورة إيجابية في نوعية التعليم العالي ومواءمته والحصول عليه وتخفيض تكلفته إذا وفرت لها الظروف الملائمة لتأمين الحصول المباشر على مصادر المعلومات التقنية، وتسهيل التواصل السريع بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين، كما تسهم هذه التقنيات في تقديم الدروس والبرامج المؤدية إلى الحصول على الشهادات بوسائط متعددة ومتقدمة مخترقة بذلك الحواجز التقليدية للمكان والزمان. وإن القدرة الافتراضية لهذا التطور في وسائل

التعليم لا حدود لها لتحسين التعليم المفتوح والتعلم عن بعد، والتعلم مدى الحياة إذا ما أمنت لها الظروف المناسبة[1].

٥- العمل على أن يكون إعداد مدرسي اللغة العربية في الجامعات العربية غير مقتصر على التخصص الدقيق، وإنما على ما يرتبط به من تخصصات علمية أخرى في إطار تكامل المعرفة تحقيقاً لأهمية الدور التربوي والمهني للمدرس الجامعي، وضرورة إعداده لمهنته التدريسية بحيث يتمكن من نقل نتائج التعلم نقلاً يؤدي إلى الفهم والتجديد والإبداع.

٦- إخضاع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات إلى دورات تدريبية تربوية تزودهم بمهارات توجيه الطلبة وسبل إرشادهم والأساليب الفعالة في تدريسهم وطرائق تقويمهم، بحيث يغدو عضو الهيئة التدريسية قادراً على مواكبة التدفق المعرفي، ومواجهة عصر المعلوماتية والمكتبات الإلكترونية وبنوك المعلومات والاتصالات وتقانة الاتصال والتعليم.

٧- التطوير المهني لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات على ألا يقتصر على الأساليب والطرائق فقط، وإنما إخضاعهم إلى دورات في اللغة تركز على الأساسيات ارتقاء بالواقع اللغوي، وانطلاقاً من أن هذا الارتقاء مسؤولية جماعية، ولا تلقى على كاهل مدرسي اللغة العربية وحدهم.

٨- تنويع أساليب التقويم وعدم الاقتصار على الامتحانات الكتابية، وإدخال الامتحانات الشفاهية وحلقات البحث، على أن تركز الأسئلة على مستويات المعرفة كافة وعدم الاقتصار على المستوى الأول من مستويات المعرفة المتمثل في الحفظ والتذكر والاسترجاع، وإنما يشمل الفهم والتطبيق والتحليل والضبط بالشكل

---

(١) الدكتور رشدي أحمد طعيمة والدكتور محمد بن سليمان البندري- التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير- مرجع سابق ص٨٧٦.

والتعليل والنقد...الخ.

والحد من الأسئلة الموضوعية المؤتمتة نظراً لقصورها في قياس الكثير من المستويات المعرفية العقلية العليا من جهة وقصورها في تعرف مستويات الطلبة في التعبير.

٩- السعي إلى أن تتضمن مقررات التعليم الجامعي مقرراً في مهارات استخدام المكتبة وتعدد مصادر التعلم، وآخر في أساليب البحث.

١٠- تشجيع حركة الترجمة للمراجع وأمهات الكتب الأجنبية في التخصصات المختلفة والتنسيق مع المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر- بدمشق في هذا المجال، حتى يتمكن الطلبة من الاطلاع على التطورات العلمية الحديثة في التخصصات المناظرة في دول العالم المختلفة، ونقلها إلى لغتهم الأم «العربية الفصيحة».

١١- التنسيق بين منظومة التعليم الجامعي ومنظومة التعليم ما قبل الجامعي، وكفانا تقاذف الكرة وتحميل المسؤولية لطرف دون آخر!

مراجع الفصل

١- أمين الخولي- محاضرات عن مشكلات حياتنا اللغوية- معهد الدراسات العربية- القاهرة ١٩٥٨.

٢- الدكتور حسام الخطيب- اتحاد المعلمين العرب- الخرطوم ١٩٧٦.

٣- رابطة الجامعات الإسلامية- الجامعات الإسلامية وتعليم العربية: الواقع والتطوير- مدينة الإسماعيلية – مصر يناير ٢٠٠٢.

٤- الدكتور رشدي أحمد طعيمة والدكتور محمد بن سليمان البندري- التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير- دار الفكر العربي- القاهرة ٢٠٠٤.

٥- الدكتور سعيد التل- قواعد الدراسة في الجامعة- عمان- دار الفكر- ١٩٩٧.

٦- الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)- لغتنا والحياة- دار المعارف بمصر- القاهرة ١٩٧١.

٧- الدكتور عبد الجليل الزوبعي والدكتور محمد أحمد الغنام- التعليم العالي في العراق (اتجاهات نموه ومشكلاته)- جامعة بغداد ١٩٦٨.

٨- الدكتور محمد جواد النوري- اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين في المؤسسات التعليمية في فلسطين: الواقع والتحديات واستشراف المستقبل- الموسم الثقافي الثالث والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني- عمان ٢٠٠٥.

٩- الدكتور محمد كامل حسين- مذكرة عن الطريقة الحديثة في تعليم النحو- وزارة التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة- القاهرة ١٩٦٦.

١٠- الدكتور محمود أحمد السيّد- الموجز في طرائق تدريس اللغة العربية وآدابها- دار العودة- بيروت ١٩٨٠.

١١- الدكتور محمود أحمد السيد- تعليم اللغة بين الواقع والطموح- دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر- دمشق ١٩٩٨.

الفصل الثامن

الاستثمار في اللغة العربية ثروة قومية في عالم المعرفة *

* بحث ألقي في المؤتمر السنوي لمجمع اللغة العربية في القاهرة- مارس (آذار) - ٢٠١٥.

الفصل الثامن

الاستثمار في اللغة العربية ثروة قومية في عالم المعرفة

نحاول في هذا البحث الموجز أن نشير إلى أهمية اللغة وقيمتها الاقتصادية من جهة، وأن نقف على مجالات الاستثمار في اللغة العربية من جهة أخرى، على أن هذا الاستثمار رافد أساسي وهام في عملية التنمية المستدامة.

أولاً- اللغة أهمية ومكانة

تؤدي اللغة وظائف متعددة في حياة الفرد والمجتمع، فهي وسيلة الفرد للتعبير عن مشاعره وعواطفه وأفكاره، وبها ينفذ مطالبه ويقضي حاجاته في المجتمع الذي يحيا فيه، وبها ينقل تجربته إلى الآخرين، وفي الوقت نفسه يطلع على تجارب الآخرين الحاضرة والماضية وعلى تجارب الأمم الأخرى وخبراتها، وهي وسيلة الفرد أيضاً للتفكير لأنها أداة التفكير وثمرته، إذ إننا نفكر باللغة، فهي ليست أداة للتعامل والتعاون الاجتماعيين فحسب، وإنما هي أداة التفكير والحس والشعور أيضاً.

واللغة هي الجسر الذي تعبر عليه الأجيال من الماضي إلى الحاضر، ومن الحاضر إلى المستقبل، فهي تعمل على تمتين العلاقة بين أفراد المجموعة البشرية لأنها مؤسسة اجتماعية إنسانية، ولا يتم اجتماع بشري بغير لغة.

وإن أهمية اللغة لا تكمن في أنها ليست فقط وسيلة للتخاطب والتواصل بين الجماعات والأفراد، وبين المرء وذاته، بل هي رمز للهوية التي تميز شعباً عن شعب، وتطبع حضارته ودرجة حضوره في مسرح الوجود والحياة، وصولاً إلى الاستدلال على ما في أعماق النفس وتصورات الذهن. وثمة تلازم بين الفكر واللغة فمن لا عقل له ولا فكر فلا لغة سليمة له ولا سبيل إلى اعتباره جزءاً ملتحماً بالكل الذي هو المجتمع، ومن لا يحسن النطق

أو لا يتمتع بمنطق سليم ولسان معافى فهو مختل التواصل مع المجتمع، ومعتل الفكر.[1]

وفي عصرنا الحالي عصر العلم والتقانة والمعلوماتية أضحت اللغة هي الوجود ذاته، وأصبح هذا الوجود مرتبطاً بثقل الوجود اللغوي على الشابكة «الإنترنت»، وقديماً قال سقراط لجليسه: تكلم حتى أراك. أما اليوم فالشعار هو تحاور عن بعد حتى يراك الآخرون وتراهم، ومن ثم ترى ذاتك أنت وهي بعيدة عنك أو لصيقة القرب منك في عصر بات سؤال الهوية: من أنا؟ ومن نحن؟ مطروحاً بشدة وعلى أوسع نطاق في عالمنا.[2]

وإذا كانت اللغة عظيمة الأهمية في المجتمع مادام سلوك الآخرين هو من أكثر الشروط أهمية في تكوين الجماعات فإنها إلى جانب ذلك كله تعد الحامل للموروث الثقافي للمجتمع[3]، وعاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية في المحيطين الاجتماعي المحلي والمحيط الدولي كليهما. والتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحدث مستقلة عن التغيرات الاجتماعية والسياسية وا لثقافية، وهذا يترك آثاره على اللغة ليس بوصفها رصيداً ثقافياً فحسب، بل بوصفها واقعاً اجتماعياً ذا منافع اقتصادية وسياسية أيضاً في المجتمع الحديث مجتمع المعرفة.

وينظر إلى عملية التنمية في المجتمع الحديث، مجتمع المعرفة، على أنها لا تجري إلا بالتنمية البشرية المستدامة التي لا تتحقق إلا بالاستثمار الصحيح للإنسان وخاصة معرفته العلمية ولغته العلمية والتقانية والتي تنعكس خصباً ونماءً في دروب التنمية وفي جميع المجالات.

وإن لغتنا العربية ليست نحواً وصرفاً وألفاظاً يضمها القاموس، وإنما لها وظيفة أخرى أكبر وأهم وأشمل هي الوظيفة الحضارية والسياسية، إنها ثروة قومية حقيقية ذات

---

(١) الدكتور ياسين الأيوبي- اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين في المؤسسات التعليمية في الجمهورية اللبنانية- الواقع والتحديات واستشراف المستقبل- منشورات مجمع اللغة الأردني في الموسم الثقافي الثالث والعشرين لمجمع اللغة العربية الأردني- عمان ٢٠٠٥ ص ٢٥١.

(٢) الدكتور نبيل علي ونادية حجازي- الفجوة الرقمية- عالم المعرفة- الكويت ٢٠٠٥ ص٤٢.

(٣) فلوريان كولماس- اللغة والاقتصاد- ترجمة أحمد عوض- عالم المعرفة- الكويت ص ٤٢.

عوائد اقتصادية كبيرة في مجتمع المعرفة.

ثانياً- القيمة الاقتصادية للغة

تقوم اللغة بدورين اثنين من الناحية الاقتصادية، **أولهما** عندما ينظر إليها على أنها أداة في الاقتصاد وفي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول والأمم، إذ يعدّ استعمال اللغة بمردود جيد وكفاية عالية أساساً لتحقيق النمو الاقتصادي وضرورياً في عملية التنمية. و**ثانيهما** عندما ينظر إليها على أنها صناعة وسلعة في القطاع الاقتصادي، إذ تزايد دور الصناعات الثقافية وقاعدتها اللغة الوطنية في الاقتصاد العالمي مؤخراً تزايداً كبيراً جداً.(١)

ومع تحول الاقتصاد العالمي أكثر فأكثر نحو الاعتماد على المعرفة تعاظمت قيمة الأصول غير المادية أو الأصول المعرفية وكبر دورها، واللغة وعاؤها، وما كان النمو الاقتصادي لبلد ما ليحدث إلا لارتباطه ارتباطاً مباشراً بمستوى المعرفة وخاصة العلمية والتقانية لهذا البلد، وبمعدل نمو هذا المستوى.

ومن هنا توجه الاهتمام إلى الاقتصاد غير المادي وقوامه اللغة لتحديد أهم معالم الاقتصاد الحديث بعد أن تأكد أن التنمية البشرية شرط أساسي للتنمية الاقتصادية، وأهم عناصر الاستثمار في التنمية البشرية هو الإنسان وخاصة معارفة التي تقوم على اللغة العلمية والتقانية.(٢)

وثمة دراسة أجراها البنك الدولي ضمت في مجمل عينتها أكثر من ستين دولة وأكثر من ستين ألف جهة مختلفة، خلصت إلى أن حاجة الدول النامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي تكمن في رفع مستوى المعرفة لأفراد المجتمع لا في مساعدات إنسانية، وهذا ما لا يتم الحصول عليه إلا من خلال اللغة الأم.

---

(١) الدكتور محمد مراياتي- اللغة والاقتصاد في مجتمع المعرفة – هيئة الموسوعة العربية- موسوعة العلوم والتقانة- دمشق ٢٠١٤ ص١.

(٢) الدكتور محمد عبد العظيم- اللغة القومية عامل خفي في النمو الاقتصادي- مجلة التعريب- العدد الثالث والأربعون- دمشق- كانون الأول ٢٠١٢ ص١٨٠.

وإذا كانت اللغة ينظر إليها على أنها سلعة ذات قيمة تبادلية تتزايد مبيعاتها في ظل الطلب المتنامي عليها، غير أن لها ميزة تختلف بها عن باقي السلع، وهي أن مخزونها أبداً لا ينفد.

ولقد أكدت البحوث اللسانية والفلسفية وجود علاقة نفسية متينة بين المتكلم والكلام، وبين اللغة والفكر من تداخل واتحاد، وأثبت علم اللسان أن ثمة علاقة بين العلامة اللغوية ومدلولها ومرجعها، وأن العمل في محيط اجتماعي ومادي متلائم مع العامل من الوجهة اللغوية يكون دون شك أكثر مردوداً، فإذا تعامل العامل مع آلة أو أداة يعرف أسماء مكوناتها بلغته الأم ومع مرافقين له في العمل ينطقون لغته نفسها يجعله ذلك كله في وضع نفسي سمته عمق الاتصال وتجاوز كل الحواجز العميقة الفاصلة بين المادة والتعامل ليصل بعدها إلى كنه العنصر المادي، وإذا هو يجد ذاته في حال من التلاؤم مع من يتعامل معه فيكون نشاطه أشد، وفعله أجدى، وإنتاجه أكثر.(١)

ويرى «سيمل» في مؤلفه «فلسفة النقود Philosophy of money» أن «أفكاري يجب أن تتخذ شكل اللغة المفهومة لعموم الآخرين حتى أستطيع أن أحقق غاياتي العملية بهذه الطريقة غير المباشرة، وأن نشاطاتي وممتلكاتي يجب أن تتخذ شكل القيمة النقدية من أجل خدمة أغراضي الأبعد مدى» (٢)

وفي إشارته إلى الوظيفة الاجتماعية للنقود يركز على التشابه بين اللغة والنقود بوصفهما عاملين من عوامل تطور النظم الاجتماعية، ويشكل الاقتصاد النقدي واللغة المشتركة نقلة نوعية في التطور الاجتماعي من حيث إنهما ينشئان أشكالاً جديدة للعلاقات بين الأفراد، كما يفتحان إمكانات جديدة للمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

واللغة المشتركة في المجتمع هي بمنزلة الرصيد وتتجلى في أردية مختلفة: فالمواطنون

---

(١) المرجع السابق ص١٨٩.

(٢) فلوريان كلوماس- اللغة والاقتصاد- ترجمة أحمد عوض- عالم المعرفة الكويت ص١٤.

المرتبطون معاً بمؤسسات اجتماعية أخرى مثل النقود والسوق يتكلمون الآن اللغة نفسها، أو على الأقل يسهل عليهم استعمالها، وما اللغة إلا نتاج للعمل الجمعي وثروة اجتماعية متراكمة، وتداول الألفاظ يشبه تداول السلع في السوق. وثمة كلمات معينة كالكلمات الوظيفية تقوم بوظائف السلع المتميزة التي يمكن أن نستبدل بها كل السلع الأخرى، والأحجار الكريمة مثال من أمثلة السلع المتميزة. وثمة تشابه بين الكلمة الجوفاء والورقة النقدية المنعدمة القيمة، وتشابه بين الكلام الجوهري والأحجار الكريمة ذات القيمة العالية، وإذا كان ثمة مستويات وأنواع للعملات ذهبية كانت أو فضية أو نحاسية فإن ثمة مستويات للكلام الصادر من أفواه البشر. والكلمات مثلها مثل العملات المعدنية والورقية لا تستمد قيمتها ومعناها إلا من الاستعمال الذي يضعه لها هؤلاء الذين يستخدمونها وسيلة لتعاملاتهم، وكلا النقد واللغة تعوزه القيمة في الاستعمال ويكتسبه في التبادل، وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون القيمة الشرائية، ويطلق عليه اللغويون المعنى، وأن تغير معنى الكلمات في لغة ما يساوي تغير قيمة النقود في الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن للأمة رصيداً أو ثروة نقدية، ولها أيضاً رصيد أو ثروة لغوية، وكل من العملة واللغة تصك، ويعتنى بتنظيم صكها، ولا تترك دون تحكم ومتابعة من قبل الدولة، وتأتي قيمة النقد وكذلك قيمة اللغة من تداولها، فإذا أهملت الدولة التداول بعملتها أو بلغتها (التعليم بغير اللغة الوطنية) فإن لهذا آثاراً اقتصادية هائلة.

وثمة قيمة وظيفية للنقد أو قيمة استعمالية، وتمثلها النقود الورقية، وكذلك هناك قيمة وظيفية للغة تمثلها لغة الحياة اليومية ولغة تبادل المعلومات اليومية من أجل وظائف الحياة العادية. وهناك من جهة أخرى قيمة سلعية للنقد تمثلها النقود الذهبية والفضية، والتي لها قيمة في ذاتها، إضافة إلى قيمتها الرمزية بصفتها نقداً، وكذلك اللغة، فهناك معلومات علمية وتقانية لها قيمتها في ذاتها لما لها من قيمة إنتاجية، وهي سلعة في ذاتها لابد من دفع الذهب للحصول عليها.

وتعتمد كفاءة عمل المؤسسات في كل قطاع اقتصادي على حسن تبادل المواد والسلع

والآلات، ويسهّل النقد وآلياته هذا التبادل، وتعتمد أيضاً على تبادل المعلومات والخبرات، وتسهّل اللغة العلمية والتقانية هذا التبادل.

وإن تعدد المصطلح العلمي والتقاني وعدم تداوله هو تضخم في اللغة مادام لا يستعمل، إذ لا قيمة له مادام لا يستعمل، وهذا يحدث أيضاً في التضخم النقدي حيث يزداد النقد، ولكن تنقص قيمته الشرائية.

وتؤدي وحدة العملة في دولة ما أو في أمة ما إلى مكاسب اقتصادية كبيرة ومعروفة، وهذا ما يدعو إلى توحيد العملة، وكذلك اللغة فإن تعدد اللغات المتداولة وخاصة في المجالات العلمية والتقانية في دولة ما يؤدي إلى خسارات اقتصادية كبيرة.

أما تراكم رأس المال في اقتصاد ما فيؤدي إلى زيادة نمو هذا الاقتصاد، وكذلك تراكم الرصيد اللغوي الحيّ للدولة، إذ إن رأس مال الأمة ثروة وهو نتاج عمل الجماعة، وكذلك الرصيد اللغوي، وتداول المصطلحات العلمية والتقانية يوازي تداول السلع، وصرف العملات ونشر استعمال عملة ما خارج دولتها يوازي الترجمة بين اللغات. ومن هنا كانت الدول الحية تسعى إلى تصدير لغتها الوطنية، وعائدات ذلك هي كعائدات استعمال نقد دولة ما من قبل الدول الأخرى، إذ إن الدول التي تتداول بعملة غير عملتها الوطنية، وبلغة علمية وتقانية غير اللغة الوطنية تخضع لتبعية اقتصادية تؤدي إلى جمود العملة الوطنية واللغة الوطنية وعدم تطورهما.

وتجدر الإشارة إلى أن إيجاد النقد دون التداول به وظيفياً في الحياة كإيجاد التعليم ونشر العلوم والتقانة بغير لغة القوى العاملة، ومن ثم عدم تداول العلوم والتقانة من قبل هذه القوى، ذلك لأن تطوير التعليم لا يؤدي بالضرورة إلى النمو والتنمية خلافاً للانطباع السائد، فالمطلوب هو محو الأمية الوظيفية للغة، فالأمية الوظيفية للغة أي عدم تداول العلوم والتقانة ضمن كل قطاع وبين القوى العاملة فيه، لا يجلب إلا الخسائر للأعمال، وهي خسائر تعد ببلايين الدولارات سنوياً، ذلك لأن التعليم هو شرط لازم للنمو، وهو غير كاف ما لم يوظف ويستثمر في مواقف الحياة، ولا فائدة من نقد لا يتم تداوله واستعماله،

فالاستثمار في التعليم الذي لا يرافقه استثمار في تداوله من قبل القوى العاملة هو استثمار ذو مردود ضعيف في عملية التنمية.

واللغة كالنقد من مسؤوليات الحكومة، ولابد لكل دولة من سياسة نقدية ناجحة، وبالمثل لابد لها من سياسة لغوية وطنية معلنة ومن خطط خماسية وسنوية. (١)

وثمة قطاعات إنتاجية وخدمية شديدة الاعتماد على اللغة، ولابد من العمل فيها واستثمارها اقتصادياً في اللغة الأم، وتزداد هذه القطاعات أهمية مع توجه الاقتصاد نحو اقتصاد المعرفة. ومن أمثلة هذه القطاعات: الإعلام والدعاية والنشر والطب والخدمات الاستشارية وتقانة المعلومات والشابكة «الإنترنت» .... الخ.

وإذا كان للغة دورها في التنمية الاقتصادية فإن المجالات الاقتصادية للغة تتجلى في:

١- المجال الاتصالي للغة كما تعبر عنه القدرة السكانية (الديموغرافية) للجماعة التي تستعملها بوصفها (أ) لغة أولى و(ب) لغة ثانية أجنبية.

٢- مستوى تطور الإمكان الوظيفي للغة باعتبارها أداة إنتاج مجتمعية ومستوى الفرص المتعلقة باستخدامها.

٣- الطلب عليها بوصفها سلعة في السوق الدولية للغات الأجنبية، وحجم الصناعة التي تمده، والحصص المخصصة من النواتج القومية الإجمالية التي تنفق على الصعيد العالمي لاكتسابها.

٤- رصيد الحساب الجاري للغة بالنسبة لجماعتها اللغوية.

٥- المقدار الكلي للاستثمار الموضوع في اللغة حيث يمكن للتدوين المعجمي وكثافة شبكة المعاجم ثنائية اللغة التي تربط اللغة باللغات الأخرى، والترجمة من اللغة وإليها، ومستوى إمكان المعالجة الالكترونية، أن يستخدم ذلك كله مؤشرات جزئية.

---

(١) الدكتور محمد مراياتي- تأثير اللغة في النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية- مجلة المعلوماتية- العدد التاسع تشرين الثاني ٢٠٠٦.

وإذا أخذنا اللغة الإنجليزية مثالاً في مجال تنفيذ السياسة الاقتصادية فإننا نجد أن معظم السياسيين المعنيين بالشؤون الثقافية والتعليمية اليوم على الصعيد العالمي يعدون هذه اللغة أهم لغة في هذا المجال. ففي ألمانيا يدرس ٨٠ ٪ من طلاب المدارس الثانوية اللغة الإنجليزية على أنها اللغة الأجنبية الأولى، و١٨ ٪ يدرسون الفرنسية، و٢ ٪ يدرسون اللاتينية أو أي لغة أخرى.

وفي فرنسا ٨٥ ٪ من طلاب المدارس الثانوية يدرسون الإنجليزية بوصفها لغتهم الأجنبية الأولى. وفي الدنمارك تعد اللغة الإنجليزية اللغة الأجنبية الأولى لكل الطلاب، و٧٥ ٪ من طلاب المدارس الثانوية في تركيا يدرسون الإنجليزية.

وفي سورية عندما كنتُ وزيراً للتربية عام ٢٠٠١ أصدرت قراراً يقضي بأن تكون اللغة الأجنبية الأولى التي يتعلمها جميع الطلاب هي اللغة الإنجليزية، وكانت قبل ذلك التاريخ اختيارية بينها وبين الفرنسية.

ولقد طبقت استبانة على طلاب المدارس الثانوية السويسرية للوقوف على الدوافع التي دفعتهم لتعلم اللغة الإنجليزية عام ١٩٨٤، بعد أن أصبحت هذه اللغة أكثر رواجاً في هذه البلاد المتعددة اللغات، فكانت نسبة الدوافع على النحو التالي: [1]

الدرجة	الدوافع	النسبة المئوية
١	الإنجليزية يمكن استعمالها على نطاق العالم كله	٪ ٩٧.٤
٢	الإنجليزية هي لغة الأعمال	٪ ٦٥.٤
٣	الإنجليزية هي لغة السياحة	٪ ٦٠.٢
٤	معرفة الإنجليزية تزيد فرص العمل	٪ ٥٥.١
٥	الإنجليزية هي لغة العلم	٪ ٥١.٣
٦	الإنجليزية هي لغة الترفيه	٪ ٢٥.٦
٧	الرغبة في تحصيل معرفة عن أمريكا	٪ ١٧.٩

1- Bulletin celia- 1984 N44, adopted from the MC callen 1989 : 25.

٨	الرغبة في قراءة الأدب الأنجلو- أمريكي	١٢.٩ ٪
٩	الرغبة في تحصيل معرفة عن انجلترا	١٠.٣ ٪

وفي ضوء ذلك كله كان لا بدّ أن نتعرف ضروب الاستثمار التي يمكن أن توظف في اللغة العربية، على أنها رافد أساسي وهام في التنمية الاقتصادية.

ثالثاً- الاستثمار في اللغة العربية

لما كانت اللغة العربية هي اللغة الوطنية في الدول العربية بحسب دساتيرها كان الاستثمار في اللغة الوطنية يعني الاستثمار في توطين الصناعة والتجارة والتقنية والمعارف المختلفة، ولا يمكن أن يتحقق أي نجاح إلا بإتقان اللغة الوطنية وتوظيفها وتفعيلها في جميع المجالات.

وغني عن البيان أن الاستثمار في اللغة الوطنية يعني الاستثمار في الإنسان والأجيال القادمة، وضمان وحدتها وتمسكها بقيمها وثوابتها ومكتسباتها ومرجعياتها وتاريخها، ومنحها الفرصة للمناقشة في جميع الميادين، مع حفاظها على هويتها. كما أن الاستثمار في اللغة يعني الاستثمار في الجودة والإتقان والإبداع والابتكار في كل ما يتعلق باللغة العربية من وظائف وأعمال تعتمد على المهارات والقدرات والتفكير، وإذا كانت العملة الوطنية من مقومات السيادة الوطنية، ولا يمكن أن تحل محلها عملة أجنبية فإن اللغة الوطنية هي من أهم أدوات تعزيز المواطنة. (١)

وإذا وقفنا على توجيه رأس المال نحو الاستثمار في معالجة اللغة العربية فإننا نتوقع عائداً كبيراً للمستثمر نفسه وللغة أيضاً، وذلك للأسباب التالية: (٢)

١- قابلية هذه الاستثمارات للنمو نظراً لاتساع سوق اللغة العربية في المنطقة العربية، وتزايد الطلب على برامج المعالجة اللغوية.

---

(١) د. علي بن موسى- الكلمة الافتتاحية للمؤتمر الرابع للمجلس الدولي للغة العربية- دبي- أيار ٢٠١٤.

(٢) سعيد أحمد بيومي- اللغة العربية والنشاط الاقتصادي- ديوان العرب- حزيران (يونيو) ٢٠٠٦

٢- تفاعل الثقافة العربية والإسلامية مع ثقافات العالم المختلفة عبر الشابكة (الإنترنت)، وتنامي رغبة المستخدم العربي في إثبات ذاته من خلال لغته العالمية، وإقبال غير العرب على برامج تعلمها.

٣- مرونة اللغة العربية وقدرتها على استيعاب التقنيات المختلفة لتعدد خصائصها وتفردها، مما يجعلها حقلاً خصباً للدراسات التنظيرية اللغوية بصفة عامة، مما يضمن رواجاً لها في حركة البيع والشراء عند الطلب وتنامياً في وسائل العرض.

أما مجالات الاستثمار في اللغة العربية فيمكن أن نشير إلى بعضها على سبيل المثال لا الحصر متمثلاً في:

١- تصنيف المعاجم للاستعمال العام.

٢- تصنيف معاجم المصطلحات في مجالات محددة.

٣- برامج معالجة النصوص.

٤- الترجمة الآلية.

٥- الذكاء الصناعي، وبخاصة إنشاء نظم المعلومات وبنوك المعلومات.

٦- تحسين الاتصال بين الإنسان والآلة أي تطويع لغات الحاسوب للغة العربية.

وإن جعل لغة قابلة للمعالجة الكترونياً يتطلب استثمارات كبيرة ليس من المتوقع أن يقوم بها القطاع الخاص إلا عندما تعد بتحقيق عائد. أما في حال انعدام العائد فإن البلاد الغنية وحدها هي التي يمكنها الإنفاق عليها، وهذا الاستثمار لن يكون معقولاً من الناحية الاقتصادية إلا إذا كانت اللغة التي نحن بصددها متطورة تطوراً كافياً، وتستجيب بدرجة عالية لمتطلبات الخطاب التقني والعلمي. ومن نعم الله على أمتنا أن كانت لغتها العربية متطورة ومستجيبة لروح العصر ومتطلباته العلمية والتقانية. وشتان بين اللغتين العربية والعبرية، وها هي ذي اللغة العبرية أصبحت أداة إنتاج تستجيب لكل متطلبات الاتصال الحديث، فالعبرية بالنسبة للمستثمرين المحتلين ولمستعمليها ذات قيمة رأسمالية لغوية عالية!

ونحاول فيما يلي الوقوف على بعض ضروب الاستثمار اللغوي التي أشير إلى عناوينها سابقاً:

١ - **المعاجم**:

يتطلب إعداد المعاجم استثمارات أكثر ضخامة من معظم الكتب، ولكنها تعد بدخل أكبر وأكثر بقاء، وتساعد المعاجم على التوحيد اللغوي، ذلك لأن معاجم اللغة الواحدة تجسد مفردات اللغة وتحولها إلى ملك مادي محتمل لكل عضو في الجماعة اللغوية. ويعد قاموس أوكسفورد معجماً تاريخياً فريداً للغة الإنجليزية، ولن يكون عملاً خاسراً للناشر على المدى البعيد على الرغم من التكلفة الضخمة التي أنفقت عليه، وهو إغناء كبير للغة الإنجليزية وزيادة مستمرة لقيمتها وتطويرها بوصفها أداة إنتاج.

ولابد من الإشارة إلى أن المعاجم هي الحجر الأساس للتهذيب اللغوي، وبهذا المعنى هي عبارة عن استثمار. وثمة أنواع مختلفة للمعاجم، فهناك معاجم النطق والإملاء والمعنى والقافية والأسلوب والتكرار والتعبيرات والمصطلحات والأسماء والمشترك اللفظي والترادف والمفردات الأساسية، والمعجم التاريخي..الخ.

والمعجم التاريخي العظيم للأخوين جريم Grim وبطبعاته المختلفة لمعجم دودن Duden الذي يتم تحديثه كل سبع سنوات يكون لدى الألمانية ما تتباهى به في مجال المعاجم أكثر مما لدى معظم اللغات. ومع ذلك تظهر دعوى بأن هذا يظل غير كاف بالمقارنة بالمعجمية الفرنسية والإنجليزية مما دعا إلى الخشية على تنافسية اللغة الألمانية من حيث تهديدها بالإخفاق في التكيف لمتطلبات المستقبل الاتصالية، إذ إن المشكلة الرئيسة تتمثل في انفصام عرى اللغة المشتركة واللغات المتعددة للأغراض المتعددة. وهذا ما دفع إلى ضرورة وضع معجم شامل لكل فروع المعرفة للغة الألمانية انطلاقاً من أن اللغة المشتركة يجب أن تكون الأساس المشترك لمجموعة منوعة من اللغات للأغراض العلمية وللأغراض الخاصة الأخرى، وهو أمر جوهري للعيش في ظل أوضاع حضارة عالية التصنيع.

وهذا المشروع يحتاج إلى استثمار ضخم، إلا أن تكاليف هذا المشروع ليست بذات قيمة في سبيل الحفاظ على قيمة اللغة الألمانية. وحساب التكلفة الحقيقة لتصنيف معجم لإحدى اللغات المشتركة الموحدة الكبرى هو عملية شديدة الصعوبة، ويحتاج إلى موارد ضخمة، إلا

أن هذه المشروعات عادة تدر في النهاية عائدات ضخمة ومستمرة، وهذه سمة من سمات المجتمع الحديث الذي يعتمد كثيراً على المؤلفات المرجعية.

وتكلفة تصنيف المعاجم الثنائية اللغة ينظر إليها باعتبارها استثمارات متصلة باللغة ليس لأن المنتج النهائي يمكن بيعه بوصفه سلعة في السوق فحسب، أي سلعة من الممكن أن تكون مربحة، وإنما لأن إنتاج هذه المعاجم هو أيضاً استثمار في اللغة ذاتها، إذ إن كل معجم يربط لغته بأخرى هو بمنزلة مصدر محتمل لإغنائها.

إن مجموع كل المعاجم الثنائية اللغة بالنسبة إلى لغة معينة يشير إلى الجهود الذهنية والمالية التي بذلت وتبذل من أجل ربط لغة معينة بلغة أخرى، والمعاجم الثنائية اللغة هي أدوات مساعدة للمترجمين، ومجموع كل معاجم الترجمة إلى الداخل للغة (ب) بالنسبة للمتحدثين الأصليين للغة (أ) هو دليل على اهتمام بعض متحدثي هذه اللغة على الأقل بالترجمة من اللغة (ب).

٢- **الترجمة**: لما كانت اللغات ثروات اجتماعية فإن الترجمة يجب أن تفهم باعتبارها استثماراً طويل الأمد من أجل الحفاظ على قيمتها أو زيادتها، ولما كانت كل ترجمة إلى لغة تضيف قيمة إليها فإنه يمكن النظر إلى مجمل كل الترجمات إلى لغة ما باعتباره مؤشراً آخر إلى قيمتها. وإن حركة الترجمة إلى لغة ما تكشف عن مقدار العمل النوعي الذي يمكن لمجتمع أن يخصصه لهذا النوع من المهن.

ففي خلال ثلاث سنوات في عقد الثمانينيات من القرن الماضي استطاعت اليابان أن تترجم / ٢٢.٠٠٠/ كتاباً ما عدا ترجمة المقالات والبحوث في الدوريات العلمية والدوريات الأخرى، وهذا يدل على أن اليابانيين عازمون وقادرون على تخصيص نفقات كبيرة من أجل أن يجعلوا الأفكار العلمية والأعمال الأدبية المنشورة لأول مرة في اللغات الأخرى متاحة في لغتهم. وبهذه الطريقة يطوّعون لغتهم لأكثر المتطلبات الوظيفية حداثة.

إن ضمان قابلية الترجمة المتبادلة من دون قيود للغة ما عن طريق التوحيد والابتكار المستمر للمصطلحات يحقق أكبر فائدة للاقتصاد القومي الذي يعتمد عليها، واللغة التي لا

تهيئ نفسها بسهولة للترجمة من اللغات الأعلى تطوراً لن تحظى إلا بتقدير ضئيل، مثلها مثل العملات غير القابلة للصرف.

٣- **تعلم اللغات الأجنبية**: تكشف الطبيعة السلعية للغات عن نفسها بشكل أوضح في مجال تعلم اللغة الأجنبية وتدريسها الذي يمكن وصفه باعتباره سوقاً. وهنا يمكن التمييز بين سوق محلية وسوق إقليمية وسوق وطنية وسوق عالمية. وهناك تقلبات في سوق اللغة مثلما هو الشأن في الأسواق الأخرى مثل أسواق السلع ذات العلامات المسجلة والأوراق المالية والعملات.

والعوامل المحددة للقيمة السوقية للغة ما في فترة معينة من الزمن هي عوامل من أنواع مختلفة فهي عوامل سياسية وثقافية، بل هي قبل كل شيء عوامل اقتصادية.

واكتساب اللغة على أنها أجنبية (لغير أبنائها) يتطلب نفقات في العادة على المستويين الفردي والاجتماعي كليهما، وهو الأساس الاقتصادي لصناعة كاملة من ناشرين، ودور طباعة، ومدارس لغات ومعاهد، واستديوهات تسجيل مواد سمعية بصرية، ومنتجين لبرامج تعليم اللغة بالحاسوب...الخ. ولكم تحتاج هذه الصناعة إلى مهنيين تتيح لهم مجالاً للرزق.

وكلما تعلم الناس لغة ما أصبحت اللغة مفيدة لهم، وكلما كانت مفيدة رغبوا في تعلمها. واللغة الإنجليزية بوصفها اللغة الأجنبية الأكثر شيوعاً على الصعيد العالمي، واللغة المهيمنة على المطبوعات العلمية، واللغة الرئيسة للمنظمات الدولية وسائل الإعلام والسياحة...الخ، قيمتها الاستعمالية الكبيرة تزداد باطراد في أثناء عرضها في سوق اللغات الأجنبية. والبلاد المتحدثة بالإنجليزية في مجموعها هي اليوم أكبر سوق مستوردة في العالم، ونسبة البريد العالمي الذي يكتب بالإنجليزية تقدر بـ ٧٠ ٪، كما أن ٨٠ ٪ من كل المعلومات المخزنة في بنوك المعلومات مخزنة بالإنجليزية. ومن هنا كان الوعي الاقتصادي وحده هو الذي يجعل البلاد المصدرة في العالم غير المتحدث بالإنجليزية تفضل الإنجليزية على كل اللغات الأجنبية الأخرى. والطلب الناشئ على تعلم اللغة الإنجليزية تغذيه عمليات

صناعية على المستوى العالمي بدورة رأسمال سنوية تقدر بحوالي ستة مليارات جنيه إسترليني.[1]

وتحل الإنجليزية محل الفرنسية على أنها لغة مفضلة للدبلوماسية بعد الحرب العالمية الثانية، وتقدّم الإنجليزية في مناهج اللغة الأجنبية في كل مكان تقريباً. ففي المدارس الألمانية – مثلاً– كما في مدارس كثير من البلاد الأخرى حلّت الإنجليزية محل الفرنسية بوصفها اللغة الأجنبية الأولى كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبلُ.

ولما كانت اللغة الإنجليزية يكتسبها بوصفها لغة أجنبية أفراد ومؤسسات أكثر من أي لغة أخرى احتلت وضعاً خاصاً في السوق العالمية للغات، ورصيدها في الحساب الجاري أفضل كثيراً من رصيد أي من منافساتها.

ولابد من التمييز بين اللغة الأولى واللغة الثانية، فمعايير تقييم لغة المرء الأولى من المرجح أن تختلف عن المعايير التي تطبق على أي عدد من اللغات الأجنبية، وهذا التمييز له نظير مالي، وهو أن نتذكر الفرق بين استعمال النقود في السوق المحلية وبين استعمالها بوصفها عملة أجنبية.

والأرصدة غير المتساوية للحسابات الجارية للغات تعني بالنسبة للمتحدث الفرد أن اللغة الأولى تأهيل قابل للاستثمار اقتصادياً بالنسبة لبعض اللغات، ولكنه غير قابل لهذا بالنسبة للغات أخرى. فخريجو الجامعات البريطانية مثلاً يمكنهم أن يكسبوا رزقهم في كثير من الأماكن حول الأرض من دون أي تدريب مهني آخر، عن طريق تسويق مهاراتهم في اللغة الأم. أما هذه الفرص بالنسبة لنظرائهم الدانماركيين واليونانيين فهي فرص أكثر محدودية بشكل كبير. وعلى العكس فبالنسبة لهؤلاء المتطلعين لشغل وظائف في الشؤون الإدارية أو السياسة الدولية أو في التعاون الدولي أو الأعمال الأخرى المشابهة فإن الإنجليزية أصبحت منذ فترة هي أسلم استثمار، وسوف تستمر كذلك في المستقبل المنظور.

---

(١) فلوريان كولماس– اللغة والاقتصاد– مرجع سابق ص١٠٠.

ولقد أثبتت الدراسات الحديثة أن اللغات يمكن أن تعدّ مشروعات استثمار رأسمالي بالمعنى الحرفي لا بالمعنى المجازي، وحددت في ضوء ذلك مجالات الاستثمار اللغوي وشروطه ومقوماته وفوائده. وكانت أهم مجالات الاستثمار المؤكدة الفائدة والممكنة ما يمكن الاصطلاح عليه بالحوامل المادية أو الافتراضية للغة أي تصنيف المعاجم العامة ومعاجم المصطلحات والمعاجم المتخصصة وبرامج معالجة النصوص والترجمة الآلية والذكاء الاصطناعي بتوفير ذخائر اللغة وبنوك المعلومات ونظمها والعمل على مواءمة اللغات للأجهزة الإلكترونية الحديثة.

إن العجز عن تصدير اللغة القومية يجرّ حتماً إلى استيراد لغة الآخر، إذا توفرت للغة جملة من الشروط المحددة والعوامل المساعدة وكانت تتميز بالقابلية الذاتية للتسويق، فيمكن أن تكون مجال استثمار مؤكد وسلعة للتداول مضمونة الربح والكسب، مما يدعم قيمتها باعتبارها من أسس الهوية القومية.

ولكي تقوم العربية بوظيفتها بنجاح لابد من تطوير اللسانيات الحاسوبية العربية ومنجزاتها لتيسير نشر المعرفة التقنية في مجال اجتماعي متسع ولضمان النجاح في هذه الخطوة لابد من دعم التواصل والتعاون مع مستعملي اللغات الأجنبية التي ترسم بالخط العربي مثل الفارسية، وكذلك فتح باب التواصل مع المجتمعات التي تسهّل العربية من غير العرب لانتمائها للدين الإسلامي ضماناً لسعة السوق ودعماً لعملية الترويج والمبادلة. ولتسهيل تعلم اللغة العربية في المجالين العلمي والتقني كان لابد من إحداث مواقع تعليم إلكترونية على الشابكة لأن من شأن ذلك أن ييسر نشر اللغة ويضمن حسن تلقيها.

إن بلوغ العربية منزلة مثل منزلة الإنجليزية في الشيوع والانتشار ليس بالشيء العزيز إذا أحسن أهلها توظيف العلاقات التجارية مع الدول الإسلامية المتقدمة مثل ماليزيا والباكستان وإندونيسيا وإيران لما يجمعها بالعربية من روابط دينية تجعلها في حاجة إلى تعلم العربية.

إن فرض اللغة في مجال التعامل والخدمات وتعريب المحيط من شأنه أن يدفع بالجهد

ويحقق نمو اللغة ومن ثمّ نمو المعرفة فالاقتصاد، ويكون ذلك باستخدامها في مجال النفط وصناعته والاستثمار فيه مما يدفع المستثمرين الأجانب إلى تعلمها باعتبارها من أدوات العمل الضرورية.

ويمكن فرض اللغة شرطاً على العمالة الوافدة للدول العربية المستقبلة شأن ما تحاول الدول الأوربية فعله مع المهاجرين إليها، وكذلك فرض تعريب الوثائق ومطبوعات السفر والخدمات البنكية والبريدية والمراسلات الإلكترونية على القادمين إلى البلاد العربية والخدمات في المواقع السياحية والفنادق، ودعم السياحة الثقافية بإبراز الآثار العربية خاصة المُحلَّات منها بالحرف العربي وكذلك المخطوطات العربية القديمة. ويمكن استثمار جمالية الخط العربي وتوظيفها في الرسم والعمران والمنسوجات والنقش والمنحوتات...الخ.[1]

وفي مجال التبادل التجاري بإمكان الدول العربية فرض التعريب على المستوردات الأجنبية المراد تسويقها عندها من حيث العلامات والأسماء والإشهار كتابة ونطقاً وهو ما تفعله الآن العديد من المصانع الآسيوية من تلقاء نفسها ضماناً للمزاحمة على السوق العربية في مجال لعب الأطفال والهواتف المحمولة والمصابيح ولوحات الزينة وغيرها من عناصر التجهيز المنزلي والاستخدام اليومي.

ويمكن للعامل السياسي والاجتماعي أيضاً أن يكون مجالاً للنمو اللغوي إذا فرض وجوده وأن تعريب المنتجات الوطنية الموجهة للاستهلاك المحلي لابد من الحفاظ عليه لأن في الإخلال به قتلاً للهوية ولأن الأمم تفهم لغتها في كل الأحوال قبل اللغة الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أن سوق العربية واسعة جداً مادامت هي الخامسة عالمياً من حيث عدد المتكلمين بها، وما دامت مرجعية حضارية دينية لأكثر من مليار مسلم غير عربي.

ويرى الكاتب أحمد بهاء الدين في مقال له عنوانه «المثقفون والسلطة في العالم العربي» أن اللغة العربية هي ثروة قومية حقيقية مثلها في ذلك مثل البترول والصناعة والزراعة وقناة

---

(١) الدكتور محمد الكافود- العمالة الوافدة للدول العربية- المجلس الدولي للغة العربية- دبي- أيار ٢٠١٤.

السويس وغيرها من الثروات الطبيعية، ويمكن استثمارها حضارياً وسياسياً والانتفاع بها على أنها مورد اقتصادي كبير، ويمكن استثمارها تماماً مثلما نستثمر الإنتاج الصناعي والزراعي وكل ما نملكه من الموارد الاقتصادية الأخرى التي تعتمد عليها الثروة القومية.

ويؤيد الكاتب الدعوة إلى فكرته قائلاً: «كان من حظي أنني زرت كثيراً من البلدان الإفريقية، وعرفت فيها من الزعماء والكبار والحكام إلى باعة الفاكهة في الأسواق الفقيرة، ووصلت إلى (تمبوكتو) في مالي، وقد عرفت معرفة شخصية الأشواق الهائلة لدى هذه الشعوب إلى اللغة العربية وإلى العروبة، وإلى معرفة لغة دينهم، كنت أسير في الأسواق فإذا عرف العامة أنني عربي قادم من مدينة الجامع الأزهر، أحاطوا بي لاحفاوة فقط، بل تبركاً، يمسحون ثيابي، ثم يمسحون وجوههم، فاللغة العربية لأنها لغة دينهم هي عندهم مقدسة، ومن يتكلمها كأنه من الأولياء الصالحين الذين يتبركون بهم. كنت أحياناً أهرب من الأسواق حين أشعر أن الرجال والنساء البسطاء يعاملونني وكأنني (ضريح متنقل) لا ينقصهم إلا أن يربطوا في عنقي وأطرافي أحجيتهم وأدعيتهم».

وتجدر الإشارة إلى أن ما ورد على لسان الكاتب المصري أحمد بهاء الدين يدل دلالة واضحة على مكانة اللغة العربية في كثير من البلدان الإفريقية، وكانت هذه البلدان تعرف هذه اللغة وتتكلمها من قبلُ، إلا أنها فقدتها بضغط استعماري مستمر وقوي.

إن مدينة (تمبوكتو) التي ذكرها الكاتب كانت عاصمة من عواصم الثقافة العربية الإسلامية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ولكنها فقدت هذا الدور الثقافي بفعل الاستعمار الثقافي الذي عمل على إبعاد اللغة العربية بفعل الاستعمار اللغوي وفرض لغته على سكان البلاد.

ويمكن ذكر بعض مجالات الاستثمار في ميادين اللغة العربية على النحو التالي:

١- الاستثمار في مجال الموسوعات والبنوك الرقمية العربية.

٢- الاستثمار في ترجمة أمهات الكتب العلمية وتزويد الجامعات العربية بها، وفي الترجمة الآلية ولاسيما في المجالات العلمية والتقانية(المعاجم التحويلية، المصطلحات

الخاصة بالشركات، الترجمة عبر الشابكة، مراقبة الأخبار، الإعلام...الخ».

٣- الاستثمار في وضع معاجم الكترونية خاصة بالنحو والصرف والبلاغة والإملاء والعروض..الخ.

٤- الاستثمار في وضع برامج تفاعلية حاسوبية لتعلم اللغة العربية لأبنائها ولغير أبنائها، وإجراء دورات تعليمية مكثفة للعاملين على الأرض العربية على ألا يسمح لهم بالعمل، وألا تجدد إقامتهم إلا إذا خضعوا لهذه الدورات وأثبتوا نجاحهم فيها.

٥- الاستثمار في وضع برامج دينية مبسطة لتفسير القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وتوجه خاصة إلى دول العالم الإسلامي، إضافة إلى برامج تؤكد وسطية الدين الإسلامي وإنسانيته في منأى عن كل تزمت أو تعصب أو تكفير.

٦- الاستثمار في وضع برامج موجهة للأسرة العربية.

٧- الاستثمار في وضع برامج موجهة للطفل العربي على غرار برنامج افتح يا سمسم.

٨- التعامل مع المعلومات بوصفها ثروة أو سلعة اقتصادية مهمة.

٩- الاستثمار في تحويل النصوص إلى كلام والكلام إلى نصوص.

١٠- الاستثمار في زيادة المحتوى الرقمي العربي على الشابكة (الإنترنت) بعد أن تبين غياب استراتيجية عربية لصناعة المحتوى من جهة والتبعية المعلوماتية من جهة أخرى، كما تبين ندرة برامج البحث والتطوير الموجهة لصناعة المحتوى، وعزوف القطاع الخاص عن الإسهام في هذه الصناعة.

١١- الاستثمار في مشروعات إصلاح الكتابة وتيسير قواعد الإملاء والنحو.

١٢- الاستثمار في تنقية الوثائق العامة والمناهج التربوية من التمييز الجنسي.

١٣- الاستثمار في مجال صوغ المصطلحات.

١٤- الاستثمار في وضع برامج تعنى بإظهار الجوانب المشرقة في تراثنا العربي الإسلامي، وتبيان إنسانية الرسالة الإسلامية، ودعوتها إلى العقلنة والتبيّن والعدالة والرحمة والسلام في منأى عن أي تعصب أو تزمت أو تكفير.

١٥- الاستثمار في وضع آليات لمراجعة نقدية للأفكار المنتشرة عبر التقنيات المعاصرة والتي توظف من قبل أعداء الأمة لتشويه صورة العرب والمسلمين.

رابعاً- الخلاصة

والخلاصة التي يمكن أن ننتهي إليها في هذا الشأن تتمثل في أن عملية التنمية لا تجري إلا بالتنمية البشرية المستدامة، وهذه لا تتحقق إلا بالاستثمار الصحيح في الإنسان وخاصة معرفته، وأن اللغة هي وعاء المعرفة ولاسيما معرفته العلمية والتقانية، وأن دور اللغة العلمية والتقانية في تحسين مردود القوى العاملة أي باللغة الأم يتعاظم بدرجة كبيرة مع التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة. وتعدّ الترجمة العلمية من وسائل إغناء اللغة العلمية والتقانية للقوى العاملة، أي من وسائل النهوض الاقتصادي والاجتماعي. والنمو الاقتصادي هو مفتاح حل أهم القضايا الاقتصادية العربية المعاصرة وهي: توليد فرص العمل، وتنويع النشاطات الاقتصادية، وزيادة دخل الفرد، ومن ثم زيادة الناتج الإجمالي المحلي العربي.

ويعد استعمال اللغة العربية بمردود جيد وكفاية عالية أساساً لتحقيق النمو وضرورة ماسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لعدة أسباب منها: [١]

١- توفر اللغة تبادل المعرفة ونقلها وتبادل الخبرة بين أفراد المجتمع ومؤسساته، وهي وسيلة التواصل بين مكونات منظومة العلم والتقانة، فهي كالمال.

٢- يحقق إتقان القوى العاملة للغة العلمية والتقانية نقل التقانة للمجتمع من منابعها العالمية.

٣- إن العمل المشترك المنتج والفعال في المكتب والمصنع والحقل يحتاج إلى لغة علمية وتقانية حية، وإن العمل المشترك يؤدي إلى زيادة دخل الجميع، وهذا لا يتحقق إلا باستعمال اللغة الوطنية (اللغة الأم).

---

(١) الدكتور محمد مراياتي- تأثير اللغة في النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية- مجلة المعلوماتية- العدد ٩ شباط ٢٠٠٦.

٤- إن تعلم العلوم والتقانة والتدريب عليهما، وتحويل هذه المعرفة إلى خبرات وأفعال ومنتجات وخدمات يحتاج إلى انتشار هذه المعلومات والخبرات بين أفراد المجتمع.

٥- إن استخدام التقانة استخداماً فعالاً من قبل القوى العاملة ومن أفراد المجتمع يحتاج إلى انتشار هذه المعلومات والتقانات باللغة الأم بغية الوصول إلى ما يسمى مجتمع المعرفة، ولا يمكن أن يكون بلغة أجنبية في المجتمع.

ولا بدّ لنا من الإشارة أخيراً إلى أن الجهود والاستثمارات الكبيرة التي تضعها الدول العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة لن تكون مجدية ما لم يرافقها وجود المعرفة والمعلومات العلمية والتقانية باللغة العربية لكي تكون في متناول المواطن العربي.

وأن النهوض باللغة العربية يرتبط- شئنا أم أبينا- بتقدم حالة الاقتصاد، وهذا يتطلب: [1]

١- أن يغار رجال الأعمال العرب على لغتهم إذ من الخزي والعار أن تقوم بعض الدول الآسيوية الصغيرة بتصدير الدمى وفوانيس رمضان التي تنطق باللغة العربية، في الوقت الذي يكتفي فيه العرب بالطرب لها.

٢- أن تعي الحكومات العربية أن الاهتمام باللغة العربية هو من أولويات مسؤولياتها، أو على الأقل أن تعطيها من الرعاية والاهتمام ما تعطيه للأمور الترفيهية.

٣- أن يعي الشعب العربي نفسه أن مستقبل الأجيال العربية رهن برعاية اللغة والنهوض بها، وأن عبء النهوض لا يلقى على كاهل جهة واحدة، وإنما هو مسؤولية جماعية.

٤- أن يعي جميع أبناء الأمة أن الإخلاص للغة مظهر حضاري لا يمكن أن توصف به أمة لا تحترم لغتها، ولا يبذل أفرادها كل ما في وسعهم من أجل النهوض بها، وهو نهوض ينعكس على حاضرهم ومستقبل أبنائهم.

---

(١) سعيد أحمد بيومي- اللغة العربية والنشاط الاقتصادي- ديوان العرب- حزيران (يونيو) ٢٠٠٦.

لقد آن لهذه الأمة أن تعي أن لغتها هي عنوان شخصيتها، وأنها وطنها الروحي، ومستودع تراثها، والمحافظة على ذاتيتها الثقافية، وأنها رمز هويتها الحضارية، وكيانها القومي، ولسان قرآنها الكريم، وأن عليها أن تأخذ دروساً من الأمم الأخرى من حيث عنايتها بلغاتها والترويج لها والعمل على سيرورتها وانتشارها، فها هي ذي إحصاءات في تسعينيات القرن الماضي تدل أيما دلالة على عناية الدول الأجنبية بالترويج للغاتها، فوزارة الخارجية الألمانية تخصص ٥٠ ٪ من الميزانية الثقافية لوزارة الخارجية أي ٥٠٠ مليون مارك ألماني سنوياً لإعانات التصدير اللغوي للغتها إلى الخارج، وها هي ذي فرنسا تخصص ٢٥-٣٠ بليون فرنك فرنسي لنشر اللغة الفرنسية في الخارج، ويعمل الساسة الفرنسيون على التركيز على الأهمية المعنوية للفرنسية على أنها اللغة العالمية في الوضوح Clarté، والجمال Beauté، والكمال Perfection، وها هي ذي بريطانيا يخصص المجلس البريطاني فيها ميزانية لنشر اللغة الإنجليزية قدرها / ٢٠٠/ مليون جنيه إسترليني سنوياً، وثمة خمس هيئات في أمريكا تروّج للإنجليزية، وهذه الهيئات هي:

- وكالة التنمية الدولية.
- وكالة الإعلان الأمريكية.
- فرق السلام.
- إدارة الدولة.
- إدارة الدفاع.

وعملت إسبانيا على زيادة عدد معاهدها الثقافية في العالم لنشر لغتها الإسبانية إلى سبعين معهداً، وخصصت لهذه الغاية ٧٥ مليون دولار سنوياً لتنفيذ مشروع سرفانتس. (١)

ومن الأساليب المتبعة لتعزيز التصدير اللغوي:

- زيادة العرض للغة بإمكان تعلمها في أماكن جديدة وتنويع مجالات المنتجات اللغوية

---

(١) فلوريان كولماس- اللغة والاقتصاد- مرجع سابق.

الجديدة.

- حفز الطلب.
- تخفيض السعر.

والواقع أن إمكانات الاستثمار في اللغة العربية متعددة، ولا ينقصنا إلا صدق الانتماء إلى الأمة ولغتها العربية، ووضع الأمور في مواضعها، على أن ينظر إلى هذا الاستثمار على أنه من الأولويات، لأن من عوائده الحفاظ على هوية الأمة وثقافتها وسيادتها والاستمرار في ألقها الحضاري على النحو الذي أسهم فيه العلماء العرب من قبلُ، على أن نأخذ بالحسبان أن شروط النجاح في العمل هو ضمان جودة النتاج وسعة السوق وساحة الترويج، وتتمثل الجودة في هذا المجال في أن تكون اللغة موضوع التبادل أو الترويج على درجة من التطور يتيح لها مواكبة الخطاب العلمي والتقاني وتمثل روح العصر عصر العلم والتقانة، وأن يؤخذ بالحسبان أيضاً أن الاستثمار في اللغة مسؤولية الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهو مشروع استثماري لا غنى عنه إطلاقاً للوصول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي.

ولا ضيرَ في أن نأخذ درساً من عدو أمتنا فقد جعل الإسرائيليون لغتهم العبرية تستجيب لمتطلبات عصر العلم والتقانة، فمن بين ١١٤٧ عنواناً نشرته المطابع الإسرائيلية كان ٨٤ ٪ منها قد كتب بالعبرية أصلاً و١٦ ٪ منها فقط كان مترجماً.

لقد آن الأوان لأن نعي أن الاستثمار في الفكر، ووعاؤه اللغة، يجيء في مقدمة الأولويات، وأن الاستثمار في مناجم العقول لا يعد له أي استثمار آخر، ورحم الله الشاعر بدوي الجبل إذ يقول:

والدهرُ ملك العبقرية وحدها ... لا ملك جبّارٍ ولا سفّاح
والكون في أسراره وكنوزه ... للفكر لا لوغىً ولا لسلاح
لا تصلح الدنيا ويصلح أمرها ... إلا بفكرٍ كالشعاع صُراحِ

مـراجـع الفصل

١- الدكتور سعيد أحمد بيومي- اللغة العربية والنشاط الاقتصـادي- ديـوان العـرب- حزيران (يونيو) ٢٠٠٦.

٢- الدكتور علي بن موسى- مؤتمر المجلس الدولي للغة العربية- دبي- أيار ٢٠١٤.

٣- فلوريان كولماس- اللغة والاقتصاد- ترجمة أحمد عوض- عالم المعرفة- الكويت.

٤- الدكتور محمد الكافود- العمالة الوافدة إلى الـدول العربيـة- المجلـس الـدولي للغـة العربية- دبي- أيار ٢٠١٤.

٥- الدكتور محمد عبد العظيم- اللغة القومية عامل خفي في النمـو الاقتصـادي- مجلـة التعريب- العدد الثالث والأربعون- دمشق- كانون الأول ٢٠١٢.

٦- الدكتور محمد مراياتي- تـأثير اللغـة في النمـو الاقتصـادي والاجتماعـي في الـدول العربية- مجلة المعلوماتية- العدد ٩ تشرين الثاني- دمشق ٢٠٠٦.

٧- الدكتور محمد مراياتي- اللغة والاقتصاد في مجتمع المعرفة- هيئة الموسوعة العربيـة- موسوعة العلوم والتقانة- دمشق ٢٠١٤.

٨- الدكتور نبيل علي وفادية حجازي- الفجوة الرقمية- عالم المعرفة الكويت ٢٠٠٥.

٩- الدكتور ياسين الأيوبي- اللغة العربية في القـرن الحـادي والعشـرين في المؤسسـات التعليميـة في الجمهوريـة اللبنانيـة- الواقـع والتحـديات واستشـراف المسـتقبل- منشورات مجمع اللغة الأردني- عمان ٢٠٠٥.

الفصل التاسع

التجربة السورية في التمكين للغة العربية *

* بحث ألقي في المؤتمر الرابع للمجلس الدولي للغة العربية- دبي- مايو (أيار) ٢٠١٥.

الفصل التاسع

التجربة السورية في التمكين للغة العربية

نحاول في هذا البحث الموجز أن نتعرف التجربة السورية في التمكين للغة العربية، وأن نقف على حال هذه اللغة قبل تشكيل لجنة التمكين، وأن نسلّط الأضواء على خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية، والحفاظ عليها، والاهتمام بإتقانها، والارتقاء بها، ثم نعرض بعض إنجازات عمل هذه اللجنة على أرض الواقع.

أولاً- حال اللغة العربية في سورية قبل تشكيل لجنة التمكين للغة العربية

ما أن تحررت بلاد الشام من الاحتلال التركي وسياسة التتريك الرامية إلى فرض التركية وتهميش اللغة العربية واستبعادها حتى عادت للعربية مكانتها، وغدا التدريس في المعهد الطبي العربي عام ١٩١٩ باللغة العربية، وأنشئ أول مجمع للغة العربية باسم المجمع العلمي العربي في العام نفسه. وكان هذا المعهد الطبي الذي تحول إلى كلية الطب إلى جانب كلية الحقوق نواة الجامعة السورية، واعتمدت اللغة العربية في التدريس وفي جميع مناحي الحياة.

وعندما وقعت سورية تحت الانتداب الفرنسي مدة خمس وعشرين سنة حاول فرض لغته الفرنسية مكان العربية إلا أن محاولته باءت بالإخفاق بسبب تمسك السوريين بلغتهم الأم (العربية الفصيحة)، وهذا التمسك دفع مدير المعارف العام في المفوضية العليا إبان الانتداب الفرنسي السيد بونور إلى أن يخاطب أساتذة الجامعة السورية في احتفال أُعد فيها قائلاً: «لستم مخطئين في اختياركم اللغة العربية في التدريس بل كونوا واثقين أنكم أحسنتم صنعًا باعتمادها، فإن من يزعمون أن اللغة العربية غير صالحة للتعبير عن مصطلحات العلم الحاضر هم على خطأ مبين»، فالتاريخ يثبت أن لغة الضاد كسائر اللغات الأخرى غنية باشتقاقها، وكافية بكثرة تراكيبها، للتعبير عن الأفكار الجديدة والارتباطات الحديثة التي تربط تلك الأفكار، وأن فلاسفة العرب حينما نقلوا في القرن التاسع إلى لغتهم رسائل

أرسطو طاليس تمكنوا من نقل العلوم إلى لغتهم كما في عهد ابن سينا والغزالي وابن رشد، فما ينكر أحد والحال هذه أن اللغة العربية صالحة لمماشاة اللغات الأخرى وللتعبير عن الأفكار العلمية الحديثة، واعلموا أن اندفاعكم إلى إيجاد مؤسسة علمية كبيرة عربية اللسان هو على ما أرى أكبر دليل على حذاقتكم، فظلوا محافظين على هذه الأداة البديعة التي نحن مدينون لها بكثير من الأعمال الباهرة، وبعدد من الأشكال الجميلة التي تجلى بها الفكر البشري. ويتابع قائلاً: «إنني أهنئ العرب وأتمنى ألا يضيعوا هذا الاحترام المقدر للغتهم، لأن من يدافع عن لغته يدافع عن أصله وعن حقه وعن كيانه وعن لحمه ودمه، وأنكم تفهمتم هذا الأمر جيدًا»[1] وتمكن أساتذة كلية الطب في الجامعة السورية من وضع المصطلحات العربية مستأنسين بالمصطلحات التي وضعها أساتذة الطب في القصر العيني في القاهرة حيث كانت لغة التدريس في القصر العيني قرابة سبعين سنة من أيام محمد علي باشا وقبل الاحتلال الانجليزي لمصر الذي حوّل لغة تعليم الطب من العربية إلى الإنجليزية.

كما استأنس الأساتذة السوريون بالكتب التي ألفها أساتذة أجانب في الكلية الإنجيلية السورية في بيروت (الجامعة الأمريكية لاحقًا)، وقد ألفوا هذه الكتب بالعربية ودرّسوا الطب بها، ثم تغيرّت لغة التدريس فيها من العربية إلى الانجليزية أيضاً.

ولم يكتف الأساتذة السوريون بهذا الاستئناس فقط، وإنما راحوا يبحثون في المعجمات القديمة عن المصطلحات متسلحين بالانتماء القوي لأمتهم ولغتها وبالإرادة القوية والعزيمة الصلبة.

وبعد أن حصلت سورية على استقلالها عملت على تعزيز اللغة العربية وانتشارها وشيوعها في جميع مناحي الحياة، وألّف الأساتذة الكتب العلمية، ووضعوا المعجمات المتخصصة، وعملوا على توحيد المصطلحات وقاموا بترجمة معجم المصطلحات الطبية

---

(١) د. محمود السيّد – اللغة العربية وتحديات العصر – العيد الماسي لمجمع اللغة العربية في القاهرة مارس ٢٠٠٧ ص ١٤.

الكثير اللغات للدكتور كلير فيل إلى العربية، وأسهموا في وضع المعجم الطبي الموحد للمصطلحات الطبية، وعادت إلى اللغة العربية مكانتها تأليفًا وترجمة وتدريسًا ومصطلحًا.

ولم تقتصر العناية باللغة العربية على التأليف والترجمة والتدريس ووضع المعاجم والمصطلحات بل امتدت إلى تعزيز استعمال اللغة العربية في البيئة وذلك بمنع إطلاق الأسماء الأعجمية على المحال العامة والخاصة، وصدرت المراسيم الجمهورية والبلاغات الوزارية تنص على وضع التسميات العربية على المكاتب والمنشآت السياحية والخدمية على اختلاف درجاتها وفئاتها، ويحظر عليها استخدام أسماء أجنبية ما عدا المنشآت والشركات الأجنبية ذات المستوى والتصنيف الدوليين.

وعندما تبين أن ثمة ضعفًا في الأداء اللغوي لدى المتخرجين في الجامعات صدر المرسوم الجمهوري عام ١٩٨٣ الذي ينص على تدريس اللغة العربية في المرحلة الجامعية الأولى في جميع سنوات الدراسة في الكليات والمعاهد العليا في سورية، ما عدا قسم اللغة العربية والسنوات الأخيرة في كلية الطب البشري، على أن يدرّس هذا المقرر على مدار السنة في النظامين الدراسيين الفصلي والسنوي، وأُلِّفت الكتب الخاصة بتعليم اللغة العربية لغير المختصين، ونفّذت التجربة منذ ثمانينات القرن الماضي.

وأوصت اللجنة الثقافية برئاسة مجلس الوزراء عام ١٩٨٤ بضرورة العناية باللغة العربية في جميع الكليات الجامعية واختيار المعيدين وأعضاء الهيئة التدريسية من الذين يحسنون العربية في التدريس، واعتماد شرط إتقان اللغة العربية في ترقية أعضاء الهيئة التدريسية وذلك في مؤلفاتهم وبحوثهم وتدريسهم.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات بقيت الشكوى من ضعف الأداء اللغوي مستمرة فما كان من القيادة إلا أن أصدرت القرار الجمهوري ذا الرقم ٤ لعام ٢٠٠٧ الرامي إلى تشكيل لجنة التمكين للغة العربية والمحافظة عليها، والاهتمام بإتقانها، والارتقاء بها، وحدّد القرار الجمهوري مهمة اللجنة متمثلة في إنجاز خطة عمل وطنية تستهدف التمكين للغة العربية والحفاظ عليها، والاهتمام بإتقانها، والارتقاء بها، ومتابعة خطوات التنفيذ بالتعاون مع

الجهات المعنية.

ثانيًا- خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية

رأت القيادة السورية أن اللغة العربية عندما تضعف فمن السهل أن يضعف أي ارتباط آخر سواء بالنسبة للوطن، والقومية، والدين، وهذه الأمور ترتبط باللغة.

ومع أن سورية أعطت اللغة العربية كل الاهتمام وتبوأت موقعًا رفيعًا في الحياة الثقافية منذ وقت مبكر إلا أنه مطلوب منها اليوم استكمال كل جهودها للنهوض بها ولاسيما في هذه المرحلة التي يتعرض فيها وجودنا القومي إلى محاولات طمس هويته ومكوناته، والذي يشكل التمسك باللغة العربية عنوانًا للتمسك بهذا الوجود ذاته، مع الأخذ بالحسبان أن دعمنا لتعلم اللغات الأجنبية للوفاء بمتطلبات التعلم والتواصل الحضاري مع الآخرين ليس بديلًا عن اللغة العربية بل محفز إضافي لتمكينها والارتقاء بها.

ومن الأهمية بمكان أن نتعلم اللغات الحية لنتعرف منجزات التقدم الإنساني دون أن يعني ذلك إهمال لغتنا القومية، أو أن يكون مدعاة للشعور بالدونية تجاه الآخرين، إذ إن علينا أن نكون فخورين بلغتنا، ولا يتحقق فخرنا إلا إذا أغنيناها بالإبداع في كل صفوف المعرفة، فهو يعزز من حيويتها ومن عالميتها، ويجعلها فاعلة في مسار الوعي الإنساني، إذ لا هوية من دون لغة، ولا وطن من دون هوية.

وفي ضوء استراتيجية الدولة المتعلقة باللغة وضعت اللجنة المشكلة للتمكين للغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها خطة العمل الوطنية للتمكين [1] وقد اشتملت الخطة على أربعة أقسام، تناول القسم الأول المسوّغات التي دعت إلى وضعها، وتناول القسم الثاني الواقع اللغوي والعوامل المؤثرة فيه، ووقف القسم الثالث على سبل المواجهة، وركّز القسم الرابع والأخير على القضايا الملحة التي تتطلب المعالجة السريعة.

---

(١) الدكتور محمود السيّد – خطة عمل وطنية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها- مكتب نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية- دمشق ٢٠٠٧.

وترجع مسوّغات وضع الخطة إلى أهمية اللغة عامة في حياة الفرد والمجتمع متمثلة في الوظائف التي تؤديها للتعبير عن الفكر والمشاعر والعواطف، والتواصل مع الآخرين والاطلاع على تجارب الأمة ماضيًا وحاضرًا وتجارب الأمم الأخرى، وفي تمكين العلاقة بين أفراد المجموعة البشرية فاللغة مؤسسة اجتماعية وإنسانية، كما ترجع مسوّغات وضع الخطة إلى الأهمية القومية للغتنا العربية على أنها أحد مكونات القومية وهي لغة القرآن الكريم، وعنوان للشخصية العربية، والمحافظة على الهوية من الضياع، وثمة رابطة قوية بين اللغة والهوية، والمحافظة على إحداهما محافظة على الأخرى، وفي إنقاذ إحداهما إنقاذ للأخرى.

وترجع المسوّغات أيضًا إلى حرص الجمهورية العربية السورية على سلامة اللغة الأم، ولهذا وقفت ضدّ سياسة التتريك الرامية إلى إبعاد اللغة العربية وفرض التركية مكانها إبان حكم الأتراك لبلاد الشام في مطلع القرن الماضي، كما وقفت ضدّ السياسة الفرنسية إبان الانتداب الفرنسي على سورية في عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته وأربعينياته. وظلت سورية متمسكة بلغتها وعاملة على سيرورتها وانتشارها في جميع شؤون حياتها، وغدت سورية قلعة للتعريب والذود عن العربية، وصارت مضرب المثل على نطاق الساحة العربية في تمسكها بلغتها الأم والحفاظ عليها. وما إن شعرت بتدني المستوى اللغوي لدى المتخرجين حتى هرعت إلى تشكيل لجنة التمكين للغة العربية.

واشتمل القسم الثاني من الخطة على الواقع اللغوي والعوامل المؤثرة فيه فأبانت أن ثمة صيحات تنطلق من هنا وهناك تشكو محاصرة العامية والأجنبية للعربية الفصيحة من جهة وتدني مستوى الأداء من جهة أخرى، ومن مظاهر هذه الشكوى إعراض سواد الناس عن استعمال العربية السليمة إن في العملية التعليمية التعلمية أو في خارجها والجنوح إلى استخدام العامية والألفاظ الأجنبية والعامية على المحال التجارية والمنتجات الوطنية والمصانع والمعامل والمطاعم والفنادق وفي الإعلانات واللافتات.

ومن مظاهر الشكوى أيضًا كثرة الأغلاط اللغوية التي يرتكبها المتعلمون والمعلمون والعاملون في مختلف مرافق المجتمع في مناشطهم اللغوية قراءة ومحادثة وكتابة، أضف إلى

ذلك القصور في عملية التعبير اللغوي وتمثل المقروء والعزوف عن القراءة الحرة لدى المتعلمين والمعلمين، والفقر في الرصيد الحفظي من الشواهد الشعرية والنثرية، وعدم تمكن بعض المتخرجين من البحث في المعاجم عن كثير من الكلمات، والقصور في إكساب المتعلمين مهارات التعلم الذاتي على أن هذا التعلم هو أساس للتعلم المستمر مدى الحياة.

ومن العوامل التي أشارت إليها الخطة ورأت أنها مؤثرة في هذا الوضع اللغوي، ومؤدية إلى تدنيه قلة الاهتمام بالطفولة المبكرة على أنها العصر الذهبي لاكتساب اللغة بصورة عفوية إذا توفرت لها البيئة المشجعة والسليمة، وضبابية أهداف تعليم اللغة في أذهان القائمين على تعلمها والخلل في محتوى المناهج وبعده عن لغة الحياة النابضة والزاخرة، والقصور في ضبط الكتب بالشكل وجفاف القواعد النحوية، وقلة توفر القدرة الحسنة من المعلمين، وقلة المناشط اللغوية اللاصفية، وسيطرة الطرائق التلقينية الإلقائية، وقصور أساليب التقويم الموضوعية، وضعف إعداد المدرسين...الخ.

ومن العوامل المؤثرة في خارج نطاق العملية التعليمية التعلمية عدم توفر القدرة الحسنة في البيئة أسرة وإعلامًا وتواصلًا، والإحساس بعقدة التصاغر تجاه الثقافة الأجنبية، وسيرورة العامية في البيت والشارع، والكتابة الزاخرة بالعامية، والأغلاط اللغوية في اللافتات والإعلانات وعلى واجهات المحال، وتسمر الناشئة أمام المسلسلات التلفزية وهي تبث بالعامية، وأمام العروض المسرحية وقد مثلت بالعامية أيضًا، وقلة الصناعة الثقافية الموجهة إلى الأطفال وتحمل الطابع العربي، ووجود الأغلاط اللغوية في بعض القرارات والبلاغات الصادرة عن بعض الجهات الرسمية وفي المراسلات بين دوائر الدولة ومؤسساتها.

واشتملت الخطة في قسمها الثالث على سبل المواجهة وتجلّت في:

١- تعزيز الانتماء.

٢- الحرص على السلامة اللغوية في الكتب والمراسلات.

٣- ضرورة إتقان الناشئة جميعًا أساسيات لغتهم.

٤- اعتماد دليل قواعد تيسير الإملاء والقرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب الصادرة عن مجمع اللغة العربية بدمشق وتوزيعها على المؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية وسائر الجهات المعنية.

٥- تطبيق التشريعات والقرارات الملزمة لحماية اللغة العربية.

ووزّعت الخطة المسؤوليات على الجهات المعنية كافة، فطلب إلى وزارة التربية تنفيذ ستة وعشرين بندًا، وإلى وزارة التعليم العالي تنفيذ ستة عشر بندًا ووزارة الإعلام إنفاذ ثلاثة وعشرين بندًا، ووزارة الثقافة إنفاذ ثمانية وعشرين بندًا، كما طلب إلى وزارتي الاقتصاد والسياحة تطبيق التشريعات والقرارات الصادرة بخصوص إلزام المحال التجارية والمؤسسات السياحية والمحال العامة من مطاعم وفنادق ومقاه وحانات ومقاصف وملاه ومتنزهات ...الخ باستعمال الألفاظ العربية في التسمية.

وطلب إلى مجمع اللغة العربية إنفاذ أربعة عشر بندًا، وإلى اتحاد الكتاب العرب إنفاذ ستة بنود والجمعية العلمية السورية للمعلوماتية تنفيذ أربعة بنود.

واشتملت الخطة في القسم الرابع والأخير منها على عدد من الإجراءات العاجلة ومنها:

رئاسة مجلس الوزراء:

١- إصدار تعميم على وزارات الدولة والمؤسسات التابعة لها، وعلى المنظمات والاتحادات والنقابات والجمعيات ودور النشر والطباعة ضرورة تخصيص مدقق لغوي في كل منها، يقوم بتصحيح الكتب والمراسلات الصادرة عن كل منها حرصًا على سلامة اللغة.

٢- إصدار تعميم لجميع الجهات المعنية في الدولة أن يكون من بين شروط النجاح في مسابقات التعيين للوظائف التعليمية إتقان أساسيات اللغة، وأن يطبق هذا الشرط في الترقية أيضًا.

وزارة الإعلام :

١- استبعاد الكلمات العامية من الإعلانات واعتماد الفصيحة مكانها.

٢- بث برامج إذاعية وتلفزية لتصويب الأغلاط اللغوية.

٣- تفعيل التدقيق اللغوي على المواد التي تبث إذاعيًا وتلفزيًا في المواد المطبوعة.

٤- بث برامج إذاعية وتلفزية عن جماليات اللغة العربية، وتقديم مواد تعنى باللغة العربية في الصحافة المكتوبة.

٥- الإكثار من البرامج المخصصة للأطفال بالعربية المبسطة وتطوير أساليب تقديمها.

٦- اعتماد المسلسلات والمسرحيات والأغاني المؤداة بلغة قريبة من الفصيحة.

٧- الإكثار من بث الأغاني المؤداة بالفصيحة.

٨- إجراء دورات تدريبية للعاملين في البرامج الإذاعية والتلفزية لتحسين أدائهم اللغوي.

وزارة الثقافة:

١- التعميم على المراكز الثقافية كافة لإلقاء محاضرات حول تنمية الوعي اللغوي، وتبيان الأدوار التي تؤديها اللغة الأم في حياة الأمة.

٢- رفع وتيرة طباعة كتب الأطفال والعناية بإخراجها شكلًا ومضمونًا.

٣- تأمين وصول الكتاب إلى القارئ بأسعار رمزية من خلال المعارض التي تقيمها الوزارة.

٤- رفع وتيرة الكتب المترجمة إلى العربية.

وزارة التربية:

١- عقد دورات لجميع المعلمين لتدريبهم على استخدام أساسيات اللغة بصورة سليمة على ألا تقتصر الدورات على معلمي اللغة العربية وحدهم، انطلاقًا من أن تعليم اللغة مسؤولية جماعية، وأن استخدام اللغة السليمة من معلمي جميع المواد يسهم أيما إسهام في تحسين الواقع اللغوي للمتعلمين.

٢- إجراء دورات تدريبية لمربيات رياض الأطفال لتدريبهم على استخدام اللغة

المبسطة في التواصل مع الأطفال.

٣- ضبط الكتب المؤلفة بالشكل في جميع المواد الدراسية وخاصة في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، والاستمرار في عملية الضبط في المراحل التالية، على أن يضبط ما يخشى منه اللبس بصورة خاصة.

٤-تفعيل المكتبات المدرسية في المراحل كافة، والعمل على تعدد مصادر المعرفة في البيئة التعليمية.

٥- الإشراف الفعال على المدارس الخاصة، والارتقاء بواقع اللغة العربية فيها.

٦- التركيز على استخدام اللغة العربية السليمة والشائقة في البرامج التعليمية التلفزية، وتلك الموجهة إلى الأطفال.

٧- الإكثار من حفظ النصوص من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر القديم والخطب البلاغية.

٨-تطوير أساليب الامتحانات، وتخصيص حيّز من الدرجات للامتحانات الشفهية.

٩- إجراء بحوث علمية لدراسة مشكلات تعليم اللغة العربية وتعلمها في مراحل التعليم العام.

١٠- التزام المعلمين باستخدام العربية الفصيحة، وأن يعملوا على إسباغ ثوب الفصيحة على كلامهم بالعامية.

١١- إعادة النظر في محتويات المناهج لتغدو مناهج وظيفية تستخدم فيها لغة الحياة النابضة، على أن يتم فيها الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

وزارة التعليم العالي:

١- جعل مقرر اللغة العربية متطلباً جامعياً في الجامعات الرسمية والخاصة وفي مختلف التخصصات.

٢- تخصيص حيّز من أساليب تقويم الدارسين للامتحانات الشفهية وعدم الاكتفاء بالامتحانات التحريرية لقياس الأداء اللغوي.

٣- التزام أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والمعاهد باستخدام العربية الفصيحة في دروسهم كافة في منأى عن استخدام العامية في الشرح، وتدريب طلابهم على استعمال العربية في أسئلتهم وأجوبتهم.

٤- تطوير المناهج بصورة مستمرة مواكبة لروح العصر، والحرص على استخدام اللغة العربية السليمة فيها.

٥- توحيد المصطلحات المستخدمة في مؤسسات التعليم العالي بالتنسيق مع مجمع اللغة العربية.

٦- قيام مجمع اللغة العربية بـ:

أ- إنجاز وضع مصطلحات الحياة العامة.

ب- متابعة تصحيح الأغلاط الشائعة في لغة الصحافة والإعلام والإعلانات.

ج- متابعة تحقيق كتب التراث.

وزارة الأوقاف:

١- رفع المستوى اللغوي لخطباء المساجد والكنائس، وإجراء دورات تدريبية للارتقاء بالمستوى اللغوي للخطباء، وعدم استخدام العامية في الخطب بحجة النزول إلى مستوى لغة الجمهور.

٢- التركيز في جانب من الخطب والوعظ على تنمية الوعي اللغوي، وتبيان دور اللغة الأم في بناء الشخصية المتكاملة والفهم الصحيح للغة العقيدة ووحدة الأمة، ودورها في فهم الكون والنفس والمجتمع والتاريخ، وتحقيق الأمن القومي، والحفاظ على الشخصية الوطنية من الذوبان، وعلى الثقافة القومية من الاستلاب.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل:

١- تعميم الخطة الوطنية لتمكين اللغة العربية على الجمعيات الثقافية والمؤسسات غير الحكومية والدور التابعة للوزارة بغية إسهامها إلى جانب الجهات الرسمية في تحقيق الأهداف المرسومة للخطة.

٢- تكليف محاضرين يحاضرون في مجال تنمية الوعي اللغوي.

٣- مؤازرة أعضاء لجنة التمكين في متابعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالموضوع.

اتحاد الكتاب العرب:

١- عدم طباعة أي كتاب ما لم تكن لغته العربية على مستوى راق وخالية من الأخطاء.

٢- زيادة نسبة طباعة الكتب المخصصة للأطفال بالعربية الفصيحة.

الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية:

١- إجراء دورات تدريبية للأطر العاملة في الوزارات المعنية ومؤسساتها لتمكينها من حيازة الشهادة الدولية لقيادة الحاسوب، وتوظيف ذلك في بعض جوانبه في المجالات اللغوية: المفاهيم، الصرف، الاشتقاق، النحو، الدلالة ...الخ.

٢- زيادة المحتوى العربي الرقمي على الشابكة (الإنترنت).

ثالثاً- من إنجازات لجنة التمكين للغة العربية

لسنا الآن في مجال حصر إنجازات لجنة التمكين للغة العربية، والواقع لقد قطعت اللجنة خطوات في مجالات عملها، وما تزال أمامها خطوات، ذلك لأن تحقيق الأهداف المرسومة لخطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية يستلزم تضافر الجهود والانطلاق من إستراتيجية واحدة، والتحلي بالانتماء الأصيل للأمة ولغتها رمز هويتها الحضارية، والإحساس العالي بالمسؤولية تجاه المهمة الملقاة على كاهل أبناء الأمة كافة.

ومن إنجازات لجنة التمكين على المستوى العام:

١- تشكيل لجان تمكين اللغة العربية في كل من الوزارات (التربية – التعليم العالي – الثقافة – الإعلام – الأوقاف – الإدارة المحلية).

٢- تشكيل لجان تمكين فرعية في كل من المحافظات السورية.

٣- إصدار تعاميم من رئاسة مجلس الوزراء، ومن هذه التعاميم:

أ- تعميم على الوزارات والمؤسسات والإدارات وعلى الشركات في القطاع الخاص

وغرف الصناعة والتجارة، يتضمن تكليف مدققين لغويين لتصحيح المراسلات الصادرة.

ب- تعميم على الوزارات والمؤسسات والإدارة يتضمن رفع قوائم بالمصطلحات الأجنبية في مجالات عملها إلى مجمع اللغة العربية بدمشق لوضع التسميات العربية المقابلة لها.

ج- تعميم على المحافظات لإزالة اللبس في فهم بعض مواد القانون المتعلق بحماية اللغة العربية "التسمية العربية هي المقصود لا الكتابة بالحروف العربية للكلمات الأجنبية، إلا إذا كانت المنشأة الخدمية والسياحية فرعاً لشركة أو مؤسسة دولية".

د- تضمين الإعلان عن المسابقات شرط النجاح في اللغة العربية إلى جانب المعلوماتية واللغة الأجنبية.

هـ - تشكيل لجان في المدن لمسح الشوارع، والوقوف على التسميات الأجنبية لوضع البديل العربي المقابل لها بالتنسيق مع مجمع اللغة العربية.

و- عقد اجتماعات دورية لرؤساء لجان التمكين في المحافظات في وزارة الإدارة المحلية يحضرها رئيس اللجنة العليا للتمكين للغة العربية للبحث في أمور المتابعة لتنفيذ بنود الخطة وتذليل العقبات.

ز- تعميم التجارب الناجحة على المحافظات، وتوجيه كتب شكر لأصحابها.

ح- تكريم المجلّين في مجال التمكين للغة العربية من رجالات الفكر.

ط- إجراء مسابقات وتكريم الفائزين فيها.

ي- عقد دورات تدريبية للعاملين في بعض الدوائر لتدريبهم على أصول التراسل والكتابة السليمة بالعربية، والتركيز في الدورات التدريبية على الجانب العملي.

ك- إلقاء محاضرات في مجال التوعية اللغوية في المراكز الثقافية وفي المنتديات، وفي الاتحادات والنقابات، والمنظمات...الخ.

ل- نشر مقالات في الصحف والمجلات تتناول القضايا اللغوية توعية

وتصويبًا...الخ.

م- التعميم على جميع المعنيين في الوزارات والمؤسسات والدوائر استخدام العربية في الاجتماعات التي تعقدها والمناقشات في ضوئها.

ن- طباعة كتب تتناول خصائص العربية وميزاتها.

ض- إصدار طوابع بريدية بأسماء رؤساء مجامع اللغة العربية.

وزارة التربية:

١- التعميم على جميع المعلمين لاستخدام العربية الفصيحة في العملية التعليمية التعلمية.

٢- تخصيص حيّز في الدورات التدريبية للمعلمين للتدريب على تلافي الأخطاء الشائعة، وتعزيز استخدام أساسيات اللغة في العملية التعليمية التعليمة وصوغ الاختبارات الموضوعية.

٣- تعديل استمارة تقويم أداء المعلمين بإضافة بند ينص على مدى سلامة لغة المعلم في شرح دروسه وتفاعله مع طلبته، وبند ينص على مدى اهتمامه بالمناشط اللغوية اللاصفية.

٤- وضع معايير للضبط اللغوي.

٥- الإكثار من المناشط اللغوية اللاصفية.

٦- تفعيل المكتبات المدرسية.

٧- تفعيل المسرح المدرسي.

٨- تخصيص الحصة الأولى من يوم ١٨ كانون الأول للحديث عن مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية، والحصة الأولى من يوم ٢٢ شباط لمناسبة الاحتفال بيوم اللغة الأم و١ آذار للاحتفال بيوم اللغة العربية، وإقامة مناشط وفعاليات بهذه المناسبة.

٩- استعمال العربية السهلة في حوارات الفضائية التربوية، وتخصيص حيّز للتوعية

اللغوية فيها.

١٠- تطوير المناهج التربوية على أن يكون المتعلم هو محور العملية، وتشجيع الحوار والتفكير النقدي والتعلم الذاتي، والتعليم التفاعلي، وتوظيف التقانة في خدمة اللغة.

١١- وضع تعيينات للألعاب اللغوية في رياض الأطفال والحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي.

١٢- الإكثار من الأناشيد والأغاني المؤداة بالفصيحة وخاصة في رياض الأطفال.

١٣- عقد دورات تدريبية للمعلمين وبخاصة معلمو الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي ومربيات رياض الأطفال للتدريب على استعمال العربية السليمة في التعامل مع الأطفال، وتخصيص حيّز من دورات التدريب المستمر للمهارات اللغوية.

١٤- إعادة الامتحانات الشفهية إلى أساليب تقويم الأداء في اللغة العربية وعدم الاكتفاء بالامتحانات التحريرية.

١٥- إجراء مسابقات في المدرسة الواحدة، وبين المدارس في المحافظة الواحدة، وبين المحافظات في مجال المهارات اللغوية، وبالتنسيق مع اتحاد شبيبة الثورة ومنظمة الطلائع، وتكريم الفائزين.

١٦- استثمار مجالس أولياء الأمور للتوعية اللغوية.

١٧- إيلاء مهارة المحادثة الاهتمام بعد أن تبين أن ثمة إهمالًا لها.

١٨- إيلاء مهارة الخط الاهتمام بعد أن تبين أن ثمة إهمالًا لها.

١٩- توفير المعجم المدرسي في المدارس.

٢٠- استخدام الرموز العربية في الكتب العلمية بدلًا من اللاتينية.

٢١- إيلاء القراءة الحرة الاهتمام، ودعوة الطلاب إلى تلخيص الكتب والتعبير عنها شفاهيًا، وتكريم الفائزين.

٢٢- نشر تحضير دروس نموذجية في مجلة المعلم العربي.

٢٣- إقامة معارض في المدارس لإبداعات الطلاب في مختلف الميادين ومنها اللغة العربية.

٢٤- تشكيل لجنة في كل مديرية تربية لفحص الكتب المهداة من بعض الجهات لفحصها قبل إيداعها المكتبات المدرسية بغية التثبت من سلامة محتوياتها وصحة لغتها.

٢٥- وضع معايير واضحة لعملية الحفظ بعد أن تبين أن ثمة فوضى فيها.

٢٦- التعميم على معلمي الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي يتضمن دعوتهم إلى التركيز على القراءة الجهرية في هذه المرحلة لأنها تكشف عن الأخطاء أكثر من التركيز على القراءة الصامتة.

وزارة التعليم العالي:

١- التعميم على أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الرسمية والخاصة، وفي المعاهد لاستعمال العربية الفصيحة في محاضراتهم ومناقشاتهم، وفي تقويم رسائل الماجستير والدكتوراه والحكم عليها.

٢- تعريب رسائل الدكتوراه والماجستير للمعيدين الموفدين إلى الدول الأجنبية وجعل ذلك شرطًا للتعيين والتأهيل.

٣- التدقيق اللغوي للكتب المؤلفة والمترجمة.

٤- استعمال العربية الفصيحة في العملية التدريسية في الجامعات الرسمية والخاصة والسماح بتدريس مقررين بالأجنبية في الجامعات الخاصة.

٥- وضع ثبت في نهاية الكتب المؤلفة للمصطلحات الأجنبية، ووضع المقابل العربي لها.

٦- موافاة مجمع اللغة العربية بقوائم تتضمن المصطلحات الأجنبية في بعض الجهات المعنية، والمقابلات العربية لها لدراستها، وبيان الرأي فيها، تمهيدًا لاعتمادها.

٧- النص على السلامة اللغوية في ترقية أعضاء الهيئة التدريسية.

٨- تطوير مناهج معلمي الصف ورياض الأطفال بالتنسيق مع وزارة التربية.

٩- تشكيل لجنة لوضع اختبار بالعربية على غرار التوفل بالإنجليزية.

١٠- عدم إيداع رسائل الماجستير والدكتوراه المكتبات الجامعية ما لم تكن مدققة لغويًا.

١١- إحياء لجنتي المصطلحات والترجمة في مجلس التعليم العالي.

١٢- تفعيل حلقات البحث لتؤدي الأهداف المرسومة لها من حيث تعويد الطالب على البحث والتلخيص والعرض والمناقشة باللغة العربية السهلة والسليمة والميسرة.

١٣- التركيز على اللسانيات التطبيقية في كليات الآداب والعلوم الإنسانية وتوظيفها في خدمة اللغة العربية الفصيحة.

١٤- تفعيل الترجمة الآلية وإعداد الأطر المتخصصة في ميدانها.

١٥- تطوير محتوى مقرر تدريس اللغة العربية لغير المختصين ليكون وظيفيًا في ضوء طبيعة الكليات الجامعية والمعاهد، واختيار المدرسين الأكفياء لتدريس هذا المقرر.

١٦- تشكيل لجان للتمكين للغة العربية في الجامعات وفي الكليات.

١٧- التعميم على الجامعات الخاصة اعتماد أمهات الكتب المقررة في الجامعات الرسمية في العلوم الهندسية والطبية، والتنسيق مع المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر لترجمة أمهات الكتب إلى العربية.

١٨- إيلاء التعبير الشفهي الأهمية واعتماده أسلوبًا من أساليب تقويم أداء الطلبة في مستوياتهم اللغوية.

١٩- إيلاء الامتحانات المقالية في تقويم الأداء اللغوي وبخاصة في التعبير وعدم الاقتصار على الأسئلة المؤتمتة في هذا المجال.

٢٠- تشجيع الترجمة واعتمادها في ترقية أعضاء الهيئة التدريسية.

٢١- توصيف المقررات الجامعية التي تدرس في الجامعات الرسمية والخاصة.

وزارة الثقافة:

١- طباعة كتب تناولت التحديات المعاصرة التي تواجهها لغتنا العربية ضمن سلسلة «التمكين للغة العربية».

٢- إلقاء محاضرات توعية في المراكز الثقافية.

٣- إقامة معارض لإيصال الكتب إلى القراء بأسعار زهيدة.

٤- زيادة نسبة ما يترجم إلى العربية.

٥- زيادة نسبة ما يطبع من كتب الأطفال.

٦- إنشاء جمعيات أصدقاء اللغة العربية في بعض المراكز الثقافية وفي المحافظات والنوادي والجمعيات.

٧- توزيع الكتب مجاناً بالتعاون مع جريدة البعث في ضوء الإصدار الشهري لهذه الكتب.

٨- إحداث جائزة الدولة التقديرية للآداب والعلوم الإنسانية.

٩- تقديم مسرحيات متعددة موجهة للأطفال بالعربية السهلة والميسرة.

١٠- إقامة نواد ثقافية خاصة بالأطفال في المراكز الثقافية لممارسة الأنشطة الثقافية.

١١- تنشيط قيام الجمعيات الثقافية المدنية ذات الطابع الثقافي ورعايتها.

١٢- جمع المحاضرات التي ألقيت في المراكز الثقافية المتعلقة بالتوعية اللغوية بغية تعميمها.

١٣- الحرص على أن تكون التمثيليات السورية المشاركة في المعارض الخارجية مصوغة بالفصيحة.

١٤- تعميم تجربة نادي القراءة للأطفال في المركز الثقافي بدمر على جميع المراكز الثقافية.

١٥- تفعيل التدقيق اللغوي لمنشورات الوزارة.

١٦- تزويد المراكز الثقافية بالمعاجم والموسوعات لتكون في متناول رواد هذه المراكز.

١٧- إحداث جائزتين في مجال الأدب والفنون.

١٨- تفعيل المراكز الثقافية في مجال أدب الأطفال، وإقامة نواد للقراءة لهم.

١٩- توجيه الإعلانات وكتابة اللافتات بالعربية في المعارض التي تقيمها الوزارة.

٢٠- السعي إلى تنفيذ مشروع "بنك اللغة العربية" على الموقع الالكتروني للوزارة، يتضمن عناوين كتب وموضوعات ومقالات وبحوثاً في اللغة العربية، وتراجم أعلام خدموا العربية، وفوائد نحوية وبلاغية، ومختارات شعرية جميلة.

٢١- تخصيص جوائز عن أفضل كتاب ينشر في سورية في مجال التمكين للغة العربية.

٢٢- إعادة النظر في سلاسل الكتب الموجهة إلى الأطفال وإعادة طباعة بعضها.

وزارة الإعلام:

١- إجراء دورات تدريبية للمذيعين والمذيعات.

٢- عقد ندوات وإجراء مقابلات إذاعية وتلفزية بمناسبة الاحتفالات باليوم العالمي للغة العربية ويوم اللغة الأم ويوم اللغة العربية.

٣- نشر زوايا لغوية ومقالات في الصحف في مجال التوعية اللغوية.

٤- بث برامج لتصويب الأخطاء الشائعة.

٥- وضع الكلمات العربية في الإعلانات و استبعاد العامية والكلمات الأجنبية منها.

٦- بث برامج تلفزية بالفصيحة المبسطة للأطفال.

٧- بث برامج شعرية.

٨- عدم إعطاء الموافقة على طباعة الكتب ما لم تكن سليمة لغوياً.

٩- تشكيل لجنة للتدقيق اللغوي ومراقبة الترجمات وتصحيح الأخطاء والأساليب فيها.

١٠- بث برامج تتضمن مختارات من عيون الشعر تظهر جماليات اللغة العربية.

١١- الإكثار من بث الأغاني والقصائد الشعرية المغناة بالفصيحة.

١٢- تشكيل لجنة لدراسة المسلسلات التاريخية لتنقيتها من الأخطاء التاريخية واللغوية.

١٣- التزام الصحف الصادرة داخل البلاد بعدم نشر إعلانات بالعامية على صفحاتها.

١٤- التزام الإذاعات والقنوات الخاصة بتوجيه وزير الإعلام نحو استخدام العربية الفصيحة تمكيناً لها في حياتنا الثقافية.

١٥- السعي إلى تعديل قانون المطبوعات يتضمن مادة تنص على استخدام الفصيحة ووضع التسميات العربية مكان الأجنبية.

١٦- السعي إلى تشكيل لجنة رقابية للوقوف على برامج الدبلجة وتنقيتها فكراً و قيماً ولغة.

١٧- إيلاء الاهتمام بإذاعة الشباب وبث البرامج عليها بالفصيحة السهلة في منأى عن التقعر والتشدد.

١٨- الاهتمام بالإعلام الكتروني سلامة اللغة الواردة فيه في منأى عن "الفرانكو أربيك" و"عربتيني".

١٩- السعي إلى افتتاح قناة فضائية خاصة بالأطفال تعتمد العربية السهلة والسليمة نظراً لتعلق أطفالنا بقنوات لا تراعي الخصوصية البيئية للبلاد.

٢٠- نشر بعض الصحف قرارات مجمع اللغة العربية في الألفاظ والأساليب.

٢١- تصحيح الأخطاء الشائعة على الألسنة والأقلام على شكل ومضات في منأى عن التفاصيل المملة والمنفرة.

٢٢- الارتقاء بلغة بعض الأعمال الدرامية بحيث اتسمت بروح العامية وثوب الفصيحة.

٢٣- رصد الكلمات الأجنبية في مجال الإعلام وإرسالها إلى مجمع اللغة العربية لدراستها ووضع البديل العربي المقابل لها.

وزارة الأوقاف:

١- اختيار الخطباء على أساس الكفاية اللغوية.

٢- التعميم بعدم استخدام العامية في الخطب والمحاضرات والدروس.

٣- تخصيص بعض خطب الجمعة للتوعية اللغوية، وتبيان الدور القومي للغة في وحدة الأمة وفهم العقيدة.

٤- إقامة دورات تدريبية.

٥- طباعة كتب تناولت خصائص العربية وسماتها.

٦- إقامة ندوات ومهرجانات بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية ويوم اللغة الأم ويوم اللغة العربية.

٧- تكريم كوكبة ممن خدموا اللغة العربية.

٨- رفد المكتبات في المدارس الشرعية والمعاهد بكتب تراثية ومعاصرة.

٩- الارتقاء بمضامين خطب الجمعة بحيث تبتعد عن سفاسف الأمور وتركز على القضايا الجوهرية التي تغذي الفكر، وتقوّم السلوك، وترتقي بالوجدان.

١٠- إحداث مكتبات في المساجد تحتوي على الكتب التي تقدم الإسلام بصورته السمحة وفكره المستنير.

١١- إقامة مسابقات في المدارس والمعاهد الشرعية وتكريم الفائزين فيها.

١٢- طباعة كتب تناولت خصائص اللغة العربية.

وزارة الشؤون الاجتماعية:

١- التعميم على الجمعيات الأهلية والمنتديات ضرورة الإسهام في التوعية اللغوية للأهلين عبر المحاضرات والندوات التي تقوم بها تلك الجمعيات والمنتديات.

٢- التعميم على الجمعيات والنوادي للعناية بمكتباتها.

٣- الإسهام في الإشراف على نزلاء السجون والاستعانة بخبراء في علم النفس وعلم الاجتماع في معالجتهم بالتنسيق مع وزارة الداخلية والأوقاف، وإقامة دورات لمحو أمية بعضهم.

٤- تعديل قانون الجمعيات الأهلية ليتضمن مادة تنص على التوعية اللغوية.

وزارة الداخلية:

١- التعميم بخصوص إزالة العاميات الواردة في العبارات المكتوبة على مركبات النقل.

٢- رفد مكتبات السجون بالكتب التعليمية والثقافية العامة.

٣-السعي إلى تخفيض مدة السجن على السجناء الذين يتحررون من أميتهم، أو يحصلون على شهادات دراسية.

٤- المساعدة في تنفيذ القانون المتعلق بحماية اللغة العربية من حيث مسح الشوارع وإنذار أصحاب المحال التجارية والسياحية والخدمية الذين يضعون التسميات الأجنبية على واجهات هذه المحال ودعوتهم إلى وضع التسميات العربية واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين والممتنعين.

وزارة الإدارة المحلية:

١- تشكيل لجان فرعية للتمكين في المحافظات.

٢- عقد اجتماعات دورية في الوزارة لرؤساء لجان التمكين الفرعية في المحافظات برئاسة معاون الوزير وحضور رئيس اللجنة العليا للتمكين لمناقشة أداء عمل هذه اللجان، وتذليل الصعوبات المعترضة.

٣- التركيز على الجانب العملي في الدورات التدريبية.

٤- تعميم نظام الرومنة.

٥- تعميم تعليمات استبدال الكلمات العربية بالأجنبية على واجهات المحال.

٦- تعميم التجارب الناجحة.

٧- توجيه كتب شكر لذوي الأداء المتميز.

٨- الإجابة عن أسئلة بعض المواطنين حول وضع التسميات العربية مقابل التسميات الأجنبية بعد ورود هذه الإجابات من اللجنة العليا للتمكين ومجمع اللغة العربية بدمشق.

٩- رفع محاضر اجتماعات اللجان الفرعية للتمكين في المحافظات إلى اللجنة العليا للتمكين.

وزارة الاقتصاد:

١- التعميم على المديريات للحؤول دون منح أي موافقة لافتتاح محال أو فروع لمؤسسات تجارية أو خدمية ما لم تكن تسميتها بالعربية واستثناء الشركات والمؤسسات الأجنبية التي لها فروع في الدول فتكتب التسمية الأجنبية تحت كتابتها بالعربية.

٢- التفريق بين العلامات التجارية و أسماء المحال.

٣- إعادة النظر في التسميات القديمة للمحال لتعديلها في ضوء الأنظمة أصولاً.

اتحاد الكتاب العرب:

١- محاضرات توعية، ونشر زوايا ومقالات في مجال التوعية اللغوية في المجلات والدوريات التي يصدرها الاتحاد.

٢- طباعة كتب تناولت مزايا العربية وسماتها.

٣- التعميم على فروع الاتحاد لالتزام العربية في مناسباتها وفعالياتها.

الجميعية العلمية السورية للمعلوماتية بالتنسيق مع وزارة الاتصالات والتقانة:

١- العمل على زيادة المحتوى الرقمي بالعربية.

٢- تخصيص جوائز للعاملين على زيادة المحتوى الرقمي بالعربية على الشابكة (الانترنت) «جائزة الكندي لأحسن موقع وأفضل بحث».

٣- التعميم على المشرفين على المواقع الالكترونية عدم كتابة الحروف العربية بالحروف اللاتينية على مواقع التواصل الاجتماعي وعدم استبدال الأرقام بالحروف العربية التي ليس لها مقابل باللاتينية وعدم استعمال العامية.

مجمع اللغة العربية دمشق:

١- الرد على الأسئلة الواردة من بعض المواطنين بخصوص وضع تسميات عربية

مقابل الكلمات الأجنبية.

٢- دراسة المصطلحات الواردة إليه من بعض الجهات في الدولة.

٣- دراسة بعض الأخطاء الشائعة وإصدار القرارات اللازمة بشأنها.

٤- طباعة الكتب المحققة والمؤلفة.

٥- إلقاء محاضرات وعقد ندوات.

٦- وضع مصطلحات في مختلف ميادين المعرفة.

٧- إنجاز قواعد الإملاء وتعميمها على الجات المعنية.

غرف الصناعة والتجارة:

١- المراسلات بين غرف الصناعة والتجارة بالعربية.

٢- السعي إلى استبعاد الكلمات الأجنبية عن الملابس والأكياس والمنتوجات ووضع العربية مكانها.

٣- تخصيص مكتبات في الشركات والمصانع لمساعدة العاملين فيها على القراءة وزيادة ثقافتهم.

الاتحادات والنقابات والجمعيات الأهلية:

١- الإسهام في التوعية اللغوية.

٢- إجراء مسابقات لغوية، وتكريم الفائزين فيها.

٣- تكريم كوكبة من الذين خدموا اللغة العربية.

الإسهام في وضع مشروع النهوض باللغة العربية للتوجيه نحو مجتمع المعرفة:

وهو المشروع الذي تقدمت به الجمهورية العربية السورية إلى مؤتمر القمة العربي الذي عقد في دمشق عام ٢٠٠٨ وتمت الموافقة عليه وتقديم الشكر للجمهورية العربية السورية على مبادرتها لإطلاق هذا المشروع.

ويهدف المشروع إلى الحفاظ على الهوية العربية متمثلة في لغتنا الأم (العربية الفصيحة)، والاهتمام بهذه اللغة على أنها وعاء للمعرفة وسبيل الأمة نحو التوجه إلى مجتمع المعرفة،

ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية استناداً إلى دور اللغة الأم في هذه المجالات.

ويتضمن المشروع وضع سياسة لغوية قومية ، وسياسات وطنية متناسقة معها، وخطط لتنفيذها من خلال برامج وطنية وقومية، ووضع برامج قومية ووطنية لمعالجة قضايا اللغة العربية ذات الأولوية في التوجه نحو مجتمع المعرفة واعتماد مبدأ التقييم الذاتي والعناية بمدرسيها، وتعريب العلوم والتقانات وتوطينها لدى القوى العاملة العربية في جميع القطاعات تعليماً وتأليفاً وترجمة مع الاهتمام باللغات الأجنبية اهتماماً كبيراً، وفصل مسألة إتقان اللغات الأجنبية عن مسألة التعليم بها، إذ لم ير التاريخ تقدم أمة من الأمم بغير لغتها. ومن الشواهد على ذلك أن كوريا تحتل المرتبة السابعة والعشرين في تقرير التنمية البشرية وتدرّس بلغتها الأم، كما أن الباكستان دولة صناعية نووية بنت نهضتها بلغتها الوطنية، وكذلك الأمر في فنلندة التي تحتل المراتب الأولى في سلم التنمية البشرية.

وتضمن المشروع أيضاً تعزيز استعمال اللغة العربية في الإعلام والإعلان ووضع برامج لتعزيز البحث والتطوير، وزيادة عدد المؤسسات العاملة في مجال بحوث اللغة العربية، وإصدار تشريعات وطنية لحماية اللغة العربية، وإصدار تشريعات وطنية لحماية اللغة العربية، وترقية استخدامها، وتطوير استعمالاتها في الإعلام والإعلان وفي المواقع العربية على الشابكة (الإنترنت) وزيادة المحتوى العربي، ووضع برامج للتوعية اللغوية، وتأكيد استعمال اللغة العربية رسمياً في المحافل الإقليمية والدولية والنشاطات العلمية والثقافية كالمؤتمرات والندوات.

وقد أنجزت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عدداً من الفعاليات المتعلقة بالمشروع، وكان لي شرف إنجاز بعضها، ومن هذه المشروعات التي عملت على إنجازها: الخطة العامة لتعريب التعليم، مناهج اللغة العربية في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، المحتوى الرقمي للغة العربي على الشابكة (الإنترنت)، مسببات تدني مستوى الأداء في اللغة العربية، الخطة العامة لتنسيق التعريب.

عقد اجتماع مائدة مستديرة لرؤساء جمعيات حماية اللغة العربية في الوطن العربي:

قامت لجنة التمكين بدعوة رؤساء جمعيات حماية اللغة العربية في الوطن العربي إلى اجتماع عقد في دمشق عام ٢٠١٠ برعاية من السيدة نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية، وحضر الاجتماع رؤساء جمعيات حماية اللغة العربية، في كل من المغرب ومصر والجزائر والسودان والإمارات ولبنان. وكان الغرض من الاجتماع البحث في تجارب حماية اللغة العربية والدفاع عنها والتمكين لها وتبادل الخبرات ، وقد صدر بيان في نهاية الاجتماع أطلق علية "إعلان دمشق لرؤساء الجمعيات الأهلية للدفاع عن اللغة العربية في الوطن العربي ولجنة التمكين للغة العربية"، واشتمل الإعلان على المخاطر التي تواجه اللغة العربية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وأبان هذه المخاطر، وأشار إلى أن مسؤولية الحفاظ على اللغة العربية تتطلب إصدار قوانين وتشريعات ترمي إلى حماية اللغة، وتعزيز سيرورتها وانتشارها في جميع مجالات الحياة، وأبان البيان أن التجربة السورية في التعليم باللغة الأم في جميع مراحل التعليم أثبتت نجاعتها، وتميزها على مدى قرن كامل، وتعد نموذجاً رائداً في الحفاظ على الهوية العربية.

ودعا المشاركون في الاجتماع إلى تعميم السياسة اللغوية السورية في التعليم باللغة الأم والتجربة السورية في التمكين للغة العربية على الأقطار العربية، وتعميم التجربة السودانية التي قطعت أشواطاً في مجال التعريب في التعليم العالي للاستئناس بهذه التجارب، وقدروا عالياً مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة الذي تقدمت به سورية إلى مؤتمر القمة العربي المنعقد بدمشق عام ٢٠٠٨، واعتمده المؤتمر شاكراً لسورية مبادرتها لإطلاق هذا المشروع، وأكدوا ضرورة التعاون الوثيق مع اتحاد مجامع اللغة العربية في الوطن العربي، والعمل على تنفيذ قراراته وتوصياته، كما أكدوا ضرورة التنسيق بين الجهود الشعبية والحكومية الرسمية، كما دعوا إلى إنشاء جمعية أهلية ومدنية لحماية اللغة العربية في سائر أقطار الوطن العربي، وضرورة التوجه إلى الشباب على أنهم عماد المستقبل، والعمل على الحوار معهم، ودعوا أخيراً إلى تعاون أوثق بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

والجمعيات الأهلية المعنية باللغة العربية.

تلك هي إشارات إلى ما قامت به لجنة التمكين للغة العربية في سورية، وإننا لعلى يقين بأن ما قامت به ليس إلا خطوة في طريق طويل وشاق، آخذين بالحسبان بأن على من يعمل في هذا الميدان أن يتحلى بالصبر، ويتسلح بالإرادة، لأن ثمة معوقات تعترض طريقه، إلا أن المتابعة الحثيثة هي التي تؤدي إلى النجاح إلى جانب الانتماء الأصيل إلى أمتنا والحؤول دون الذوبان والامحاء والانبهار أمام الثقافة الأجنبية والتكابر على الثقافة العربية، والتحلي بالتفاؤل في مستقبل هذه الأمة وتجاوز لغتنا الأم لكل التحديات التي تواجهها، ورحم الله شاعرنا العربي إيليا أبو ماضي إذ يقول:

قل لمن يبصر الضباب كثيفاً إن تحت الضباب فجراً نقيا